جهود السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن

من خلال كتابه "الإتقان في علوم القرآن"

Al-Suyouti's efforts in actuating what may confuse in issues regarding the science of the Qur'an

Through his book "Al-Itqaan fi Uloum Al-Qur'an"

إعْدادُ:

د. يحيى بن صالح الطويان

الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستخلص

الْحَمدُ للهِ الَّذِي هدَانا لِتدبر كتابه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإنَّ دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن من الموضوعات المهمة؛ لأن فيه ردًّا على شُبهات المغرضين الذين جعلوا المُشكل من تلك المسائل مدخلاً للطعن في القرآن الكريم، وفيه أيضا زيادة في إيمان المؤمن؛ إذ تطمئن النفس على سلامة القرآن وحفظه من التحريف أو التغيير.

ولقد كان للسُّيوطي (ت:٩١١هـ) جُهد في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، إذ تضمَّن كتابه "الإتقان في علوم القرآن" الإجابة عن أربعة وعشرين مسألة من مسائل علوم القرآن المُشكلة، أصبحت أجوبته عُمدة لكل مَنْ أتى بعده. وقد قسَّمتُ العمل في هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

أمَّا المقدمة: فقد تحدثتُ فيها عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

والتمهيد: تناولت فيه التعريف بإيجاز بمفردات عنوان البحث.

والفصل الأول بينت فيه: منهج السيوطي فيما يشكل من مسائل علوم القرآن.

والفصل الثاني تناولت فيه: جهود الإمام السيوطي في دفع ما يشكل من مسائل علوم القرآن من خلال كتابه "الإتقان في علوم القرآن".

وبعد جمع تلك المسائل المشكلة في علوم القرآن ودراستها لم أقف على أيّ مسألة من مسائل علوم القرآن الأربعة والعشرون استحال حلُّ إشكالها.

وأخيرا أنَّ الكتابة في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن عند المفسرين من الموضوعات الجديرة بالكتابة فيها، لإبراز جهودهم، والتعرف على مناهجهم في دفع ما يُشكل من تلك المسائل.

Abstract

Praise be to God who guided us to manage his book, and prayers and peace upon our Prophet Muhammad and his family and companions, but after:

The payment of what constitutes the issues of the sciences of the Qur'an is an important issue, because it is a response to the suspicions of those who have made the problem of those issues an entry point for challenging the Holy Quran, and also an increase in the believer's faith.

The Suyuti (T: 911e) had an effort to advance the issues of the sciences of the Qur'an. His book, "Mastery in the Sciences of the Qur'an", included twenty-four issues of the sciences of the Qur'an. The work in this research has been divided into: introduction, preface, two chapters, conclusion, and indexes.

The introduction: I spoke about the importance of the subject and the reasons for its selection, research plan, and methodical.

A brief introduction to the title of the research.

The first chapter, in which he explained: Al-Suyuti's approach to the issues of science of the Koran.

The second chapter dealt with: the efforts of Imam al-Suyuti in pushing the issues of science of the Koran through his book "proficiency in the sciences of the Koran".

After gathering these issues in the sciences of the Qur'an and studying them, I did not stand on any of the twenty-four issues of the Qur'an.

Finally, writing in pushing the issues of the sciences of the Qur'an in the interpreters is a worthy subject of writing, in order to highlight their efforts and to identify their methods in advancing what constitutes these issues.

المقدمة

الْحَمدُ للهِ الَّذِي هدَانا لِتدبر كتابه، وَجَعَلنَا من أَهله، الَّذِي لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يديهِ ولا من خلفِهِ تنزيلٌ من حكيمٍ حميد، وأُصَلِّي على نبيه محمد خاتم رسله وأنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليماً كثيراً، أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ معرفةَ ما يُشكل من مسائل علوم القرآن وطرق دفعه من الموضوعات المهمة الجديرةِ بالدراسة؛ لأن به ردَّاً على شُبهات المغرضين من المستشرقين والمبتدعة، الذين جعلوا المُشكل من مسائل علوم القرآن مدخلاً للطعن في القرآن الكريم. وبه أيضا زيادة في إيمان المؤمن؛ إذ تطمئن النفس على حفظ القرآن الكريم كما أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من التحريف أو التغيير.

ولـمَّا كان هذا الموضوع بهذه الأهمية؛ اجتهد العلماء في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، وكان من أولئك جلال الدين السُّيوطي (ت:٩١١هـ)، فقد تضمَّن كتابه "الإتقان في علوم القرآن"- والذي يُعَدُّ جمهرة في علوم القرآن- ثلاثة وعشرون مسألة من مسائل علوم القرآن المُشكلة، اجتهد -رحمه الله- في دفعها ورفع الإشكال عنها، بأسلوبٍ علمي رصين، أصبحت عُمدة لكل مَنْ أتى بعده ممن تناول هذه المسائل.

لذا استعنتُ بالله تعالى على جمعها ودراستها في مؤلف مستقل؛ ليسهل الرجوع إليها، والانتفاع بها، كما أن في جمعها ودراستها إبرازاً لجهود السيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، والتعرف على منهجه في دفعها، وكان مما شحذ همَّتي وقوَّى عزيمتي على جمعها ودراستها أنه -وبحسب علمي- لم يسبق لها أن جُمعت ودرست.

وقد قسَّمتُ العمل في هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

أمَّا المقدمة: فقد تحدثتُ فيها عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

والتمهيد: تناولت فيه التعريف بإيجاز بمفردات عنوان البحث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمشكل.

المبحث الثاني: التعريف بالسيوطي، وبكتابه "الإتقان في علوم القرآن".

الفصل الأول: منهج السيوطي فيما يشكل من مسائل علوم القرآن.

الفصل الثاني: جهود الإمام السيوطي في دفع ما يشكل من مسائل علوم القرآن من خلال كتابه "الإتقان في علوم القرآن".

الخاتمة، وفيها: أهم نتائج البحث.

الفهارس، وفيها: فهرس المصادر والمراجع، والموضوعات.

منهجي في كتابة البحث:

١) قمت بقراءة كتاب "الإتقان في علوم القرآن" لجلال الدين السُّيوطي؛ لاستخراج كل ما يتعلق بكلام المؤلف في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن فقط.

٢) رتَّبتُ المادة العلمية المستخرجة وفق ترتيب المصنف في كتابه، مع عزوها إلى مكانها بذكر الجزء ورقم الصفحة في الحاشية.

٣) قمت بتوضيح كلام السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن على النحو التالي:

أ- وضعت عنواناً لكل مسألةٍ يوضح الإشكال فيها.

ب- جعلت كل ما يتعلق بكلام السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن تحت عنوانين هما:

- نصُّ الإشكال، أو نصُّ التعارض المُوهم.
- دفع الإشكال، أو دفع التعارض المُوهم.

٤) بيَّنت في الحاشية وجه الإشكال في المسألة، إذا لم يكن السُّيوطي قد بيَّن ذلك.

٥) إذا كان هناك أوجه أخرى في دفع الإشكال لم يذكرها السُّيوطي ذكرتها في الحاشية.

٦) ذكرتُ في الحاشية مَنْ وافق السُّيوطي في الإشارة إلى الإشكال في المسألة.

٧) بيَّنت موقفي من الإشكال في المسألة، مع ذكر الحجة.

٨) التزمت عند كتابة البحث بالمنهج العلمي المتبع؛ من عزو الآيات إلى سورها وأرقامها، وتخريج الأحاديث والآثار مع بيان درجتها، وتوثيق الأقوال المنقولة، وبعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وشرح الكلمات الغريبة، والتعريف إلى ما يحتاج إلى بيان من الأعلام والأماكن، والبلدان ونحوها.

٩) وضعت نقطاً هكذا (...)؛ للدلالة على ما حذفته من كلام السُّيوطي مما لا علاقة له بنصِّ الإشكال ودفعه، وإذا اقتضى السياق الإضافة أو تصحيح الخطأ على كلام السُّيوطي، فإني أضعه بين معقوفتين وأشير إلى ذلك في الحاشية.

وفي الختام:

فهذا جهد مقلٍّ، وعمل مقصّر، فما كان فيه من صواب فمِن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله أسأل العفو والمسامحة.

التمهيد: التعريف بإيجاز بمفردات عنوان البحث،

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمُشكل،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المُشْكِل في اللغة

للمُشكل في اللغة أربعة معان يدور حولها: الاختلاط، والالتباس، والاشتباه، والمماثلة.

تقُولُ: هذا على شَكْل هذا؛ أَي: على مِثَاله. وهذا أَشْكَلُ بهذا؛ أَي: أَشْبَه، ومنهُ قِيلَ للأمر المشتَبه مُشْكِلٌ. وتقول: أَشْكَل الأمرُ: التَبَس. وأَشْكَل عليَّ الأَمْر؛ إذا اخْتَلَط[1].

المطلب الثاني: تعريف المُشْكِل في الاصطلاح

يختلف تعريف المُشكل في الاصطلاح تبعاً لاختلاف استعماله في كل فن، فتعريفه عند علماء أصول الفقه ليس كتعريفه عند علماء الحديث، والتفسير وعلوم القرآن[2].

وأنسب تعريف للمُشكل اصطلاحاً -في نظري- هو ما توصل إليه د. أحمد القصير، فقد عرَّفه بتعريف عامٍّ يشمل معناه في اصطلاح الأصوليين، والمحدثين، وعلماء التفسير وعلوم القرآن، فقال -وفقه الله- هو: "كلُّ نصٍّ شرعيٍّ؛ استغلق وخفي معناه، أو أوهم مُعارضة نصٍّ شرعيٍّ آخر، أو أوهم مُعارضة مُعْتَبَرٍ من: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كلية ثابتةٍ، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍّ، أو معقول"[3].

---

(١) انظر: لسان العرب (٣٥٦/١١)، مادة "شكل".

(٢) انظر بيان تلك التعريفات في: مشكل القرآن الكريم، د. عبد الله المنصور (ص:٤٧)، والأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن، د. أحمد القصير (ص:١٩).

(٣) انظر: الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن، د. أحمد القصير (ص:١٩).

المبحث الثاني: التعريف بالسُّيوطي[١]، وبكتابه "الإتقان في علوم القرآن"، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين همام الخضيري الأسيوطي.

والخُضَيْري نسبة إلى الخُضَيْريَّة؛ مَحِلَّةٌ ببغداد.

والأسيوطي أو السُّيُوطي[٢] نسبة إلى أسيوط؛ وهي البلدة التي رحل إليها جدُّه الأدنى "محمد بن سابق الدين أبي بكر"[٣].

أمَّا جده الأعلى همَّام الدين؛ فكان أعجمياً أو من الشرق، ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة؛ ولا يعرف من أجداده مَن خدم العلم حق الخدمة إلا والده.

ويُكنى بـ: أبي الفضل[٤].

ويُلقب بـ: جلال الدين[٥].

---

(١) نظراً لكون السيوطي من الأعلام الأفذاذ المشهورين، فقد حظي –رحمه الله– بالعديد من التراجم، ولا أوثق وأصح وأدق مما كتبه السيوطي عن نفسه، لذا سأقتصر في ترجمته على ما ذكره عن نفسه في كتابه حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ص:٣٣٥-٣٤٤)، وما زاد عن ذلك أشير إلى مصدره.

(٢) كذا يُنسب، قال السيوطي: "كان الوالد يكتب في نسبه السيوطي، وغيره يكتب الأسيوطي وينكر كتابة الوالد، ولا إنكار بل كلا الأمرين صحيح ...". انظر: التحدث بنعمة الله للسيوطي (ص:١٢).

وأَسْيُوْط: مدينة في غربي النيل من نواحي صعيد مصر، وهي مدينة جليلة كبيرة، وقد نُسب إليها جماعة من أهل العلم، إلا أنه انفرد بهذه النسبة، بحيث صارت إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه. انظر: معجم البلدان (١٩٣/١).

(٣) انظر: التحدث بنعمة الله للسيوطي (ص:١٢).

(٤) انظر: شذرات الذهب (٧٤/١٠).

(٥) انظر: المصدر السابق.

المطلب الثاني: ولادته، ونشأته، وحياته العلمية:

ولد في القاهرة سنة (٨٤٩هـ)، ونشأ يتيماً؛ إذ مات والده وعمره خمس سنوات، وأسند وصايته إلى الكمال بن الهُمَام الحنفي، فحفظ القرآن وهو دون ثماني سنين، ثم حفظ العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وشرع في الاشتغال بالعلم، من مستهل سنة أربع وستين، فأخذ الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأُجِيزَ بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وحجَّ سنة تسع وتسعين، وقد شرع في التصنيف سنة ست وستين، وأفتى من مستهل سنة إحدى وسبعين، وعُقد له إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين، ورُزق التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه، والجدل، والتصريف، ودونها الإنشاء، والتوسل، والفرائض، ودونها القراءات، ولم يأخذها – أي: القراءات – عن شيخ، ودونها الطب، أمَّا علم الحساب والمنطق فلم يُلق لهما اهتمامه. "وقد فتح له في الشعر، فله شعر كثير، وغالبه في الفوائد العلمية والأحكام الشرعية، ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن الدنيا وأهلها، وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلّف سمّاه بـ"التنفيس"، وكان الأمراء والأغنياء يأتون إلى زيارته، ويعرضون عليه الأموال النّفيسة فيردّها"[(١)].

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه:

شيوخه:

"ذكر تلميذه الداوودي في ترجمته أسماء شيوخه إجازةً وقراءةً وسماعاً مرتّبين على حروف المعجم، فبلغت عدّتهم واحداً وخمسين نفساً"[(٢)]، من أشهرهم:

١) شيخ الإسلام علم الدين صالح بن سراج الدين البُلقيني، وقد لازمه في الفقه إلى أن مات (ت:٨٦٨هـ).

٢) شيخ الإسلام شرف الدين المناوي (ت:٨٧١هـ)، قرأ عليه قطعة من المنهاج، وسمَّعَ عليه في التقسيم، وسمع دروساً من شرح البهجة، ومن حاشية عليها، ومن تفسير البيضاوي.

٣) الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، ولازمه في الحديث والعربية، ولم ينفك عنه إلى أن مات.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: شذرات الذهب (٧٤/١٠).

٤) الشيخ العلامة محيي الدين الكافيجي، لازمه أربع عشرة سنة، فأخذ عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك، وكتب له إجازة عظيمة، (ت:٨٧٩هـ).

٥) الشيخ سيف الدين الحنفي، حضر عنده دروساً عديدة في الكشاف والتوضيح وحاشيته عليه، وتلخيص المفتاح، والعضد، (ت:٨٨١هـ)[١].

تلاميذه:

للسيوطي تلاميذ كُثر، حملوا لواء العلم بعده، منهم:

١) الحافظ شمس الدين، محمد بن علي الداودي، صاحب "طبقات المفسرين"، (ت:٩٤٥)[٢].

٢) المؤرخ شمس الدين، محمد بن علي بن طولون الدمشقي، الصالحي، الحنفي، (ت:٩٥٣هـ)[٣].

٣) محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، صاحب "بدائع الزهور في وقائع الدُّهور"، (ت:٩٣٠هـ)[٤].

٤) السيد جمال الدّين، يوسف بن عبد الله الحسيني الأَرْميوني،(ت:٩٥٨هـ)[٥].

٥) سراج الدين، عمر بن قاسم الأنصاري، المعروف ب ."النَّشار"، شيخ القراء (ت:٩٣٨هـ)[٦].

المطلب الرابع: مؤلفاته العلمية

اشتهر السيوطي –رحمه الله– بكثرة التأليف في عدَّة فنون؛ فنافت عدَّتها على خمسمائة مؤلَّف، حتّى إنه قد يكتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً[٧]، مِن أشهرها:

١) الدر المنثور في التفسير المأثور.

٢) لباب النقول في أسباب النزول.

٣) شرح الشاطبية.

٤) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج.

٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي.

٦) الأشباه والنظائر.

---

(١) انظر أسماء شيوخه في: حسن المحاضرة (ص:٣٣٧).

(٢) انظر: شذرات الذهب (٣٧٥/١٠)، والأعلام (٢٩١/٦).

(٣) انظر: شذرات الذهب (٤٢٨/١٠)، والأعلام (٢٩١/٦).

(٤) انظر: الأعلام (٥/٦).

(٥) انظر: شذرات الذهب (٤٦٤/١٠)، والأعلام (٢٤٠/٨).

(٦) انظر: الضوء اللامع (١١٣/٦)، والأعلام (٥٩/٥).

(٧) انظر: شذرات الذهب (٧٦/١٠).

٧) تشنيف الأسماع بمسائل الإجماع.
٨) البهجة المضية في شرح الألفية، أي: ألفية ابن مالك.
٩) جمع الجوامع، وشرحه همع الهوامع.
١٠) شرح لمعة الإشراق في الاشتقاق.
١١) نكت على التلخيص يسمى الإفصاح.
١٢) طبقات الحفاظ.
١٣) طبقات النحاة الكبرى والوسطى والصغرى.
١٤) تاريخ الخلفاء[١].

المطلب الخامس: وفاته

توفي -رحمه الله- في سحر ليلة الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى، من العام الحادي عشر بعد المائة التاسعة، في منزله، بعد أن تمرّض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر، عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً[٢].

المطلب السادس: التعريف بكتاب "الإتقان في علوم القرآن"

يُعَدُ كتاب "الإتقان في علوم القرآن" أوسع مصنَّفٍ في علوم القرآن منذ بداية التأليف في هذا العلم، وهو مِن أُمَّهات الكتب المعتمد عليها في الدراسات القرآنية، ومن أكثرها شهرة، ولا يمكن لباحث في علوم القرآن أن يستغني عنه.

وقد قسَّمه مؤلفه السُّيوطي -رحمه الله- إلى: مقدمة، وثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن، وخاتمة. ذكر في مقدمة الكتاب سبب ومراحل تأليفه، وأنواع علوم القرآن الثمانين، وجعله مقدمة لتفسيره الكبير الذي شرع فيه وهو: "مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية"، وفي الخاتمة بيَّن الجهود التي بذلها في إنجاز الكتاب، وحال عصره، وما كان يُعانيه من أقرانه وحُسَّاده.

والسُّيوطي -رحمه الله- لم يُفصح في مقدمة الكتاب عن منهجه الذي سار عليه في كتابه، إلا أن منهجه العام في عرضه لأنواع علوم القرآن يتمثل في أنه: عند كل نوع يذكر رقمه، وعنوانه، ثم

(١) انظر أسماء مؤلفاته في: حسن المحاضرة (ص:٣٣٩).
(٢) انظر: شذرات الذهب (٧٨/١٠).

مَنْ أَلَّف فيه وأسماء كتبهم، وأوَّل من صنف فيه، وأحياناً ينتقد هذه الكتب، وإن كانت له مؤلفات في هذا النوع أشار إليها، ثم يبدأ بتعريف هذا النوع، وفائدته، ويعرض مسائله، ذاكراً ما قيل فيه، مسنداً كل قول إلى قائله غالباً، وهو في نقله عن العلماء ليس مجرد ناقل، بل له آراؤه، وترجيحاته، وانتقاداته غالباً، مُدعماً رأيه بالدليل، ثم يضيف في خاتمة النوع ما توصل إليه علمه يقوله: "فائدة"، أو "تنبيه"، أو "مسألة"، ونحو ذلك.

وكتاب "الإتقان في علوم القرآن" يُعَدُّ تلخيصاً محكماً لكتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي، مع ترتيب وزيادات أضافها السيوطي لم تتوفر عند الزركشي[١].

الفصل الأول: منهج السُّيوطي فيما يُشكل من مسائل علوم القرآن

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في إيراد الإشكال

للإمام السُّيوطي في إيراد الإشكال طريقتان:

الطريقة الأولى – أن ينصَّ على وجود الإشكال؛ وذلك بإحدى الصيغ والعبارات الدَّالة عليه، ومن أمثلته:

١) قوله –رحمه الله– في المسألة السادسة عشرة: مشكل ما ورد مِن إنكار ابن مسعود ﷺ قرآنية الفاتحة والمعوذتين: "ومن المُشْكِلِ ... ما ذكره الإمام فخر الدين، قال: "نُقِل في بعض الكتب القديمة أن ابنَ مسعودٍ كان يُنْكِرُ كونَ سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبةِ؛ لأنا إن قلنا: إن النقلَ المتواترَ كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكارُه يُوجبُ الكفر. وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزمُ أن القرآن ليس بمتواتر في الأصل""[٢].

٢) قوله –رحمه الله– في المسألة الثالثة: مُوهِم التعارض بين أحاديث نزول الوحي على النبي وهو في أهله: "ففي الصحيح: أنها نزلت[٣] وقد بقي من الليل ثُلُثَه، وهو صلى الله عليه وسلم عند أُمّ سَلَمَةَ. وَاسْتُشْكِلَ الجمعُ بين هذا، وقولِه في حق عائشةَ: "ما نزلَ عليَّ الوحيُ في فراشِ امرأةٍ

(١) انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن، د. محمد الشُّربجي (ص:٥١٣-٥٢٤)، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان، د. حازم حيدر (ص:٦١٩).

(٢) انظر: (ص:٤٣).

(٣) يقصد بها: آية الثلاثة الذين خلفوا. انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٠٣/١).

غيرِها"(١).

الطريقة الثانية – عدم النصّ على وجود الإشكال، وإنما يُفهَم مِن كلامه وجوده، ومن أمثلته:

١) قوله –رحمه الله– في المسألة العاشرة: مشكل ما ورد في عدد حروف القرآن: "وأخرج الطبرانيُّ عن عمرَ بن الخطاب مرفوعاً: "القرآنُ ألفُ ألفِ حرفٍ، وسبعةٌ وعشرون ألفَ حرف؛ فمَنْ قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرفٍ زوجةٌ من الحور العين"... إذ الموجودُ الآن لا يَبْلُغُ هذا العدد"(٢).

٢) قوله – رحمه الله– في المسألة السابعة عشرة: موهم التعارض بين أحاديث رفع الصوت بالقراءة والإسرار بها: "وَرَدَتْ أحاديثُ تقتضي استحبابَ رفعِ الصوتِ بالقراءة، وأحاديثُ تقتضي الإسرارَ وخفضِ الصوتِ، فمن الأولِ: حديثُ الصحيحين: "ما أذِنَ اللهُ لشيءٍ ما أذِنَ لنبي حسنِ الصوت، يَتَغَّنى بالقرآن، يجهرُ به". ومن الثاني: حديثُ أبي داود، والترمذي، والنسائي: "الجاهرُ بالقرآنِ كالجاهرِ بالصدقة، والمُسِرُّ بالقرآن كالمُسِرّ بالصدقة""(٣).

المبحث الثاني: منهجه في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في دفع ما يُشكل وهو ليس بسبب معارضته لخبر آخر

سلك السُّيوطي في دفع ما يُشكل وهو ليس بسبب معارضته لخبر آخر مسلكين، وهما:

الأول– مسلك ردِّ الخبر، مع توجيهه على فرض صحته وثبوته. ومن أمثلته:

قال السيوطي في المسألة التاسعة: مشكل ما ورد في أوَّلية عمر بن الخطاب ﷺ في جمع القرآن: "وأخرج ابنُ أبي داودَ من طريق الحسن: "أنَّ عمرَ سَألَ عن آيةٍ من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان، قُتِلَ يومَ اليمامةِ. فقال: إنا لله، وأَمَرَ بجمعِ القرآن، فكان أولَ مَن جمعه في المصحف".

قال –رحمه الله– في دفع الإشكال: "إسنادُهُ منقطعٌ، والمرادُ بقوله: "فكان أولَ من جَمَعَه" أي: أشار بجمعه"(٤).

الثاني– مسلك قبول الخبر مع تأويله وصرفه عن ظاهره. ومن أمثلته:

(١) انظر: (ص:١٩).
(٢) انظر: (ص:٣٨).
(٣) انظر: (ص:٤٧).
(٤) انظر: (ص:٣٣).

قال السيوطي في المسألة العشرين: مشكل ما ورد مما نسخ تلاوته من القرآن الكريم: "قالت عائشة: "كان فيما أُنْزِلَ "عشرُ رضعاتٍ معلوماتٍ يُحَرِّمْنَ، فنُسِخن بخمسٍ معلومات، فتوفي رسولُ الله وهُنَّ مما يُقْرَأُ من القرآن"، رواه الشيخان. وقد تكلموا في قولها: "وهنَّ مما يُقْرَأ"؛ فإنَّ ظاهرَه بقاءُ التلاوةِ، وليس كذلك".

قال –رحمه الله– في دفع الإشكال: "وأُجيب بأنَّ المرادَ: قاربَ الوفاة، أو أنَّ التلاوةَ نُسِخَتْ أيضاً، ولم يَبْلُغْ ذلك كلَّ الناسِ إلا بعد وفاةِ رسول الله ، فتوفي وبعضُ الناس يقرَؤُها"[١].

المطلب الثاني: منهجه في دفع ما يُشكل وهو بسبب معارضته لخبر آخر

لدفع ما يوهم ظاهره التعارض بين النصوص الشرعية أربعة مسالك عند جمهور العلماء، وهي على حسب الترتيب الآتي: الجمع بين النصين المتعارضين، فإذا تعذر الجمع وثبت أن أحدهما ناسخ للآخر؛ فإنه يصار إلى القول بالنسخ، فإذا تعذر يُلجَأُ حينئذٍ إلى الترجيح، فيُعمل بأحد النصين ويترك الآخر، وأخيراً إن لم يتيسر شيء مما ذكر فإنه يجب على المجتهد التوقف عن العمل بأحد النصين حتى يتبين له وجه الحق فيهما. والإمام السيوطي في دفع ما يوهم ظاهره التعارض بين النصوص الشرعية قد أخذ بثلاثة مسالك؛ الجمع، والترجيح، والنسخ.

فمن أمثلة أخذه بمسلك الجمع في دفع ما يوهم ظاهره التعارض:

قال السيوطي في المسألة الثانية والعشرين: موهم التعارض بين أحاديث أعظم سور القرآن: "ولا تنافيَ أيضاً بين كونِ الفاتحة أعظم السُّورِ، وبين الحديثِ الآخر أن البقرةَ أعظمُ السور".

قال –رحمه الله– في دفع التعارض الموهم: "لأنَّ المرادَ به ما عدا الفاتحة من السُّوَرِ التي فُصِّلَتْ فيها الأحكامُ، وضُرِبَتْ الأمثالُ، وأُقيمت الحُجَجُ؛ إذ لم تشتمل سورةٌ على ما اشتملت عليه، ولذلك سُمِّيت "فُسطاط القرآن"[٢].

ومن أمثلة أخذه بمسلك الترجيح في دفع ما يوهم ظاهره التعارض:

قال السيوطي في المسألة الثانية: موهم التعارض بين أحاديث وقت نزول آية تحويل القبلة: "آيةُ تحويل القبلة، ففي "الصحيحين" من حديث ابنِ عُمَرَ: "بينما الناسُ بقُباءٍ في صلاة الصبح، إذا أتاهم آتٍ، فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أُنْزِل عليه الليلةَ قرآنٌ، وقد أُمِرَ أن يَسْتقبلَ

(١) انظر: (ص:٦٠).

(٢) انظر: (ص:٦٤).

القبلة"...

لكن في "الصحيحين" عن البراء: "أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى قِبَلَ بيتِ المقدس ستةَ عشرَ -أو سبعةَ عشرَ- شهراً، وكان يُعْجِبُه أن تكونَ قِبْلَتُه قِبَلَ البيتِ، وأنه أولُ صلاةٍ صلاَّها العصرُ، وصلَّى معه قومٌ، فخرجَ رجل ممن صلَّى معه، فمرَّ على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: أَشْهَدُ بالله، لقد صلَّيْتُ مع رسولِ الله ﷺ قِبَلَ الكعبة، فدارُوا كما هم قِبَلَ البيت". فهذا يقتضي أنها نزلت نهاراً بين الظهر والعصر".

قال -رحمه الله- في دفع التعارض الموهم: "قال القاضي جلالُ الدين: "والأرجحُ بمقتضى الاستدلالِ نزولُها بالليل؛ لأنَّ قضيةَ أهلِ قُباءٍ كانت في الصبح، وقُباءٌ قريبة من المدينة، فيبعُدُ أن يكون رسولُ اللهﷺأخَّرَ البيانَ لهم من العصر إلى الصبح". وقال ابن حجر: "الأقوى أنَّ نزولَها كان نهاراً، والجوابُ عن حديث ابنِ عمرَ: أن الخبر وصل وقت العصر إلى منْ هو داخل المدينة؛ وهم بنو حارثة، ووصلَ وقتَ الصبح إلى منْ هو خارج المدينة؛ وهم بنو عمروِ بنِ عوف أهلُ قباء، وقوله: "قد أُنزل عليه الليلة "، مجازٌ من إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والذي يليه". قلت: ويؤيد هذا ما أخرجه النسائيُّ، عن أبي سعيد بن المُعَلَّى قال: "مَرَرْنا يوما ورسولُ الله ﷺ قاعدٌ على المنبر، فقلت: لقد حدثَ أمرٌ، فجلستُ، فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] حتى فَرَغَ منها، ثم نزلَ فصلَّى الظهرَ"(١).

ومن أمثلة أخذه بمسلك النسخ في دفع ما يوهم ظاهره التعارض:

قال السيوطي في المسألة العشرين: "قالت عائشة: كان فيما أُنْزِلَ "عشرُ رضعاتٍ معلوماتٍ يُحَرِّمْنَ، فنُسِخن بخمسٍ معلومات، فتوفي رسولُ الله ﷺ وهُنَّ مما يُقْرَأُ من القرآن". رواه الشيخان، وقد تكلموا في قولها: "وهنَّ مما يُقْرَأ ": فإنَّ ظاهرَه بقاءُ التلاوةِ، وليس كذلك".

قال السيوطي في دفعه: "وأُجيب بأنَّ المرادَ: قاربَ الوفاة، أو أنَّ التلاوةَ نُسِخَتْ أيضا، ولم يَبْلُغْ ذلك كلَّ الناسِ إلا بعد وفاةِ رسول اللهﷺ، فتوفي وبعضُ الناس يقرَؤُها"(٢).

المبحث الثالث: منهجه في عرض الأقوال التي يوردها عند دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن

تظهر منهجية السُّيوطي في عرضه للأقوال التي يوردها عند دفعه لما يُشكل في عدة أمور:

(١) انظر: (ص:١٩).

(٢) انظر: (ص:٦٠).

أولاً– أنه لا يقتصر على قول واحد في دفع ما يُشكل، بل تجده يذكر أكثر مِن قول[١].

ثانياً– اعتناؤه في الغالب الأعمّ بعزوِ القول إلى صاحبه[٢]، أو يكون العزو مبهماً كقوله: "قال بعضهم"[٣]، أو "قال غيره"[٤]، أو "وأجيب "[٥].

ثالثاً– أنه ليس مجرد ناقل للأقوال التي يوردها في دفع ما يُشكل، بل له شخصية استقلالية، فتجده يختار القول الراجح منها مرجحاً قوله بالدليل[٦]، وتجده يستدرك ويتعقب على تلك الأقوال[٧].

المبحث الرابع: مصادر السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن

لم يكتف الإمام السيوطي بما عنده من ملكة علمية في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، بل نقل من مصادر متعددة ومتنوعة، منها مصادر رئيسة، ومصادر يظن القارئ أنه نقل منها؛ وهي في الحقيقة مذكورة أثناء نقل السُّيوطي من المصادر الرئيسة، وسأقتصر في هذا المبحث على ذكر المصادر الرئيسة، وهي على النحو الآتي:

(١) انظر: المسألة الثانية: موهم التعارض بين أحاديث وقت نزول آية تحويل القبلة، والمسألة الخامسة: موهم التعارض بين الآثار المروية في آخر ما نزل من القرآن الكريم.

(٢) انظر: المسألة الأولى: مشكل ما ورد في ضابط معرفة المكي والمدني، والمسألة الثانية: موهم التعارض بين أحاديث وقت نزول آية تحويل القبلة.

والمسألة السادسة عشرة: مشكل ما ورد من إنكار ابن مسعود رضي الله عنه قرآنية الفاتحة والمعوذتين.

(٣) انظر: المسألة السابعة عشر: موهم التعارض بين أحاديث رفع الصوت بالقراءة والإسرار بها.

(٤) انظر: المسألة الأولى: مشكل ما ورد في ضابط معرفة المكي والمدني، والمسألة السادسة: مشكل ما ورد في زمن نزول القرآن الكريم، والمسألة الثالثة والعشرون: مشكل ما ورد في المقدار الذي بينه النبي ﷺمن القرآن لأصحابه.

(٥) انظر: المسألة الرابعة: ما يُسْتَشْكَل على ما ورد بأن أول ما نزل من القرآن سورة اقرأ. المسألة العشرون: مشكل ما ورد في نسخ القرآن، والمسألة الثامنة عشرة: مشكل تلحين عثمان رضي الله عنه كُتَّابَ المصحف.

(٦) انظر: المسألة الثانية: موهم التعارض بين أحاديث وقت نزول آية تحويل القبلة. والمسألة الثالثة: موهم التعارض بين أحاديث نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أهله. والمسألة السابعة: مشكل ما ورد في حصر نزول القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم بخمس آيات.

(٧) انظر: المسألة الثامنة: مشكل ما ورد في أوَّلية علي بن أبي طالب رضي الله عنه في جمع القرآن. والمسألة الحادية والعشرين: مشكل ما ورد مما نسخ تلاوته دون حكمه من القرآن الكريم. والمسألة التاسعة عشرة: مشكل تخطئة عائشة وابن عباس –رضي الله عنهما– كُتَّابَ المصحف.

١) "فتح الباري في شرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني.

وهذا المصدر يُعّدُّ من أكثر المصادر التي نقل منها السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، وكثير من المصادر والنقولات التي يذكرها السُّيوطي أثناء كلامه في دفع الإشكال، قد ذكرها الحافظ ابن حجر، مما يجعل القارئ يظن أن السُّيوطي نقل منها[١].

٢) "البرهان في علوم القرآن"، للزركشي.

٣) "المصاحف"، لابن أَشْتَةَ.

٤) "الرَّد على من خالف مصحف عثمان"، لأبي بكر ابن الأنباري.

٥) "الانتصار للقرآن"، لأبي بكر الباقلاني.

٦) "مواقع العلوم من مواقع النجوم"، لجلال الدين البلقيني.

٧) "الناسخ والمنسوخ"، لابن الحصَّار.

٨) "مشكل القرآن"، لابن قتيبة.

٩) "الوسيلة إلى كشف العقيلة"، لعلم الدين السخاوي.

١٠) "المصاحف"، لأبي بكر بن أبي داود.

١١) "الهداية إلى بلوغ النهاية"، لمكي بن أبي طالب.

١٢) "مفاتيح الغيب"، لفخر الدين الرازي.

١٣) "تفسير القرآن العظيم"، لابن كثير الدمشقي.

١٤) "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، لأبي جعفر الطبري.

١٥) "شعب الإيمان"، لأبي بكر البيهقي.

١٦) "دلائل النبوة"، لأبي بكر البيهقي.

---

(١) انظر: المسألة الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، فقد ذكر في دفع الإشكال عدَّة نقولات من مصادر متنوعة يظن القارئ أن السُّيوطي نقل منها، وإنما نقلها من كلام ابن حجر في فتح الباري، وهي:

١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني، وقارن مع ما ذكره ابن حجر في فتح الباري(٩/٤٨).

٢) "المُعْلم بفوائد مسلم"، للمازري، وقارن مع ما ذكره ابن حجر في فتح الباري (٩/٤٨).

٣) "المُفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم"، للقرطبيّ، وقارن مع ما ذكره ابن حجر في فتح الباري(٩/٤٨).

٤) "المجموع شَرْحِ الْمُهَذَّبِ"، للنووي، وقارن مع ما ذكره ابن حجر في فتح الباري (٨/٧٤٢).

٥) "المُحَلَّى"، لابن حزم، وقارن مع ما ذكره ابن حجر في فتح الباري (٨/٧٤٢).

المبحث الخامس: أثر جهود السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن فيمن جاء بعده

للإمام السُّيوطي مكانة علمية عالية يتمتع بها في عصره وقطره، لذا ليس غريباً أن يكون لجهوده في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن أثرٌ واضح فيمن جاء بعده من العلماء في شتى العلوم، فأصبحت عمدة في بابها، واستشهد بها، وليس من السهل استعراض كل الذين استفادوا من جهوده، إلا أنه أمكن تتبع بعضهم من خلال دراسة تلك الجهود، وهم على النحو الآتي:

١) ابن حجر الهيتمي (ت:٩٧٤هـ)، في كتابه "الفتاوى الحديثية"[١].

٢) ابن عقيلة المكي (ت:١١٥٠هـ)، في كتابه "الزيادة والإحسان في علوم القرآن"[٢].

٣) محمود الألوسي (ت:١٢٧٠هـ)، في تفسيره "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"[٣].

٤) محمد المباركفوري (ت:١٣٥٣هـ)، في كتابه "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"[٤].

٥) محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧هـ)، في كتابه "مناهل العرفان في علوم القرآن"[٥].

وأخيراً:

فكلُّ مَنْ أتى بعدهم من المعاصرين ممن كتب في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، قد أفاد مما كتبه السُّيوطي في هذا الباب في كتابه "الإتقان".

(١) قارن ما ذكره ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص:١٦٩)، مع ما ذكره السيوطي في المسألة السادسة: مشكل ما ورد في زمن نزول القرآن الكريم (ص:٢٨).

(٢) قارن ما ذكره ابن عقيلة في الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٢/٢٣٠)، مع ما ذكره السيوطي في المسألة الثانية والعشرين: موهم التعارض بين أحاديث أعظم سور القرآن (ص:٦٣).

(٣) قارن ما ذكره الألوسي في تفسيره (١/٢٣)، مع ما ذكره السيوطي في المسألة العاشرة: مشكل ما ورد في أوَّلية سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه في جمع القرآن (ص:٣٤).

(٤) قارن ما ذكره المباركفوري في تحفة الأحوذي (١٠/٢٥٦)، مع ما ذكره السيوطي في المسألة الثالثة: موهم التعارض بين أحاديث نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أهله.

(٥) قارن ما ذكره الزرقاني في مناهل العرفان (١/٢٧٥)، مع ما ذكره السيوطي في المسألة السادسة عشرة: مشكل ما ورد من إنكار ابن مسعود رضي الله عنه قرآنية الفاتحة والمعوذتين (ص:٤٤).

الفصل الثاني: جهود السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن من خلال كتابه الإتقان في علوم القرآن".

وفيه أربعة وعشرون مسألة:

المسألة الأولى: مشكل ما ورد في ضابط معرفة المكي والمدني.

أولاً– نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي [1]: "أخرج الحاكمُ في "مستدركه"، والبيهقيُّ في "الدلائل"، والبزَّارُ في "مسنده" من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمةَ، عن عبد الله قال: "ما كان: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾أُنزل بالمدينة، وما كان ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ فبمكة"[2]. وأخرجه أبو عبيد في "الفضائل" عن علقمة مرسلاً [3].

وأخرج عن ميمون بن مهران، قال: "ما كان في القرآن: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ أو: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ فإنه مكيٌّ، وما كان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فإنه مدني"[4].

قال ابنُ عطية[5]، وابن الفرس[1] وغيرُهما: "هو في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ صحيحٌ، وأمَّا:

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٨١/١)، النوع الأول: في معرفة المكي والمدني.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٠/٣) –واللفظ له–، ومن طريقه أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١٤٤/٧)، عن معاذ بن المثنى، عن يحيى بن معين، عن وكيع بن الجراح، عن أبيه، عن الأعمش به. وفي إسناده الجراح بن مليح، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:١٣٨): "صدوق يهم".

وأخرجه البزار في مسنده (٣٣٦/٤)، عن محمد بن عبد الملك الواسطي، عن طلق بن غنام، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش به نحوه. وفي إسناده قيس بن الربيع، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:٤٥٧): "صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به".

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٣٦٧)، عن أبي معاوية، قال: حدثنا من سمع الأعمش، يحدث عن إبراهيم، عن علقمة، قال: "كل شيء من القرآن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤] فإنه أنزل بالمدينة، وما كان ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨] فإنه أنزل بمكة".

وأخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص:٢٢)، من طريق شعبة، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، فذكره بمثله. والأثر صحح إسناده ابن حجر في العجاب في بيان الأسباب (٢٤٠/١).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٣٦٧)، عن علي بن معبد، عن أبي المليح، عن ميمون بن مهران به. والأثر رجال إسناده ثقات؛ إلا أنه منقطع.

(٥) ابن عطية هو: أبو محمد، عبد الحق بن غَالب بن عَطِيَّة المحاربي الأندلسي الغرناطي، القَاضِي، صاحب =

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقد يأتي في المدني"[٢].

وقال ابنُ الحَصَّار[٣]: "... وقد اتفق الناسُ على أنَّ "النساء" مدنية، وأولُها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وعلى أنَّ "الحج" مكية؛ وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج:٧٧]"[٤].

وقال غيره [٥]: "هذا القولُ إن أخذ على إطلاقه فيه نظرٌ؛ فإن سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة:١٦٨]، وسورة النساء مدنية وأولُها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾"[٦].

= تفسير "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، (ت:٥٤١هـ). انظر: طبقات المفسرين (٢٦٦/١).

(١) ابن الفرس هو: أبو محمد، عبد المنعم محمد بن عبد الرحيم الأنصاري، الخزرجي، صاحب كتاب "أحكام القرآن"، أصابه فالج وخدر تغير حفظه قبل موته بعامين، فترك الأخذ عنه. (ت:٥٩٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٤/٢١).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (١٠٥/١)، وأحكام القرآن لابن الفرس (٣٧/١).

(٣) هو أبو الحسن، عَليّ بن مُحَمَّد بن إبراهيم الخزرجي الإشبيلي الفاسي، الْمَعْرُوف بـ"ابن الحصَّار"، كَانَ إِمَاماً فَاضلاً كثير التصنيف فِي أُصول الْفِقْه، وصنَّف كتاباً فِي "النَّاسِخ والمنسوخ"، (ت:٦١١هـ). انظر: الوافي بالوفيات(٨٣/٢٢)، والأعلام (٣٣٠/٤).

(٤) كتابه "الناسخ والمنسوخ" مفقود، وقد ذكره السيوطي في مقدمة الإتقان من الكتب التي استفاد منها في تأليفه للإتقان.

(٥) وهو الزركشي في البرهان في علوم القرآن (١٩٠/١).

(٦) وجه الإشكال: ظاهر الآثار التي أوردها السيوطي عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعلقمة، وميمون بن مهران تدلُّ على أن ما صدّر في القرآن بلفظ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾؛ فهو مكي، وما صدّر بلفظ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فهو مدني. لكن يشكل على هذا أن هناك سوراً مدنية فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ كـ: سورة البقرة، والنساء، وهناك سور مكية وفيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ كـ: سورة الحج، مما يوهم خلاف ظاهر الآثار المروية عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعلقمة، وميمون بن مهران. وقد أشار إلى هذا الإشكال: ابن حجر في العجاب (٢٤٣/١)، والشربيني في تفسيره السراج المنير(٣١/١)، والزرقاني في مناهل العرفان (١٩٤/١).

ثانياً– دفع الإشكال:

قال السُّيوطي [١]: "وقال ابن الحَصَّار: "قد اعتنى المتشاغلون بالنسخ بهذا الحديث، واعتمدوه على ضَعْفِه..."[٢].

... وقال مكيٌّ [٣]: "هذا إنما هو في الأكثر، وليس بعامٍّ، وفي كثير من السور المكية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾"[٤].

وقال غيرُه [٥]: "الأقرب حَمْلُه على أنه خطابٌ، المقصود به –أو جُلُّ المقصود به– أهلُ مكةَ، أو المدينة"[٦].

وقال القاضي [٧]: "إن كان الرجوعُ في هذا إلى النقلِ فمُسَلَّم، وإن كان السبب فيه حصولَ المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة فضعيفٌ، إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفتهم وباسمهم وجنسِهم، ويُؤمر غيرُ المؤمنين بالعبادة كما يُؤمر المؤمنون بالاستمرار عليها والازدياد منها". نقله الإمام فخر الدين في تفسيره [٨]"[٩].

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٨١/١)، النوع الأول: في معرفة المكي والمدني.

(٢) كتابه "الناسخ والمنسوخ" مفقود، وقد ذكره السيوطي في مقدمة الإتقان من الكتب التي استفاد منها في تأليفه للإتقان.

(٣) مكي هو: أبو محمد، مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، القيرواني، ثم القرطبي، صاحب تفسير " الهداية إلى بلوغ النهاية "، (ت:٤٣٧هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢٧٤/٥).

(٤) انظر: تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية (١٨٢/١).

(٥) وهو الزركشي في البرهان في علوم القرآن (١٩١/١).

(٦) وبه قال: الواحدي في أسباب النزول (ص:٢٢).

(٧) لم أتوصل إلى معرفته.

(٨) انظر: تفسير فخر الدين الرازي(٧٥/٢).

وفخر الدين، هو: أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين القرشي، البكري، الطبرستاني، المعروف بـ"ابن الخطيب"، كان يتوقد ذكاءً، انتشرت تواليفه في البلاد شرقاً وغرباً، منها: "تفسير القرآن الكريم" جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً لكنه لم يكمله، قد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم، وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر (ت:٦٠٦هـ). انظر: وفيات الأعيان(٢٤٩/٤)، وسير أعلام النبلاء(٥٠٠/٢١).

(٩) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للأجوبة التي ذُكِرت في دفعه.

المسألة الثانية: موهم التعارض بين أحاديث وقت نزول آية تحويل القبلة.

أولاً– نصُّ التعارض الموهم:

قال السُّيوطي [١]: "آيةُ تحويل القبلة، ففي "الصحيحين" من حديث ابنِ عُمَرَ: "بينما الناسُ بقُباءٍ في صلاة الصبح، إذا أتاهم آتٍ، فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أُنْزِل عليه الليلةَ قرآنٌ، وقد أُمِرَ أن يَسْتقبلَ القبلة"[٢].

وروى مسلمٌ عن أنس: "أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيتِ المقدس، فنزلت: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] الآية، فمرَّ رجلٌ من بني سَلِمةَ، وهم ركوعٌ في صلاة الفجر وقد صلَّوا ركعة، فنادى: ألا إنَّ القِبلةَ قد حُوّلَتْ، فمالُوا كلُّهم نحوَ القِبلة"[٣].

لكن في "الصحيحين" عن البراء: "أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صلَّى قِبَلَ بيتِ المقدس ستةَ عشرَ –أو سبعةَ عشرَ– شهراً، وكان يُعْجِبُه أن تكونَ قِبْلَتُه قِبَلَ البيتِ، وأنه أولُ صلاةٍ صلاَّها العصرُ، وصلَّى معه قومٌ، فخرجَ رجل ممن صلَّى معه، فمرَّ على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: أَشْهَدُ بالله، لقد صلَّيْتُ مع رسولِ الله ﷺ قِبَلَ الكعبة، فدارُوا كما هم قِبَلَ البيت"[٤]. فهذا يقتضي أنها نزلت نهاراً بين الظهر والعصر"[٥].

ثانياً– دفع التعارض الموهم:

قال السُّيوطي[٦]: "قال القاضي جلالُ الدين[٧]: "والأرجحُ بمقتضى الاستدلالِ نزولُها بالليل؛

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٩٦/١)، النوع الأول: في معرفة المكي والمدني.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح: ٤٠٣، ٤٤٨٨، ٤٤٩٠)، ومسلم في صحيحه (ح: ٥٢٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (ح: ٥٢٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (ح: ٤٠، ٣٩٩، ٤٤٨٦)، ومسلم في صحيحه (ح: ٥٢٥).

(٥) وجه التعارض يتبين من خلال: أن ظاهر حديثي ابن عمر، وأنس رضي الله عنهم يفيدان أن نزول آية تحويل القبلة في الليل، مما يوهم تعارضه مع حديث البراء بن عازب الذي يفيد نزولها نهارا. وقد أشار إلى هذا التعارض: القرطبي في تفسيره (١٤٨/٢)، والبلقيني في مواقع العلوم من مواقع النجوم (ص:٤٢)، وابن حجر في فتح الباري (٥٠٦/١).

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٩٦/١)، النوع الأول: في معرفة المكي والمدني.

(٧) القاضي جلالُ الدين هو: أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري، من علماء الحديث بمصر، انتهت إليه رياسة الفتوى بعد وفاة أبيه، وولي القضاء بالديار المصرية إلى أن مات، صاحب كتاب "مواقع العلوم من مواقع النجوم" في علوم القرآن، =

لأنَّ قضيةَ أهلِ قُباءٍ كانت في الصبح، وقُباءٌ قريبة من المدينة، فيبعُدُ أن يكون رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أخَّرَ البيانَ لهم من العصر إلى الصبح"(١).

وقال ابن حجر(٢): "الأقوى أنَّ نزولَها كان نهاراً، والجوابُ عن حديث ابنِ عمرَ: أنَّ الخبر وصل وقت العصر إلى مَنْ هو داخل المدينة؛ وهم بنو حارثة، ووصلَ وقتَ الصبح إلى مَنْ هو خارج المدينة؛ وهم بنو عمروِ بنِ عوف أهلُ قباء، وقوله: "قد أُنزل عليه الليلة" مجازٌ من إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والذي يليه"(٣).

قلت: ويؤيد هذا ما أخرجه النسائيُّ، عن أبي سعيد بن المُعَلَّى قال: "مَرَرْنا يوما ورسولُ اللهﷺ قاعدٌ على المنبر، فقلت: لقد حدثَ أمرٌ، فجلستُ، فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] حتى فَرَغَ منها، ثم نزلَ فصلَّى الظهرَ"(٤)(٥).

= (ت:٨٢٤هـ). انظر: طبقات المفسرين (٢٨٢/١)، والأعلام للزركلي (٣٢٠/٣).

(١) انظر: مواقع العلوم من مواقع النجوم (ص:٤٣).

(٢) ابن حجر هو: أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، المشهور بـ "ابن حَجَر" -وَهُوَ لقب لبَعض آبَائِهِ-، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، أصبح حافظ الإسلام في عصره، ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: "شرح صحيح الإمام البخاري"، (ت:٨٥٢هـ). انظر: الضوء اللامع (٣٦/٢)، والأعلام للزركلي (١٧٨/١).

(٣) انظر: فتح الباري (٥٠٦/١).

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٧/١٠، ح:١٠٩٣٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٠٣/٢٢)، كلاهما من طريق مروان بن عثمان، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد بن المعلى به. وفي إسناده مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى؛ وهو ضعيف. انظر: التقريب (٦٥٧٢).

(٥) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا تعارض في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه، والتي أرجحها جواب الحافظ ابن حجر.

المسألة الثالثة: موهم التعارض بين أحاديث نزول الوحي على النبي ﷺ وهو في أهله.

أولاً- نصُّ التعارض الموهم:

قال السُّيوطي(١): "ففي الصحيح: أنها نزلت(٢) وقد بقي من الليل ثلثُه، وهو ﷺ عند أُمّ سَلَمَةَ(٣).

وَاسْتُشْكِلَ الجمعُ بين هذا، وقولِه صلى الله عليه وسلم في حق عائشةَ: "ما نزلَ عليَّ الوحيُ في فراشِ امرأةٍ غيرِها"(٤)"(٥).

ثانياً- دفع التعارض الموهم:

قال السُّيوطي(٦): "قال القاضي جلالُ الدين: "ولعلَّ هذا كان قبل القصةِ التي نزلَ الوحيُ فيها في فراش أُمّ سَلَمَةَ"(٧)".

قلت: ظَفِرْتُ بما يُؤخذ منه الجواب الذي أحسنُ من هذا، فروى أبو يعلى في "مسنده" عن عائشة قالت: "أُعطيت تسعاً" الحديث، وفيه: "وإن كان الوحيُ لَينزلُ عليه وهو في أهله فينصرفون عنه، وإن كان لَينزلُ عليه وأنا معه في لحافه"(٨). وعلى هذا لا معارضةَ بين الحديثين كما لا

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٠٣/١)، النوع الخامس: الفراشي والنومي.

(٢) يقصد بها: آية الثلاثة الذين خلفوا. انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٠٣/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، (ح:٤٦٧٧) -واللفظ له-، ومسلم في صحيحه (ح:٢٧٦٩) عن كعب بن مالك رضي الله عنه -وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم- وفيه: "فأنزل الله توبتنا على نبيه صلى الله عليه وسلم، حين بقي الثلث الآخر من الليل، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عند أم سلمة...".

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٢٥٨١، ٣٧٧٥)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) وجه التعارض يتبين من خلال: أن ظاهر الحديث الأول يفيد نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في دار أُمِّ سلمة، مما يوهم تعارضه مع الحديث الثاني الذي يفيد اقتصار نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في دار عائشة. وقد أشار إلى الإشكال: الطحاوي في مشكل الآثار (٢٩١/١)، والمباركفوري في تحفة الأحوذي (٢٥٦/١٠).

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٠٣/١).

(٧) انظر: مواقع العلوم من مواقع النجوم، لجلال الدين البلقيني (ص:٤٨).

(٨) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٩٠/٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٠/٢٣)، كلاهما من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن جدَّته، عن عائشة. والحديث إسناده ضعيف؛ فيه علي بن زيد بن جدعان؛ ضعَّفه ابن حجر في تقريب التهذيب (ر:٤٧٣٤)، ولجهالة جدَّة علي بن زيد بن جدعان.

يخفى"[1].

المسألة الرابعة: ما يُسْتَشْكَل على ما ورد بأن أول ما نزل من القرآن سورة اقرأ

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[2]: "ووَرَدَ في أَوَّلِ ما نزلَ حديثٌ آخر: روى الشيخان عن عائشة قالت: "إنَّ أَوَّلَ ما نزلَ سورةٌ من المُفَصَّل، فيها ذِكْرُ الجنةِ والنار، حتى إذا ثاب[3] الناسُ إلى الإسلام نزلَ الحلالُ والحرام"[4].

وقد اسْتُشْكِلَ هذا[5]: بأنَّ أَوَّلَ ما نزلَ "اقرأ"[6]، وليس فيها ذِكْرُ الجنة والنار".

---

(١) وهناك وجه آخر في دفع التعارض غير ما ذُكر قال به الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٣/١): وهو التفريق بين نزول الوحي في الدار، ونزوله في اللحاف، فالحديث الأول أخبر أن توبة كعب وصاحبيه نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت أم سلمة وفي ليلتها، دون ذكر نزول الوحي في فراشها، وفي الحديث الثاني فيه انفراد عائشة رضي الله عنها بنزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في فراشها دون غيرها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم عليه، وليس ذلك في الحديث الأول. والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا تعارض في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه، والتي أرجحها جواب الطحاوي.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٠/١)، النوع السابع: معرفة أول ما نزل.

(٣) أي: رجع. انظر: لسان العرب (٢٤٣/١)، مادة "ثوب".

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٩٩٣). ولم أعثر عليه في صحيح مسلم.

(٥) استشكله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤٠/٩).

(٦) وبه قال: جمهور العلماء. انظر: تفسير ابن كثير (٢٧١/٨)، وتفسير الشوكاني (٥٧٠/٥).

وعمدتهم في ذلك حديث أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٣) -واللفظ له-، ومسلم في صحيحه (ح:٢٥٢) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ...حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فَغَطَّني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فَغَطَّني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فَغَطَّني الثالثة ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾ [العلق:١-٣]" فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، فقال: زَمِّلُوني زَمِّلُوني ... الحديث".

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السيوطي[١]: "وأُجيب[٢]: بأنَّ "مِنْ" مقدرةٌ، أي: مِنْ أوَّلِ ما نزل، أو المرادُ سورةُ المدَّثر، فإنها أولُ ما نزلَ بعد فترةِ الوحي، وفي آخرها ذِكْرُ الجنة والنار، فلعلَّ آخرَها نزلَ قبل نزول بقيَّةِ "اقرأ""[٣].

المسألة الخامسة: مُشكل آخر ما نزل من القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موهم التعارض بين الآثار المروية في آخر ما نزل من القرآن الكريم

أولاً- نصُّ التعارض الموهم:

قال السُّيوطي[٤]: "روى الشيخان، عن البراءِ بن عازبٍ قال: "آخِرُ آيةٍ نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء:١٧٦]، وآخِرُ سورةٍ نزلت براءةُ"[٥].

وأخرج البخاريُّ، عن ابنِ عباسٍ قال: "آخِرُ آيةٍ نزلت آيةُ الربا"[٦].

وروى البيهقيُّ، عن عمرَ مثله [٧]، والمرادُ بها قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة:٢٧٨] ...

وأخرج النسائيُّ، من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: "آخِرُ شيءٍ نزلَ من القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١١٠).

(٢) انظر: فتح الباري (٩/٤٠).

(٣) وهناك وجه آخر في دفع الإشكال غير ما ذُكر قال به ابن كثير في تفسيره (١/٤٨): "يحتمل أنها أرادت اسم جنس لسور المفصل التي فيها الوعد والوعيد". والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه.

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١١٤). النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٦٠٥)، ومسلم في صحيحه (ح:١٦١٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٥٤٤).

(٧) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧/١٣٨). وأخرجه أحمد في المسند (١/٣٦١، ٤٢٥)، وابن ماجه في السنن (ح:٢٢٧٦)، كلهم من طريق ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب. قال محققو مسند أحمد: ""حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، سعيد بن المسيب أدرك عمر ولم يسمع منه، ويحيى - وهو ابن سعيد القطان - سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط".

يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٨١] الآية"(١)...

وأخرج ابنُ أبي حاتم، عن سعيد بن جُبير قال: "آخِرُ ما نزلَ من القرآن كله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١] الآية، وعاش النبيُّ صلى الله عليه وسلم بعد نزولِ هذه الآيةِ تسعَ ليالٍ، ثم مات يومَ الاثنين لليلتين خلَتا مِنْ ربيع الأول"(٢).

وأخرج ابنُ جريرٍ مثله، عن ابن جريج (٣).

وأخرج من طريق عطيَّة، عن أبي سعيدٍ قال: "آخِرُ آيةٍ نزلت: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾ الآية"(٤).

وأخرج أبو عبيدٍ في "الفضائل" عن ابن شهابٍ قال: "آخِرُ القرآنِ عهداً بالعرش آيةُ الربا، وآيةُ الدَّين"(٥).

وأخرج ابنُ جريرٍ من طريقِ ابن شهابٍ، عن سعيد بن المسيّبِ: "أنَّه بَلَغَه أنَّ أحدثَ القرآنِ عهداً بالعرش آيةُ الدَّين"(٦). -مرسلٌ صحيحُ الإسناد-.

... وفي "المستدرك"، عن أُبي بن كعب قال: "آخِرُ آيةٍ نزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة:١٢٨] إلى آخر السورة"(٧).

---

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى(١٠/٤٠،٣٩)، والطبراني في الكبير(١١/٣٧١)، والطبري في تفسيره(٥/٦٧)، كلهم من طريق عكرمة، عن ابن عباس به. والأثر صحَّح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه تفسير الطبري(٦/٤٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٥٤)، من طريق ابن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن ابن جبير مثله. والأثر إسناده مرسل، وفيه أيضاً ابن لهيعة، اختلط بعد احتراق كتبه. انظر: تقريب التهذيب (ر:٣٥٦٣).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/٦٨) من طريق ابن جريج، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-. قال ابنُ جُرَيْج: "يقولون: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ مكثَ بَعْدَها تِسعَ لَيالٍ، وبَدا يومَ السَّبتِ، ومات يومَ الِاثْنَيْنِ".

(٤) لم أقف عليه في تفسير ابن جرير الطبري. وذكره بنصّه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٧٢١)، ولم ينسبه لأحد، ولعلَّ السيوطي نقله من الحافظ ابن كثير.

(٥) أخرجه في فضائل القرآن(ص:٣٦٩)، عن عبد الله بن صالحٍ، وابن بُكَيْرٍ، عنِ اللَّيْثِ، عَن عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره(٥/٦٨) من طريق ابن المسيَّب به.

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٣٦٨)، وعبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (٣٥/٤٢) والطبراني في المعجم الكبير (١/١٩٩) كلهم من طريق شعبة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن =

... وأخرج مسلم، عن ابنِ عباسٍ قال: "آخِرُ سورةٍ نزلت: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر:١]"(١).

وأخرج الترمذيُّ، والحاكمُ عن عائشةَ، قالت: "آخِرُ سورةٍ نزلت المائدةُ، فما وَجَدْتُم فيها مِنْ حلالٍ فاستْحِلُّوه" الحديث (٢).

وأخرجا أيضاً عن عبد الله بن عمرو، قال: "آخِرُ سورةٍ نزلت سورةُ المائدة، والفتح"(٣).

قلتُ: يعني: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر:١].

وفي حديث عثمانَ المشهور: "براءة مِنْ آخر القرآن نزولاً" (٤) (١).

= عباس، عن أبي بن كعب، فذكره بمثله. وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، ضعَّفه ابن حجر في التقريب (ر:٤٧٣٤).

وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (١٤٩/٣٥)، وابن أبي داود في المصاحف (ص:١١٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٩١٩/٦) كلهم من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، فذكره مطولاً. وأورده ابن كثير في تفسيره (٢٤٣/٤)، وقال: "غريب"، والأثر ضعَّف إسناده محققو المسند.

وأخرجه ابن الضُّريس في فضائل القرآن (ص:٧٣) عن عبَّاس بْن الْوَلِيدِ، عن يَزِيد، عن سَعيد، عَنْ قتادة، عن الْحَسَنِ، عن أُبَيَّ بْن كَعْبٍ، فذكره بنحوه.

والأثر بمجموع طرقه إسناده حسن، قال محققو مسند الإمام أحمد (٤٢/٣٥): "أثر حسن ... قد جاء من طريق آخر رجاله ثقات، لكنه منقطع فيتحسن به".

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (ح:٣٠٢٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٤٠/٢)، وأحمد في المسند (٣٥٣/٤٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٧/١٠)، كلهم من طريق معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن عائشة، فذكرته بمثله. قال محققو المسند: "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح".

(٣) أخرجه الترمذي في السنن (ح:٣٠٦٣)، والحاكم في المستدرك (٣٤٠/٢) -بدون قوله: "والفتح"-، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٧٨/٧)، كلهم عن عبد الله بن وهب، عن حُيَيٍّ الْمَعَافِرِيُّ، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ، عن عبد الله بن عمرو، فذكره بمثله. والأثر إسناده ضعيف. انظر: ضعيف سنن الترمذي للألباني (ص:٣٧٣).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٤٥٩/١)، والترمذي في السنن (ح:٣٠٨٦)، وأبو داود في السنن (ح:٧٨٦)، والطبري في تفسيره (٩٨/١)، كلهم من طريق عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس، قال: قُلْتُ لِعثْمانَ بْنِ عَفَّانَ: ما حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ المَثَانِي وَإِلَى بَرَاءَةٌ وَهِيَ مِنَ المِئِينَ فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ =

ثانياً- دفع التعارض الموهم:

سلكَ السُّيوطي مسلك الجمع في دفع ما ظاهره التعارض بين الآثار المروية في آخر ما نزل من القرآن الكريم، وذكر فيه جوابين؛ جواباً خاصاً ببعض الآثار المتعارضة، وجواباً عاماً يشمل جميع الآثار المتعارضة:

أولاً – الجواب الخاص ببعض الآثار المتعارضة في آخر ما نزل: آيةِ الربا، ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾، وآيةِ الدَّين، فقال –رحمه الله–(٢) "قلت: ولا منافاةَ عندي بين هذه الرواياتِ في آيةِ الربا، ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا ﴾، وآيةُ الدَّين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دُفْعَةً واحدةً كترتيبها في المصحف؛ ولأنَّها في قصةٍ واحدةٍ، فأخبر كلٌّ عن بعضِ ما نزلَ بأنه آخِرٌ، وذلك صحيحٌ. وقولُ البراءِ: "آخرُ ما نزل: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ ﴾"، أي: في شأن الفرائض. وقال ابن حجر في "شرح البخاري": "طريقُ الجمع بين القولين في آيةِ الربا، ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا ﴾: أنَّ هذه الآيةَ هي ختامُ الآياتِ المنزلةِ في الربا؛ إذ هي معطوفةٌ عليهنَّ، ويُجْمَعُ بين ذلك وبين قولِ البراء؛ بأن الآيتين نزَلَتا جميعاً، فيصدُق أنَّ كلاً منهما آخِرٌ بالنسبة لِما عداهما. ويُحتمل: أن تكون الآخِرِيَّةُ في آية النساء مقيدةً بما يتعلق بالمواريث، بخلافِ آيةِ البقرة، ويُحتمل عكسُه، والأولُ أرجحُ؛ لما في آية البقرةِ من الإشارة إلى معنى الوفاةِ المُسْتَلْزِمَةِ لخاتمة النزول"(٣) انتهى".

ثانياً – الجواب العام عن جميع الآثار المتعارضة في آخر ما نزل، فقال –رحمه الله– (٤):

"... قال البيهقيُّ (٥): "يُجمع بين هذه الاختلافات –إن صَحَّتْ– بأنَّ كلَّ واحدٍ أجاب بما

= تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّبْعِ الطُّوَلِ، مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: فذكره مطولاً. والأثر ضعَّف إسناده الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص:٣٨١)، والشيخ أحمد شاكر في تحقيقه تفسير الطبري (١٠٢/١).

(١) انظر: حكاية موهم التعارض بين الآثار المروية في آخر ما نزل من القرآن الكريم في: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٤١٨/٢)، ودلائل النبوة للبيهقي (١٣٦/٧)، والانتصار للقرآن للباقلاني (٢٤٥/١)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص:٣٥٨)، وتفسير ابن كثير (٢٠٨/٥)، وفتح الباري لابن حجر (٢٠٥/٨)، وتفسير الألوسي (٥٤/٢).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٥/١)، النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(٣) انظر: فتح الباري (٢٠٥/٨).

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٧/١)، النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(٥) البيهقي هو: أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الخسروجردي الشافعي؛ وخسروجرد: من قرى بيهق =

عنده"[١]. وقال القاضي أبو بكر في "الانتصار"[٢]: "... يُحتمل: أنَّ كلاً منهم أخبرَ عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبلَ مرضه بقليل، وغيرُه سمع منه بعد ذلك، وإن لم يَسْمَعْه هو.

ويَحتمل أيضاً: أنْ تَنزِلَ الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول صلى الله عليه وسلم مع آيات نزلت معها، فيُؤْمَرُ برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيُظَنُّ أنه آخرُ ما نزل في الترتيب" انتهى"[٣].

= بنيسابور، سمع من: أبي عبد الله الحاكم الحافظ، فأكثر جداً، قال إمام الحرمين: "ما من شافعيّ إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فإن له المنة والفضل على الشافعيّ؛ لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه، وبسط موجزه، وتأييد آرائه". صنف زهاء ألف جزء، منها "السنن الكبرى"، (ت:٤٥٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨)، والأعلام (١١٦/١).

(١) انظر: دلائل النبوة (١٣٩/٧).

(٢) انظر: الانتصار للقرآن (٢٤٦/١).

والقاضي هو: أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، من كبار علماء الكلام، انتهت اليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، قال عنه الذهبي: "وكان ثقة إماماً بارعاً، صنف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية"، من كتبه: "إعجاز القرآن"، و"الانتصار للقرآن"، (ت:٤٠٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧)، والأعلام (١٧٦/٦).

(٣) اقتصر السيوطي على مسلك الجمع في دفع موهم التعارض بين الآثار المروية في آخر ما نزل من القرآن، وهناك مسلك آخر وهو مسلك الترجيح في آخر ما نزل من القرآن الكريم، وقد اختلف أصحاب هذا المسلك في تعيين آخر ما نزل من القرآن، إذ ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كلٌّ واحد يخبر بما يسمع ويرى، وقد يسمع ويرى ما لا يسمعه ويراه الآخر، ولعلَّ أرجح الأقوال قول ابن عباس -رضي الله عنهما-: أنَّ آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١] الآية، وهو اختيار القرطبي، وابن حجر، وعزاه ابن عطية إلى الجمهور. قال ابن حجر: "لما في آية البقرة مِن الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول"؛ ولأنَّ سعيد بن جبير، وابن جريج —كما تقدم عنهما — نصَّا على أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزولِها تسعَ ليالٍ، وَلأنَّ ما ذكر في آخر ما نزل من القرآن يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا مِنْ آخِرِ مَا نَزَل، قاله: أبو حيان، ولأنه الأشهر والأصح قال القرطبي: "وهذا القول أعرف، وأكثر، وأصح، وأشهر". انظر: تفسير ابن عطية (٣٧٨/١)، وتفسير القرطبي (٣٧٥/٣)، وتفسير أبي حيان (٧١٩/٢)، وفتح الباري (٢٠٥/٨).

المطلب الثاني: مشكل عدّ قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ ﴾ [الكهف: ١١٠] الآية من آخر ما نزل من القرآن الكريم.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي [١]: "ومن غريبِ ما وَرَدَ في ذلك [٢]: ما أخرجه ابن جرير، عن معاويةَ بنِ أبي سفيانَ أنه تلا هذه الآية: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ ﴾ [الكهف:١١٠] الآية، وقال: "إنها آخِرُ آيةٍ نزلت من القرآن"[٣].

قال ابن كثير [٤]: "هذا أثرٌ مُشْكلٌ ..." [٥] "[٦].

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السيوطي [٧]: "قال ابن كثير: "... ولعلَّه أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغير حكمها، بل هي مثبتة محكمة"[٨].

قلت: ومثلُه ما أخرجه البخاريُّ وغيره، عن ابن عباس قال: "نزلت هذه الآية: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء:٩٣] هي آخر ما نزلتْ، وما نسخها شيء"[٩].

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٧/١). النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(٢) أي: في آخر ما نزل من القرآن الكريم.

(٣) أخرجه الطبريُّ في تفسيره (٤٤١/١٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٩٢/١٩) كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمرو بن قيس الكندي، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان، تلا هذه الآية، فذكره بمثله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤/٧): "رواه الطبراني، ورجاله ثقات".

(٤) ابن كثير هو: أبو الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي الدمشقيّ الشافعي، صاحب "تفسير القرآن العظيم"، حافظ مؤرخ فقيه، صاهر الحافظ المزي ولازمه، وأخذ عنه وأقبل على علم الحديث، وأخذ الكثير عن ابن تيمية،(ت:٧٧٤هـ). انظر: طبقات المفسرين(١١١/١)، والأعلام(٣٢٠/١).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير (٢٠٨/٥).

(٦) انظر: حكاية الإشكال في مناهل العرفان للزرقاني (٩٩/١).

(٧) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٧/١). النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(٨) انظر: تفسير ابن كثير (٢٠٨/٥).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٥٩٠)، ومسلم في صحيحه (ح:٣٠٢٣).

وعند أحمد، والنسائي عنه: "لقد نزلت في آخر ما نزل، ما نسخها شيء" (١)"(٢).

المطلب الثالث: مُشكل عدّ قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] الآية من آخر ما نزل من القرآن الكريم.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي (٣): "مِنَ الْمُشْكِلِ ... قولُه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فإنَّها نزلت بعرفةَ عامَ حجَّةِ الوداع (٤)، وظاهِرُها إكمالُ جميع الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرَّح بذلك جماعةٌ منهم السُّديُّ فقال: "لم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرامٌ"(٥)، مع أنَّه وَرَدَ في آية الربا والدَّينِ والكلالةِ أنها نزلت بعد ذلك (٦)، وقد استشكل ذلك ابنُ جرير" (٧)(٨).

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي (٩): "وقال (١٠): "الأولى أن يُتَأَوَّلَ على أنَّهُ أكملَ لهم دينهم بإفرادهم بالبلدِ الحرامِ وإجلاءِ المشركينَ عنه، حتى حَجَّهُ المسلمونَ، لا يُخالِطُهم المشركون". ثم أيَّدهُ بما أخرجه من

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٤/٤)، والنسائي في السنن الصغرى (ح: ٣٩٩٩)، وابن ماجه في السنن (ح: ٢٦٢١)، كلهم من طريق سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس به مطولا. والحديث صحح إسناده محققو مسند الإمام أحمد.

(٢) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للجواب المذكور في دفعه..

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٩/١)، النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٤٠٧)، عن طارق بن شهاب: "أن أناساً من اليهود قالوا: لو نزلت هذه الآية فينا لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر: أية آية؟ فقالوا: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فقال عمر: إني لأعلم أي مكان أنزلت، أنزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة".

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٨٠/٨)، من طريق أسباط، عن السُّدي، فذكره مطولاً.

(٦) انظر: المسألة الخامسة: الآثار التي يوهم ظاهرها التعارض في آخر ما نزل من القرآن الكريم.

(٧) انظر: تفسير الطبري (٨٢/٨). وابن جرير هو: أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ المفسر الإمام، صاحب تفسير "جامع البيان في تأويل القرآن"، قال ابن الأثير: "في تفسيره ما يدل على علم غزير وتحقيق"، (ت:٣١٠هـ). انظر: طبقات المفسرين (١١٠/٢)، والأعلام (٦٩/٦).

(٨) وقد أشار إلى هذا الإشكال: ابن جرير في تفسيره (٨٢/٨)، والزرقاني في مناهل العرفان (١٠٢/١).

(٩) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٩/١)، النوع الثامن: معرفةُ آخر ما نزل.

(١٠) أي: ابن جرير الطبري. انظر: تفسير الطبري (٨٢/٨).

طريق ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، قال: "كان المشركونَ والمسلمونَ يَحُجُّونَ جميعاً، فلما نزلت براءةُ نُفي المشركونَ عن البيت، وحَجَّ المسلمونَ لا يشاركُهم في البيت الحرام أحد من المشركين؛ فكان ذلكَ من تمام النعمة ﴿ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي ﴾ [المائدة:٣]"[(١)"[(٢)].

المسألة السادسة: مشكل ما ورد في زمن نزول القرآن الكريم.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[(٣)]: "وقال ابن حجر في "شرح البخاري": "قد أخرج أحمدُ، والبيهقيُّ في "الشُّعب"، عن واثلةَ بن الأسْقَعِ: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أُنزِلت التوراةُ لستٍّ مضينَ من رمضان، والإنجيلُ لثلاث عشرةَ خلتْ منه، والزَّبور لثمانِ عشرة خلتْ منه، والقرآنُ لأربعٍ وعشرين خلتْ منه"، وفي رواية: "وصحفُ إبراهيمَ لأول ليلة"[(٤)]. قال: "وهذا الحديثُ مطابقٌ لقوله تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة:١٨٥] ولقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر:١]، فيُحْتَمَلُ أن تكونَ ليلةُ القدرِ في تلك السنة كانت تلك الليلة، فأُنزل فيها جملةً إلى سماء الدنيا، ثم أُنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أولُ: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق:١]"[(٥)].

قلت: لكن يُشْكِلُ على هذا: ما اشْتُهِرَ من أنه صلى الله عليه وسلم بُعث في شهر

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٨٣/٨). والأثر إسناده حسن؛ وهو من أحسن الطرق وأجودها عن ابن عباس، وعلي بن أبي طلحة صدوق، وعدم سماعه من ابن عباس لا يضر؛ لأنه أخذه عن مجاهد، أو سعيد بن جبير، وكلاهما ثقة. انظر: العجاب في بيان الأسباب (٢٠٧/١)، والإتقان في علوم القرآن (٤٦٩/٢).

(٢) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للجواب المذكور في دفعه.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٦٠/١)، النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله.

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١٩١/٢٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢١/٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٧٥/٢٢)، والطبري في تفسيره (١٨٩/٣) كلهم من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن أبي المليح، عن واثلة بن الأسقع، فذكره بمثله. والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٧/١): "رواه أحمد، والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عمران بن داود القطان، ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. وبقية رجاله ثقات". وقال الألباني في الأحاديث الصحيحة (١٠٤/٤): "وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، وفي القطان كلام يسير. وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً نحوه. أخرجه ابن عساكر". وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري (٤٤٦/٣): "وهو إسناد صحيح".

(٥) انظر: فتح الباري (٢٧/١).

ربيع[١]"[٢]؟

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[٣]: "ويُجاب عن هذا بما ذكروه[٤]: أنَّه نُبئ أولاً بالرؤيا في شهر مَوْلِده، ثم كانت مُدَّتُها ستةَ أشهر، ثم أُوحي إليه في اليقظة، ذكره البيهقيُّ، وغيره[٥]".

المسألة السابعة: مشكل ما ورد في حصر نزول القرآن على النبي ﷺ بخمس آيات.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[٦]: "الذي اسْتُقْرِئَ من الأحاديثِ الصحيحةِ وغيرِها: أنَّ القرآنَ كان ينزِلُ بحسب الحاجة خمسَ آياتٍ وعشراً، وأكثرُ وأقلُّ، وقد صَحَّ نزولُ العشرِ آياتٍ في قصة الإفك جملةً[٧]، وصَحَّ نزولُ عشرِ آياتٍ من أولِ المؤمنين جملةً[٨]، وصَحَّ نزولُ: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾

(١) وبه قال: المسعودي، وابن عبد البر، وعزاه ابن القيم إلى الأكثرية، وقيل: بل كان ذلك في رمضان، كما نصَّ على ذلك عُبيد بن عمير، ومحمد بن إسحاق، واختاره ابن كثير، وابن حجر، واحتج هؤلاء بقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] قالوا: أول ما أكرمه الله تعالى بنبوته أنزل عليه القرآن، والأولون قالوا: إنما كان إنزال القرآن في رمضان جملة واحدة في ليلة القدر إلى بيت العزة، ثم أنزل منجماً بحسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة. وقالت طائفة: أنزل فيه القرآن، أي: في شأنه وتعظيمه وفرض صومه. وقيل: كان ابتداء المبعث في شهر رجب. انظر: زاد المعاد (٧٦/١)، والبداية والنهاية (٦/٣)، وفتح الباري (٥٧٠/٦).

(٢) وقد أشار إلى هذا الإشكال: ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص:١٦٩).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٦٠/١)، النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله.

(٤) انظر: فتح الباري (٢٧/١).

(٥) لم أقف عليه في كتب البيهقي التي بين يدي، وانظر المصدر السابق. والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للجواب المذكور في دفعه.

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٦٣/١)، النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٤٧٣)، عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك، وفيه: "قالت: فلما سُرِّيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُرِّيَ عنه وهو يضحك، فكانت أول كلمة تكلم بها: «يا عائشة، أما الله ﷻ فقد برأك» فقالت أمي: قومي إليه، قالت: فقلت: لا والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله ﷻ، فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ ﴾ العشر الآيات كلها...".

(٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٨٣/٣)، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند (٣٥٠/١)، والترمذي في =

[النساء:٩٥] وحدَها(١)؛ وهي بعضُ آيةٍ، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ [التوبة:٢٨] إلى آخر الآيةِ نزلت بعد نزول أول الآيةِ كما حررناه في "أسباب النزول"(٢)، وذلك بعضُ آية.

وأخرج ابن أَشْتَةَ في كتاب "المصاحف"، عن عكرمةَ في قوله: ﴿بِمَوَقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة:٧٥] قال: "أنزلَ اللهُ القرآنَ نجوماً ثلاثَ آياتٍ، وأربعَ آياتٍ، وخمسَ آياتٍ"(٣).

... وأمَّا ما أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعب" من طريق أبي خَلْدَةَ [عن أبي العالية](٤)، عن عمر قال: "تعلَّمُوا القرآن خمسَ آياتٍ خمس آياتٍ؛ فإنَّ جبريلَ كان ينزلُ بالقرآن على النبي صلى الله عليه وسلم خمساً خمساً"(٥).

= السنن (ح:٣١٧٣)، عن يونس بن سليم الصنعاني، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: "كان إذا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي سمع عند وجهه كدوي النحل، فنزل عليه فمكثنا ساعة، فاستقبل القبلة ورفع يديه وقال: اللهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا، وأعطنا ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وارض عنا». ثم قال: «أنزل علي عشر آيات، من أقامهن دخل الجنة، ثم قرأ علينا ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ حتى ختم العشر». والحديث ضعَّف إسناده الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص:٣٩٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٤٥٩٢) -واللفظ له-، ومسلم في صحيحه (ح:١٨٩٨) كلاهما عن البراء بن عازب قال: "لما نزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم زيداً، فجاء بكتف فكتبها، وشكا ابن أم مكتوم ضرارته، فنزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾".

(٢) انظر: لباب النقول (ص:١٠٣). قال السيوطي: "وأخرج ابن جرير، وأبو الشيخ عن سعيد بن جبير قال: "لما نزلت ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [التوبة:٢٨] شقَّ ذلك على المسلمين، وقالوا: من يأتينا بالطعام وبالمتاع، فأنزل الله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبة:٢٨]". وأخرج مثله عن عكرمة وعطية العوفي والضحاك وقتادة وغيرهم".

(٣) كتاب المصاحف لابن أشتة مفقود حسب علمي. والأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٦٠/٢٢) عن ابن حميد، عن يحيى بن واضح، عن الحسين، عن يزيد، عن عكرمة، مثله.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل، والإضافة من شعب الإيمان.

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٤٦/٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣١٩/٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٨٨/١٥)، كلهم من طريق علي بن بكار، عن أبي خلدة، عن أبي العالية به. والأثر ضعَّف إسناده الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص:٦٥٣).

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٤٦/٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (١١٧/٦)، عن وكيع، وأخرجه أبو نعيم =

ومن طريقٍ ضعيف عن علي قال: "أُنزل القرآن خمساً خمساً إلا سورةَ الأنعام، ومَنْ حفظ خمساً خمساً لم يَنْسَه"(١).

وما أخرجه ابنُ عساكر من طريق أبي نَضْرَةَ قال: "كان أبو سعيد الخدري يُعَلّمُنا القرآن خمسَ آياتٍ بالغداة، وخمسَ آياتٍ بالعشي، ويُخبرُ أن جبريل نزلَ بالقرآن خمسَ آيات، خمسَ آيات"(٢)"(٣).

ثانيا- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي(٤): "فالجوابُ: أنَّ معناه -إن صَحَّ- إلقاؤُهُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القَدْرِ حتى يحفظَهُ، ثم يُلْقي إليه الباقي، لا إنزاله بهذا القدر خاصة. ويوضح ذلك: ما أخرجه البيهقيُّ أيضاً عن خالد بن دينار قال: قال لنا أبو العالية: "تعلَّموا القرآن خمسَ آيات خمسَ آيات، فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذُه من جبريلَ خمساً خمساً"(٥)"(٦).

= في حلية الأولياء (٢١٩/٢) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلهم عن أبي خلدة خالد بن دينار، عن أبي العالية، موقوفاً عليه. قال البيهقي: "خالف وكيعاً -أي: علي بن بكار- في رفعه إلى عمر رضي الله عنه، ورواية وكيع أصح". أي: الموقوفة على أبي العالية.

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٠/٤)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢١١/٨)، عن علي بن أبي طالب به مطولاً. قال البيهقي: "وفي إسناده مَن لا يُعْرَف". وأورده الذهبي في ميزان الاعتدال (٣٠٨/١)، وقال: "هذا موضوع على سليم بن عيسى"، والأثر ضعَّفه السيوطي -كما تقدم -.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩١/٢٠)، من طريق الصَّلت بن دينار، عن أبي نضرة العبدي به. وفي إسناده الصَّلت بن دينار، قال عنه ابن حجر في التقريب (ر:٢٩٤٧): "أبو شعيب المجنون مشهور بكنيته متروك ناصبي".

(٣) **وجه الإشكال يتبين من خلال**: أن ظاهر الآثار التي أوردها السيوطي عن عمر، وعلي، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم تفيد بأن القرآن كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم خمس آيات، لكن يشكل على ذلك الأحاديث الصحيحة التي أخبرت بأن القرآن كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بحسب الحاجة خمس آيات، وعشراً، وأكثر وأقل. وقد أشار إلى هذا الإشكال: الألوسي في تفسيره (١٧٨/٨)، ومحمد أبو شهبة في المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص:٨٢).

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن(١٦٤/١)، النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله.

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان(٣٤٦/٣). وقد تقدم تخريجه والحكم عليه في أثر عمر بن الخطاب، في(ص:٢٩).

(٦) وهناك وجه آخر غير ما ذكره السيوطي في دفع الإشكال، فقد وجَّهَ الألوسي نزول القرآن على النبي صلى الله =

المسألة الثامنة: مشكل ما ورد في أوَّلية علي بن أبي طالب رضي الله عنه في جمع القرآن.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[1]: "روى البخاري في صحيحه، عن زيد بن ثابتٍ قال: "أرسلَ إليَّ أبو بكرٍ مقتلَ أهلِ اليمامة، فإذا عمر بنُ الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عُمَرَ أتاني فقال: إن القتلَ قد اسْتَحَرَّ بِقُرَّاءِ القرآن، وإني أخشى أن يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ في المواطن، فَيَذْهَب كثير من القرآن، وإني أرى أن تَأْمُرَ بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف تفعلُ شيئاً لم يَفْعَلْهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يُرَاجِعُنِي حتى شرح اللهُ صدري لذلكَ، وَرَأَيْتُ في ذلك الذي رأى عمر، قال زَيْدٌ: قال أبو بكر: إنك رجل شابٌّ عاقلٌ لا نَتَّهِمُكَ، وقد كنتَ تَكْتُبُ الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فَتَتَبَّعِ القرآن فَاجْمَعْهُ -فواللهِ لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقلَ علي مما أمرني به من جمع القرآن-، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خيرٌ، فلم يزل أبو بكر يُراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرحَ به صدرَ أبي بكر وعمر، فَتَتَبَّعْتُ القرآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسُبِ وَاللِّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، ووجدت آخِرَ سُورَةِ التوبة مع أبي خُزَيْمَةَ الأنصاري لم أجدها مع غيره، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، حتى خَاتِمَةِ براءة، فكانت الصُّحُفُ عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حَيَاتَهُ، ثم عند حفصةَ بِنْتِ عُمَرَ"[2].

وأخرج ابنُ أبي داودَ في "المصاحف" -بسند حسن- عن عبدِ خير، قال: سمعتُ علياً يقول: "أعظمُ الناس في المصاحفِ أجراً أبو بكر، رحمةُ الله على أبي بكرٍ، هو أولُ مَنْ جمعَ كتابَ الله"[3].

لكنْ أخرج أيضاً: من طريق ابن سيرين، قال: "قال عليٌّ: "لما ماتَ رسولُ الله صلى الله عليه

= عليه وسلم خمس آيات خمس آيات على الغالب في نزوله؛ فإنه قد صحَّ أنه نزل بأكثر من ذلك وبأقل منه. انظر: تفسير الألوسي(١٧٨/٨). والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الأدلة المعارضة لأدلة أنَّ القرآنَ كان ينزِلُ بحسب الحاجة خمسَ آياتٍ وعشراً، وأكثر وأقلّ.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن(٢٠٨/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٩٨٦).

(٣) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٨/٧)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٢٨٣)، كلهم من طريق سفيان الثوري، عن السُّدي، عن عبد خير به. والأثر قال عنه ابن كثير في تفسيره (١٢٥): "هذا إسناد صحيح"، وحسَّن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٢/٩)، والسيوطي -كما تقدم-.

وسلم آلَيْتُ[١] ألا آخُذَ عليَّ ردائي إلا لصلاةِ جمعةٍ حتى أجمعَ القرآن، فَجَمَعَهُ"[٢]"[٣].

ثانياً– دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[٤]: "قال ابن حجر: "هذا الأثرُ ضعيفٌ؛ لانقطاعه، وبتقدير صحته فمرادُه بجمعه: حفظُه في صدره، وما تقدَّم من روايةِ عبدِ خير عنه أصحُّ، فهو الْمُعْتَمَدُ"[٥].

قلت: قد وردَ من طريقٍ آخر أخرجه ابن الضُّرَيْس في "فضائله": حدثنا بشر بن موسى، حدثنا هَوْذَةُ بن خليفة، حدثنا عون، عن محمد بن سيرين، عن عكرمة قال: "لما كان بعدَ بيعةِ أبي بكر، قعَدَ عليُّ بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعَتَك، فأرسل إليه. فقال: أكَرِهْتَ بيعتي؟ قال: لا والله. قال: ما أقعدك عني؟ قال: رأيتُ كتابَ الله يُزاد فيه، فحدَّثتُ نفسي ألا أَلْبَسَ ردائي إلا لصلاةٍ حتى أجمعَهُ. قال له أبو بكر: فإنك نِعْمَ ما رأيتَ".

قال محمد: فقلت لعكرمةَ: أَلَّفُوه كما أُنزل، الأولَ فالأولَ؟ قال: "لو اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يُؤَلّفوه ذلك التأليفَ ما استطاعوا"[٦].

---

(١) أي: أَقْسَمْتُ؛ يقالُ: آلَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ وآلَيْتُه، أي: أَقْسَمْت. انظر: لسان العرب (١٤/٤٠)، مادة: "ألا".

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:٥٩)، من طريق ابن فضيل، عن أشعث، عن محمد بن سيرين به.
والأثر إسناده ضعيف، فيه أشعث بن سوار الكندي، ضعَّفه ابن حجر في التقريب (ص:١١٣). وأعلَّهُ ابن كثير في تفسيره (١/٣٣)، وابن حجر في فتح الباري (٩/١٢) بالانقطاع؛ فإن محمد بن سيرين لم يدرك أبا بكر، ولا علياً –رضي الله عنهما–.

(٣) وجه الإشكال يتبين من خلال: أن ظاهر حديثي زيد بن ثابت، وعلي –رضي الله عنهما– يفيدان بأن أبا بكر رضي الله عنه هو أول مَنْ جمع القرآن، لكن يشكل عليهما حديث ابن سيرين الذي أخبر فيه بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو أول مَنْ جمع القرآن، مما يوهم خلاف ظاهر حديثي زيد بن ثابت، وعلي – رضي الله عنهما–.
وقد أشار إلى هذا الإشكال: ابن كثير في تفسيره (١/٣٣)، وابن حجر في فتح الباري (٩/١٢)، والعيني في عمدة القاري (٢٠/١٦)، والألوسي في تفسيره (١/٢٣).

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢٠٨)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٥) انظر: فتح الباري (٩/١٢). وابن حجر لم ينفرد بما ذهب إليه في دفع الإشكال، فقد سبقه أبو بكر ابن أبي داود
–راوي الحديث– في كتاب المصاحف (ص:٤٩)، والحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٣٣).

(٦) أخرجه ابن الضُّريس في فضائل القرآن (ص:٣٦).
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٤٨) عن يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن محمد بن سرين، قال: "لما =

وأخرجه ابنُ أَشْتَةَ في "المصاحف" من وجهٍ آخر عن ابن سيرين، وفيه: "أنه كتب في مصحفه الناسخَ والمنسوخ"، وأنَّ ابنَ سيرينَ قال: "فطلبتُ ذلك الكتابَ، وكتبتُ فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه"(١)"(٢).

المسألة التاسعة: مشكل ما ورد في أوَّلية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جمع القرآن.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي(٣): "...وأخرج ابنُ أبي داودَ من طريق الحسن: "أنَّ عمرَ سألَ عن آيةٍ من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان، قُتِلَ يومَ اليمامةِ. فقال: إنا لله، وأَمَرَ بجمعِ القرآن، فكان أولَ من جمعه في المصحف"(٤)"(٥).

ثانياً- دفع الإشكال:

= استخلف أبو بكر قعد عليٌّ في بيته..." فذكره بمثله. والأثر إسناده منقطع؛ قال أبو زرعة: "عكرمة عن أبي بكر، وعن علي مرسل". انظر: تهذيب التهذيب (٢٧٣/٧).

(١) كتاب المصاحف لابن أشته مفقود، والأثر لم أجده في مصدر آخر. وما أخرجه ابن أشته عن ابن سيرين هو أحد الأوجه التي قيلت في توجيه قول علي رضي الله عنه: "حتى أجمع القرآن"، فهو جمع خاص به، جمع فيه القرآن وضمَّ إليه تفسيره والناسخ والمنسوخ. انظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٢٣/٢)، وتفسير الألوسي (٢٣/١).

(٢) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المخالف في أوَّلية أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآنَ، وبتقدير صحته فالمرادُ بقول علي رضي الله عنه: "حتى أجمعَ القرآن، فَجَمَعَهُ"؛ أي: حفظه في صدره، أو أنه جمع خاص به، جمع فيه القرآن وضمَّ إليه تفسيره والناسخ والمنسوخ -كما سبق بيان أجوبة العلماء عنه-.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٠٩/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٤) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:٦٠). والأثر قال عنه ابن كثير في تفسيره (٢٦/١): "هذا منقطع، فإن الحسن لم يدرك عمر". وأعلَّه بالانقطاع أيضاً ابن حجر في فتح الباري (١٣/٩)، والسيوطي -كما سيأتي في دفع الإشكال-.

(٥) وجه الإشكال يتبين من خلال: أن ظاهر الحديث الذي رواه الحسن البصري يفيد أن عمر رضي الله عنه هو أول مَنْ جمع القرآن، لكن يشكل على هذا ما تقدم في المسألة التاسعة حديث زيد بن ثابت، وعلي -رضي الله عنهما-، والذي أخبرا فيه أن أبا بكر رضي الله عنه هو أول مَنْ جمع القرآن، مما يوهم خلاف ظاهر الحديث الذي رواه الحسن البصري. وقد أشار إلى هذا الإشكال: ابن كثير في تفسيره (٢٦/١)، وابن حجر في فتح الباري (١٣/٩).

قال السُّيوطي[١]: "إسنادُهُ منقطعٌ، والمرادُ بقوله: "فكان أولَ من جَمَعَه" أي: أشار بجمعه"[٢].

المسألة العاشرة: مشكل ما ورد في أوَّلية سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه في جمع القرآن.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السيوطي[٣]: "قلتُ: ومن غريبِ ما وردَ في أوَّلِ مَنْ جَمَعَه، ما أخرجه ابنُ أَشْتَةَ في كتاب "المصاحف"، من طريق كَهْمَسَ، عن ابن بُريدة قال: "أولُ من جَمَعَ القرآن في مصحفٍ سالمٌ مولى أبي حذيفة، أقسَمَ: لا يرتدي برداءٍ حتى يجمعه، فجمعه، ثم ائتمروا: ما يُسَمُّونه؟ فقال بعضهم: سَمُّوه السِّفْرَ، قال: ذلك اسمٌ تُسميه اليهود. فكرهوه، فقال: رأيت مثلَه بالحبشة يُسمى المصحف، فاجتمع رأيهم على أن يُسَمُّوه المصحف"[٤]"[٥].

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[٦]: "إسناده منقطعٌ أيضاً، وهو محمولٌ على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر"[٧].

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٠٩/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٢) والسيوطي لم ينفرد بما ذهب إليه في دفع الإشكال، فقد سبقه ابن كثير في تفسيره (٢٦/١)، وابن حجر في فتح الباري (١٣/٩). والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المخالف في أوَّلية أبي بكر بجمع القرآنَ، وبتقدير صحته، فالمرادُ بقول الحسن البصري: "فكان أولَ من جمعه في المصحف"؛ أي: أشار بجمعه -كما سبق بيان أجوبة العلماء عنه-.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٠٩/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٤) كتاب المصاحف لابن أشته مفقود حسب علمي، والأثر لم أعثر عليه، وقد ضعَّفه السيوطي بالانقطاع -كما سيأتي في دفع الإشكال-.

(٥) وجه الإشكال يتبين من: أن ظاهر الحديث الذي رواه ابن بُريدة يفيد أن سالماً مولى أبي حذيفة -رضي الله عنهما- هو أول مَنْ جمع القرآن، لكن يشكل عليه ما تقدم في المبحث الأول حديث زيد بن ثابت وعلي -رضي الله عنهما-، والذي أخبرا فيه أن أبا بكر رضي الله عنه هو أول مَنْ جمع القرآن، مما يوهم خلاف ظاهر الحديث الذي رواه ابن بُريدة. وقد أشار إلى هذا الإشكال: الألوسي في تفسيره (٢٣/١).

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٠٩/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٧) قال الألوسي في تفسيره (٢٣/١): "وهي عثرة منه -أي: من السيوطي-؛ لأن سالماً هذا قتل في وقعة اليمامة كما يدل عليه كلام الحافظ ابن حجر في إصابته... ولا شك أن الأمر بالجمع وقع من الصديق بعد تلك الوقعة، وهي التي كانت سبباً له". والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المخالف في =

المسألة الحادية عشرة: موهم التعارض في أول مَنْ جمع القرآن في القراطيس وفي الوَرَق.

أولاً- نصُّ موهم التعارض:

قال السُّيوطي(١): "وفي "مُوَطَّأ ابن وهب"، عن مالك، عن ابنِ شهابٍ، عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: "جمعَ أبو بكر القرآنَ في قراطيسَ، وكان سألَ زيدَ بن ثابتٍ في ذلك فأبى، حتى استعانَ بعُمَرَ ففعل"(٢).

وفي "مغازي موسى بن عُقْبَةَ"، عن ابنِ شهابٍ قال: "لَمَّا أُصيبَ المسلمونَ باليمامة، فزِعَ أبو بكرٍ، وخافَ أن يَهلِكَ من القراءِ طائفةٌ، فأقبلَ الناس بما كان معهم وعندهم، حتى جُمِعَ على عهد أبي بكر في الوَرَق، فكان أبو بكر أولَ مَنْ جمعَ القرآن في الصُّحُفِ"(٣).

قال ابن حجر(٤): "ووقع في رواية عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ: أنَّ زيدَ بن ثابت قال: "فأمرني أبو بكر، فكتَبْتُهُ في قطع الأديمِ والعُسُبِ، فلما هلكَ أبو بكرٍ وكان عمرُ كتبتُ ذلك في صحيفةٍ واحدة فكانت عنده"(٥)"(٦).

= أوَّلية أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآنَ.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١١/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:٥٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٤/٥) كلاهما من طريق ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب به. والأثر رجاله ثقات، لكنه منقطع؛ لأن سالم بن عبد الله لم يسمع من أبي بكر رضي الله عنه، ولم يدرك عهده. انظر: تهذيب الكمال (١٤٥/١٠).

(٣) أورده السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (١٩٠/١)، وعزاه لابن أشتَةَ من طريق موسى بن عقبة به.

(٤) انظر: فتح الباري (١٦/٩).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٤/١)، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١٢٨/٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥١/٢)، كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمارة بن غزية، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه زيد بن ثابت، فذكره بمثله مطولاً. وعزاه البقاعي في مصاعد النظر (٤٣٠/١) إلى ابن جرير، وقال: "بسند رجاله رجال الصحيح". والأثر إسناده حسن، فيه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:٣٥٨): "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ". وفيه أيضاً : عمارة بن غزية، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:٤٠٩): "لا بأس به"، وباقي رجاله ثقات.

(٦) وجه الإشكال يتبين من خلال: أن ظاهر الأثر الذي رواه سالم بن عبد الله، وابن شهاب يفيد أن أبا بكر رضي الله عنه هو أول من جمع القرآن في قراطيس وفي الورق، لكن يشكل على هذا الأثر الذي رواه عُمارةَ =

ثانياً– دفع موهم التعارض:

قال السُّيوطي[١]: "قال[٢]: والأولُ أصحُّ[٣]؛ إنما كان في الأديمِ والعُسُبِ أولاً، قبل أن يُجمع في عهد أبي بكر، ثم جُمع في الصُّحف في عهد أبي بكر، كما دلَّت عليه الأخبارُ الصحيحةُ المترادفةُ"[٤].

المسألة الثانية عشرة: مشكل ما ورد أن ترتيب آيات سور القرآن كان بالاجتهاد.

أولاً– نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[٥]: " الإجماعُ والنصوصُ المترادفةُ على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شُبْهَةَ في ذلك، أمَّا الإجماعُ فنقلَهُ غيرُ واحدٍ منهم الزركشيُّ في "البرهان"[٦]، وأبو جعفر بن الزبير[٧] في "مناسباته"، وَعِبَارَتُهُ: "ترتيبُ الآياتِ في سُوَرِهَا وَاقِعٌ بِتَوْقِيفِهِ صلى الله عليه وسلم، وَأَمْرِهِ من غير

= بنِ غَزِيَّةَ، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو أول من جمع القرآن في قراطيس وفي الورق، وأن أبا بكر رضي الله عنه أمر بكتابة القرآن في قطع الأديمِ والعُسُبِ، مما يوهم خلاف ظاهر الأثر الذي رواه سالم بن عبد الله، وابن شهاب. وقد أشار إلى هذا الإشكال: ابن حجر في فتح الباري (١٦/٩).

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١١/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٢) أي: الحافظ ابن حجر. انظر: فتح الباري (١٦/٩).

(٣) في أن أبا بكر رضي الله عنه هو أول من جمع القرآن في قراطيس وفي الورق.

(٤) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المخالف في أوَّلية أبي بكر رضي الله عنه في جمع القرآنَ في قراطيس وفي الورق.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٤/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن (٣٥٣/١).

والزَّركشي هو: بدر الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، أخذ عن ابن كثير، عالم بفقه الشافعية والأصول، له تصانيف كثيرة منها "البرهان في علوم القرآن"، (ت: ٧٩٤هـ). انظر: طبقات المفسرين (١٦٢/٢)، والأعلام (٦٠/٦).

(٧) أبو جعفر بن الزبير هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، محدث مؤرخ مفسر، انتهت إليه الرياسة في الأندلس في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول، تتلمذ عليه خلق منهم: المفسّر أبو حيان، من مصنفاته: "ملاك التأويل في المتشابه اللفظي في التنزيل"، (ت:٧٠٨هـ). انظر: طبقات المفسرين (٢٧/١)، والأعلام (٨٦/١).

خلافٍ في هذا بين المسلمين"[١] انتهى.

وأمَّا النصوصُ فمنها: ... ما أخرجه البخاريُّ عن ابن الزبير قال: "قلت لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة:٢٤٠] قد نسخَتَها الآية الأخرى، فَلِمَ تكتُبها ولم تَدَعْها؟ قال: يا ابنَ أخي لا أُغَيِّرُ شيئاً منه مِن مكانه"[٢].

ومنها: ما رواه مسلمٌ عن عمرَ قال: "ما سألتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم عن شيء أكثرَ مما سألتهُ عن الكلالةِ حتى طعنَ بإصبعه في صدري، وقال: "تكفيك آيةُ الصيف التي في آخِرِ سورة النساء"[٣].

ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة[٤].

ومنها: ما رواه مسلمٌ عن أبي الدرداء مرفوعاً: "مَنْ حفظ عشرَ آياتٍ من أول سورة الكهف عُصم من الدجال"، وفي لفظ عنده: "مَنْ قرأ العشرَ الأواخرَ من سورة الكهف"[٥].

ومن النصوص الدَّالةِ على ذلك إجمالاً: مَا ثَبَتَ من قراءته لِسُوَرٍ عَدِيدةٍ: كسورة البقرة، وآل عمران، والنِّساءِ في حديث حُذَيْفَةَ[٦]. والأَعْرَافِ في "صحيح البُخاريّ" أَنَّهُ قرأها في المغرب[٧]. و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [سورة المؤمنون:١]، روى النَّسائيُّ: "أَنَّهُ قرأها في الصُّبْحِ حتَّى إذا جاء ذِكْرُ مُوسى وهارُونَ أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَعَ"[٨]...

---

(١) انظر: البرهان في تناسب سور القرآن (ص:١٨٢)..

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٥٣٠، ٤٥٣٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (ح:١٦١٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٥٠٠٩) -واللفظ له-، ومسلم في صحيحه (ح:٨٠٧)، كلاهما عن أبي مسعود رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مَن قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه".

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (ح:٨٠٩).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (ح:٧٧٢)، عن حذيفة قال: "صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء، فقرأها، ثم افتتح آل عمران، فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ...".

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٧٦٤)، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٨) أخرجه النسائي في السنن الصغرى(ح:١٠٠٧)، ومسلم في صحيحه(ح:٤٥٥) عن عبد الله بن السائبﷺ.

في سُورٍ شَتَّى مِن الْمُفَصَّلِ تَدُلُّ قراءته صلى الله عليه وسلم لَها بِمَشْهَدٍ مِن الصَّحابةِ أَنَّ تَرْتِيبَ آيَاتِهَا تَوْقِيفِيٌّ، وما كان الصَّحابةُ لِيُرَتِّبُوا تَرْتِيباً سَمِعُوا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ على خِلافِهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ مَبْلَغَ التواتر.

نعم يُشْكِلُ على ذلك: ما أخرجه ابنُ أبي داود في "المصاحف" من طريق محمد بن إسحاقَ، عن يحيى بن عبَّاد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: "أتى الحارثُ بن خُزَيْمَةَ بهاتين الآيتين من آخرِ سورة براءة، فقال: أشهدُ أني سمعتُهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وَوَعَيْتُهما. فقال عمرُ: وأنا أشهد، لقد سمعتُهما. ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتُها سورةً على حِدَةٍ، فانظروا آخِرَ سورة من القرآن، فأَلْحِقوهما في آخرها"(١).

قال ابن حجر(٢): "ظاهرُ هذا أنهم كانوا يُؤَلّفون آياتِ السُّور باجتهادهم، وسائرُ الأخبار تدلُّ على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف"(٣).

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي(٤): "قلتُ: يُعارضُه ما أخرجه ابنُ أبي داود أيضاً من طريق أُبي العالية، عن أبي

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:١١١)، وأحمد في المسند (٢٤٠/٣)، كلاهما من طريق محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد به، إلا أنه عند أحمد بلفظ: "أتى الحارث بن خَزمة". والحديث قال عنه محققو مسند أحمد (٢٤٠/٣): "إسناده ضعيف؛ لتدليس محمد بن إسحاق، ولانقطاعه". وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٢٤٠/٢): "عباد بن عبد الله بن الزبير ثقة، ولكنه لم يدرك قصة جمع القرآن بل ما أظنه أدرك الحارث بن خزمة، ولئن أدركه لما كان ذلك مصححاً للحديث، إذ لم يروه عنه، بل أرسل القصة إرسالاً ... وأما حديث عباد بن عبد الله بن الزبير الذي هنا، فإنه حديث منكر شاذ، مخالف للمتواتر المعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن بلغه رسول الله لأمته سوراً معروفة مفصلة، يفصل بين كل سورتين منها بالبسملة إلا في "براءة"، ليس لعمر ولا لغيره أن يرتب فيه شيئاً، ولا أن يضع آية مكان آية، ولا أن يجمع آيات وحدها فيجعلها سورة، ومعاذ الله أن يجول شيء من هذا في خاطر عمر... فهذا الحديث ضعيف الإسناد منكر المتن، وهو أحد الأحاديث التي يلعب بها المستشرقون وعبيدهم عندنا، يزعمون أنها تطعن في ثبوت القرآن، ويفترون على أصحاب رسول الله ما يفترون".

(٢) في بيان وجه الإشكال فيما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمخالفته للإجماع والنصوص المترادفة في أن ترتيب آيات القرآن كان بتوقيف من عند النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أشار إلى هذا الإشكال: الألوسي في تفسيره (٢٧/١)، والزرقاني في مناهل العرفان (٣٥٠/١).

(٣) انظر: فتح الباري (١٥/٩).

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٩/١)، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

بن كعب: "أنهم جمعوا القرآنَ، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة:١٢٧] ظنُّوا أن هذا آخِرُ ما أُنزل، فقال أُبي: إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أقرأني بعد هذا آيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة:١٢٨] إلى آخر السورة"(١)"(٢).

المسألة الثالثة عشرة: مشكل ما ورد في عدد حروف القرآن.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي(٣): "وأخرج الطبرانيُّ عن عمرَ بن الخطاب مرفوعاً: "القرآنُ ألفُ ألفِ حرفٍ، وسبعةٌ وعشرون ألفَ حرف؛ فمَنْ قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرفٍ زوجةٌ من الحور العين"(٤)... إذ الموجودُ الآن لا يَبْلُغُ هذا العدد"(١).

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:١١٢)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١٤٩/٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٩١٩/٦) كلهم من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية به.
وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:٥٦)، وابن الضُّريس في فضائل القرآن (ص:٣٨) كلاهما من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية موقوفاً عليه. والأثر في إسناده أبو جعفر الرازي، عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:٦٢٩): "صدوق سيء الحفظ". وأورده ابن كثير في تفسيره (٢٤٣/٤)، وقال: "غريب"، والأثر ضعَّف إسناده محققو المسند.

(٢) قلت: الأثر الذي استدلَّ به السيوطي لا يقوى لدفع الإشكال؛ وذلك لضعفه -كما تقدم في تخريجه-.
وهناك أوجه أخرى في دفع الإشكال غير ما ذكره السيوطي ذكرها الزُّرقاني في مناهل العرفان (٣٤٩/١) فقال: "أولاً: بأن هذا الخبر معارض للقاطع؛ وهو ما أجمعت عليه الأمة، ومعارض القاطع ساقط عن درجة الاعتبار، فهذا خبر ساقط مردود على قائله. ثانياً: أنه معارض لما لا يحصى من الأخبار الدالة على خلافه -وقد تقدم كثير منها-". وانظر: تفسير الألوسي (٢٧/١). والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المخالف، فقد تبين -فيما سبق في تخريجه- بأنه منكر شاذ، ولمخالفته الإجماع والنصوص المترادفة والتي تثبت أن ترتيب الآيات كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، فلا إشكال حينئذ، والله تعالى أعلم.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن(٢٤٣/١)، النوع التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط(٣٦١/٦)، عن محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس، عن أبيه، عن جده، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، فذكره بمثله.
وأورده السيوطي في الدر المنثور(٦٩٩/٨)، وعزاه إلى ابن مرْدَوَيْه، عَن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
والحديث قال عنه الذهبي في ترجمة محمد بن عبيد بن آدم من ميزان الاعتدال(٦٣٩/٣): "تفرد بخبر باطل". ثم =

ثانياً– دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[٢]: "رجالُهُ ثقاتٌ إلا شيخَ الطبراني محمدَ بنَ عبيد بن آدم ابن أبي إياسٍ، تكلم فيه الذهبيُّ[٣] لهذا الحديث، وقد حُمِل ذلك على ما نُسِخ رسمُه من القرآن"[٤].

المسألة الرابعة عشرة: مشكل ما ورد في تخصيص أربعة من الصحابة بأخذ القرآن عنهم دون مَن سواهم.

أولاً– نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[٥]: "روى البخاريُّ، عن عبد اللهِ بن عمرو بن العاص قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: "خذوا القرآنَ من أربعةٍ: من عبد اللهِ بن مسعودٍ، وسالمٍ، ومعاذٍ، وأُبيّ بن

= ساق هذا الحديث، وأقره الحافظ في اللسان(٢٧٧/٥)، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة(٧٠/٩): "قلت: لوائح الوضع على حديثه ظاهرة، فمثله لا يحتاج إلى كلام ينقل في تجريحه بأكثر مما أشار إليه الحافظ الذهبي ثم العسقلاني؛ من روايته لمثل هذا الحديث وتفرده به!"، وسيأتي تضعيف السيوطي للحديث عند دفع الإشكال.

(١) وقد أشار إلى هذا الإشكال: البقاعي في مصاعد النظر(٢٧٧/١)، والزُّرقاني في مناهل العرفان (٣٤٩/١).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن(٢٤٣/١)، النوع التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٦٣٩/٣).

والذهبيُّ هو: شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، حافظ، مؤرخ، علامة محقق، تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المائة، منها: "تاريخ الإسلام"، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ت:٧٤٨هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٠٠/٩)، والأعلام (٣٢٦/٥).

(٤) وهناك أوجه أخرى في دفع الإشكال غير ما ذُكر:

١– أن هذا الخبر معارض للقاطع؛ وهو ما أجمعت عليه الأمة على المصحف المجموع زمن خلافة الصّدّيق رضي الله عنه، فعدد حروفه لا تصل العدد المذكور في الحديث، ومعارض القاطع ساقط عن درجة الاعتبار.

٢– قد ذكر البقاعي –على فرض صحة الحديث– وجهاً آخر في دفع الإشكال بالإضافة إلى ما ذكره السيوطي، فقال: "ولعل هذا العدد كان قبل أن يقتصر على حرف واحد من السبعة، فإن حروفه الآن لا تبلغ هذا العدد، ولا تقاربه". انظر: مصاعد النظر(٢٧٧/١). والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المخالف فقد تبين أنه موضوع.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٤٥/١)، النوع العشرون: في معرفة حُفَّاظه ورواته.

كعبٍ"[1]. أي: تعلَّموا منهم، والأربعةُ المذكورون: اثنان من المهاجرين؛ وهما المبتدأُ بهما، واثنان من الأنصار، وسالمٌ هو: ابنُ معقلٍ، مولى أبي حُذيفةَ، ومعاذٌ: هو ابنُ جبل"[2].

ثانياً– دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[3]: "قال الكِرْمَاني[4]: "يَحْتمل أنه أراد الإعلامَ بما يكونُ بعده"[5]. أي: أن هؤلاءِ الأربعةَ يبقون حتى ينفردوا بذلك.

وتُعُقِّبَ[6]: بأنهم لم ينفردوا، بل الذين مَهَروا في تجويد القرآنِ بعد العصر النبوي أضعافُ المذكورين، وقد قُتِل سالمٌ مولى أبي حذيفةَ في وقعةِ اليمامة، ومات معاذٌ في خلافة عمرَ، ومات أُبَيٌّ، وابنُ مسعودٍ في خلافة عثمان، وقد تأخَّر زيدُ بن ثابت، وانتهت إليه الرئاسةُ في القراءة، وعاش بعدهم زمناً طويلا، فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القولُ، ولا يلزمُ من ذلك ألا يكونَ أحدٌ في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآنِ، بل كان الذي يحفظون مثلَ الذي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٩٩٩).

(٢) وجه الإشكال يتبين من خلال: أن ظاهر تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الأربعة بأخذ القرآن عنهم دون مَن سواهم مِن الصحابة، يفهم منه ألا يكونَ أحدٌ في ذلك الوقت شاركهم في إتقان القرآنِ وحفظه، وهذا يخالف ما هو معلوم من أن الذين أتقنوا القرآنَ وحفظوه من الصحابة أضعاف هذا العدد المذكور، ويشهد لصحة ذلك كثرة القراء المقتولين يوم مسيلمة باليمامة وذلك في أول خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وما ثبت في الصحيحين من قتل سبعين من الأنصار يوم بئر معونة كانوا يسمون القراء.
وقد حكى هذا الإشكال الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢١٨/١٤) فقال: "باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "خذوا القرآن من أربعة" فذكر أربعة ممن جمع القرآن دون من سواهم ممن قد جمعه". وأشار إليه أيضاً: مكي بن أبي طالب في الإبانة عن معاني القراءات (ص:٩٥)، والحموي في القواعد والإشارات في أصول القراءات (ص:٣٩)، وابن حجر في فتح الباري (٤٨/٩).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٤٥/١)، النوع العشرون: في معرفة حُفَّاظه ورواته.

(٤) هو شمس الدين، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني، عالم بالحديث، تصدَّى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة، وأقام مدة بمكة، وفيها فرغ من تأليف كتابه "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري"، قال ابن قاضي شهبة: "فيه أوهام وتكرار كثير، ولا سيما في ضبط أسماء الرواة"، (ت: ٧٨٦هـ). انظر: طبقات المفسرين (٢٨٥/٢)، والأعلام (١٥٣/٧).

(٥) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني (٢٦/١٥).

(٦) انظر: فتح الباري (٤٨/٩).

حفظوه وأزيد جماعةً من الصحابة. وفي الصحيح في غزوةِ بئر مَعُوْنَةَ: أن الذين قُتِلوا بها من الصحابة كان يُقال لهم القُرَّاءُ، وكانوا سبعين رجلاً"(١).

المسألة الخامسة عشرة: مشكل ما ورد في حصر مَنْ جمع القرآن في عهد النبي ﷺ بأربعة من الصحابة دون من سواهم.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي(٢): "وروى البخاريُّ، عن قتادة قال: سألتُ أنس بن مالك: "مَنْ جمع القرآنَ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أربعةٌ كلُّهم من الأنصار: أُبَيُّ بنُ كعب، ومعاذُ بن جبل، وزيدُ بن ثابت، وأبو زيد. قلت: مَنْ أبو زيدٍ؟ قال: أحدُ عُمومتي"(٣).

وروى أيضاً من طريقِ ثابتٍ، عن أنسٍ قال: "مات النبيُّ صلى الله عليه وسلم، ولم يجمعَ القرآنَ غيرُ أربعةٍ: أبو الدرداءِ، ومعاذُ بنُ جبل، وزيدُ بن ثابت، وأبو زيد"(٤).

وفيه مخالفةٌ لحديث قتادةَ من وجهين:

أحدهما: التصريحُ بصيغة الحصر في الأربعة، والآخرُ: ذِكْرُ أبي الدرداء بدلَ أُبَيُّ بن كعب، وقد استنكر جماعةٌ من الأئمةِ الحصر في الأربعة"(٥).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٤٠٨٨). وهناك أوجه أخرى في دفع الإشكال:

١) أن هؤلاء كانوا أكثر ضبطاً لألفاظه، وأتقن لأدائه، وإن كان غيرهم أفقه في معانيه منهم.

٢) أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه منه صلى الله عليه وسلم مشافهة، وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض.

٣) أو لأن هؤلاء تفرغوا لأن يؤخذ عنهم.

٤) أو لأن هؤلاء لم يكونوا مشهورين بما نسب إليهم النبيﷺ، فذكرهم لينبه عليهم، وسكت عن غيرهم لشهرتهم، ويؤيده إجماع النقلة عن ابن مسعود أنه لم يكن جمع القرآن في عهده صلى الله عليه وسلم.

٥) أن النبيﷺ قال هذا القول، ولم يكن في القوم أقرأ منهم، ثم حدث بعدهم مَنْ هو مثلهم، وأقرأ منهم.

انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/١٦)، والإبانة عن معاني القراءات (ص:٩٥)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات (ص:٣٩). والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٤٦/١)، النوع العشرون: في معرفة حُفَّاظه ورواته.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٥٠٠٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٥٠٠٤).

(٥) ووجه الإشكال: أن ظاهر قول أنس رضي الله عنه يفيد حصر جمع القرآن، أي: حفظه في عهد النبي صلى =

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي(١): "وقال المازَرِيُّ(٢): "لا يلزم من قولِ أنسٍ: "لم يجمعه غيرهم"، أن يكون الواقعُ في نفس الأمر كذلك؛ لأن التقدير: أنه لا يَعْلمَ أنَّ سواهم جَمَعه، وإلا فكيف الإحاطةُ بذلك مع كثرةِ الصحابة وتَفَرُّقهم في البلاد؟ وهذا لا يتمُّ إلا إن كان لقي كلَّ واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنه لم يَكْمُلْ له جمعٌ في عهدِ النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا في غاية البُعْدِ في العادة، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك".

قال: "وقد تَمَسَّكَ بقولِ أنسٍ هذا جماعةٌ من الملاحدة، ولا مُتَمَسَّكَ لهم فيه، فإنا لا نُسَلِّم حَمْلَه على ظاهره، سلَّمناه ولكن من أين لهم أنَّ الواقعَ في نفس الأمر كذلك؟ سلَّمناه لكن لا يلزمُ من كونِ كلٍ من الجمّ الغفير لم يحفظه كلَّه ألا يكون حَفِظَ مجموعه الجمُّ الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظَ كلُّ فرد جميعه، بل إذا حَفِظَ الكلُّ الكلَّ -ولو على التوزيع- كفى".

وقال القرطبيُّ(٣): "قد قُتِلَ يومَ اليمامة سبعون من القُرَّاء، وقُتِل في عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم ببئر مَعُوْنَةَ مثل هذا العدد". قال: "وإنما خَصَّ أنسٌ الأربعةَ بالذكر؛ لشدَّةِ تَعَلُّقِهِ بهم دونَ غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم".

= الله عليه وسلم بهؤلاء الأربعة من الصحابة دون مَن سواهم، وهذا يخالف ما هو معلوم مِن أن الذين حفظوه من الصحابة أضعاف هذا العدد المذكور، ويشهد لصحة ذلك كثرة القراء المقتولين يوم مسيلمة باليمامة وذلك في أول خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وما ثبت في الصحيحين من قتل سبعين من الأنصار يوم بئر معونة كانوا يسمون القراء. وقد أشار إلى هذا الإشكال: الطحاوي في شرح مشكل الآثار(٢١٨/١٤)، والمازري في المُعْلم بفوائد مسلم(١٥٠/٣)، والنووي في شرح صحيح مسلم(١٩/١٦)، والباقلاني في الانتصار للقرآن(١٨٠/١)، وأبو العباس القرطبي في المُفهم(٥٦/١)، وأبو شامة في المرشد الوجيز (٣٩/١)، وابن كثير في تفسيره(٥٣/١)، والزركشي في البرهان(٢٤١/١)، والزُّرقاني في مناهل العرفان (٢٤٣/١).

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٤٦/١)، النوع العشرون: في معرفة حُفَّاظه ورواته.

(٢) انظر: المُعْلم بفوائد مسلم للمازري (١٥٠/٣-١٥٢). والمازَرِيُّ هو: أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، نسبته إلى "مازر" بجزيرة صقلّيّة، محدث، من فقهاء المالكية، حدث عنه: القاضي عياض، له "المعلم بفوائد مسلم"، و"إيضاح المحصول في الأصول"، (ت: ٥٣٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٤/٢٠)، والأعلام (٢٧٧/٦).

(٣) انظر: المُفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم (٣٧٩/٦). والقرطبيُّ هو: أبو العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، يعرف بـ"ابن المزين" فقيه مالكي، من رجال الحديث، اختصرَ الصَّحِيحَيْنِ ثمَّ شرح مُخْتَصر صَحِيح مُسلم وَسَمَاهُ "الْمُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، (ت:٦٥٦هـ). انظر: الوافي بالوفيات (١٧٣/٧)، والأعلام (١٨٦/١).

وقال القاضي أبو بكر الباقلانيُّ: "الجوابُ عن حديث أنسٍ من أوجهٍ:

أحدها: أنه لا مفهومَ له، فلا يلزمُ ألا يكون غيرُهم جَمَعَه.

الثاني: المرادُ لم يَجْمَعْهُ على جميع الوجوه والقراءات التي نزلَ بها إلا أولئك.

الثالث: لم يجمعْ ما نُسخ منه بعد تلاوته وما لم يُنسخ إلا أولئك.

الرابع: أن المراد بجمعِهِ تَلَقيه مِنْ في رسولِ الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطةٍ، بخلافِ غيرِهم، فيَحْتَمِلُ أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم تصدَّوا لإلقائه وتعليمه فاشْتهروا به، وخفي حال غيرهم عمَّن عرفَ حالَهم، فحصر ذلك فيهم بحسب عِلْمِه، وليس الأمرُ في نفسِ الأمرِ كذلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابةُ، فلا ينفي أن يكون غيرُهم جَمَعَه حِفْظا عن ظهرِ قلبه، وأمَّا هؤلاءِ فجمعوه كتابةً، وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المرادُ أن أحدا لم يُفصح بأنه جَمَعَه -بمعنى أكملَ حِفْظَه- في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك، بخلاف غيرِهم، فلم يُفصحْ بذلك؛ لأن أحداً منهم لم يُكمله إلا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت آخرُ آية، فلعلَّ هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حَضَرها إلا أولئك الأربعةُ ممن جَمَعَ جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حَضَرها من لم يجمعْ غيرَها الجمع الكثير.

الثامن: أن المرادَ بجمعه السمعُ والطاعة له، والعمل بموجبه، وقد أخرج أحمدُ في "الزهد" من طريق أبي الزَّاهِرِيَّة، أن رجلاً أتى أبا الدَّرداء، فقال: "إنَّ ابني جمعَ القرآن. فقال: اللهم غَفْراً؛ إنما جَمَعَ القرآنَ من سمع له وأطاع"[(١)"(٢)].

قال ابن حجر[(٣)]: "وفي غالبِ هذه الاحتمالات تكلُّفٌ، ولا سيما الأخير". قال: "وقد ظهر لي احتمالٌ آخرُ، وهو أن المراد: إثباتُ ذلك للخزرجِ دون الأوس فقط، فلا يُنفى ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنه قال ذلك في معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج، كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادةَ، عن أنس قال: "افتخر الحيَّان: الأوسُ والخزرج، فقال الأوس: منا أربعةٌ: مَن اهتزَّ له العرشُ سعدُ ابن معاذ، ومَنْ عَدَلَتْ شهادتُه رجلين خزيمة بن ثابت، ومَنْ غَسَّلَتْه الملائكة حنظلةُ بن أبي عامر، ومَنْ حَمَتْهُ الدَّبْرُ عاصم بن أبي ثابت. فقال

(١) لم أعثر عليه في الزهد، للإمام أحمد. والأثر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن(ص:١٣٢) عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية به.

(٢) انظر: الانتصار للقرآن(١/١٨٠).

(٣) انظر: فتح الباري(٩/٥١).

الخزرج: منا أربعةٌ جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم ... فذكرهم"[1]"[2].

المسألة السادسة عشرة: مشكل ما ورد من إنكار ابن مسعود رضي الله عنه قرآنية الفاتحة والمعوذتين.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[3]: "ومن المُشْكِلِ ... ما ذكره الإمام فخر الدين، قال: "نُقِل في بعض الكتب القديمة أنَّ ابنَ مسعودٍ كان يُنكِرُ كونَ سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن[4]، وهو في غاية الصعوبةِ؛ لأنا إن قلنا: إنَّ النقلَ المتواترَ كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكارُه يُوجبُ الكفر. وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزمُ أنَّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل"[5]".

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[6]: "وقال[7]: "والأغلبُ على الظنِّ أنَّ نقلَ هذا المذهب عن ابنِ مسعود نقلٌ

(١) لم أقف عليه عند ابن جرير. والحديث أخرجه البزار في المسند(١٣/٣٩٥)، وأبو يعلى الموصلي في المسند(٥/٣٩٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٠/٣٧٤)، والطبراني المعجم الكبير (٤/١٠)، والحاكم في المستدرك(٤/٩٠) كلهم من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة به. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٤١): "رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني، ورجالهم رجال الصحيح".

(٢) وهناك وجه آخر في دفع الإشكال غير ما ذكر قال به ابن كثير في تفسيره(١/٥٣): "ولعل مراده: لم يجمع القرآن من الأنصار؛ ولهذا ذكر الأربعة من الأنصار". والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢٦٨)، النوع الثاني والعشرون: معرفة المتواتر.

(٤) وسيأتي قريباً تخريج الرواية والحكم عليها عند ذكر السيوطي لها في دفع الإشكال.

(٥) انظر: مفاتيح الغيب (١/١٧٨). وقد أشار إلى هذا الإشكال أيضاً: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/١١١)، والباقلاني في الانتصار للقرآن (١/٣٠٠-٣٣٠)، والسخاوي في جمال القراء (ص:٩٤)، وابن كثير في تفسيره (٨/٥٣١)، وابن حجر في فتح الباري (٨/٧٤٣)، والبقاعي في مصاعد النظر (٣/٣١٣)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (٢/١٢٧)، والألوسي في تفسيره (١/٢٦)، (١٥/٥١٧)، والزرقاني في مناهل العرفان (١/٢٧٥).

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢٦٩)، النوع الثاني والعشرون: معرفة المتواتر.

(٧) أي: فخر الدين الرازي. وانظر: مفاتيح الغيب (١/١٧٨).

باطلٌ، وبه يحصلُ الخلاصُ عن هذه العُقْدةِ". وكذا قال القاضي أبو بكر: "لم يَصِحَّ عنه أنها ليست بقرآنٍ، ولا حُفِظَ عنه، إنما حَكَّها وأسقطها من مصحفه؛ إنكاراً لكتابتِها، لا جحداً لكونِها قرآناً؛ لأنه كانت السُّنَّةُ عنده ألا يَكْتُبَ في المصحف إلا ما أَمَرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بإثباتهِ فيه، ولم يَجِدْهُ كَتَبَ ذلك، ولا سَمِعَهُ أَمَرَ به"(١).

وقال النوويُّ(٢) في "شَرْحِ الْمُهَذَّبِ": "أجمع المسلمونَ على أنَّ المعوذتين والفاتحةَ من القرآن، وأنَّ مَنْ جَحَدَ منها شيئاً كفر، وما نُقِلَ عن ابن مسعودٍ باطلٌ ليس بصحيح"(٣).

وقال ابنُ حَزْمٍ(٤) في "المُحَلَّى": "هذا كَذِبٌ على ابن مسعودٍ، وموضوعٌ، وإنما صَحَّ عنه قراءةُ عاصمٍ عن زِرٍّ عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة"(٥).

وقال ابنُ حجرٍ في "شرح البخاري"(٦): "قد صَحَّ عن ابنِ مسعودٍ إنكارُ ذلك، فأخرج أحمد، وابنُ حِبَّان عنه: "أنه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه"(٧)، وأخرج عبد الله بنُ أحمدَ في

(١) انظر: الانتصار للقرآن، لأبي بكر الباقلاني (١/٣٠٠-٣٣٠).

(٢) النوويُّ هو: محيي الدين، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري الحوراني، النووي، الشافعيّ، علامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في "نوا" من قرى حوران بسورية، وإليها نسبته، من كتبه "المنهاج في شرح صحيح مسلم"، و"روضة الطالبين"، (ت:٦٧٦هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨/٣٩٥)، والأعلام (٨/١٤٩).

(٣) انظر: المجموع في شرح المهذب (٣/٣٩٦)..

(٤) ابنُ حَزْم هو: أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم "الحزْمية"، وكان يقال: "لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"، وكانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة، وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، له مصنفات كثيرة منها: "المحلى"، (ت: ٤٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٤)، والأعلام (٤/٢٥٤).

(٥) انظر: المحلَّى بالآثار (١/٣٢).

(٦) انظر: فتح الباري (٨/٧٤٢).

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٣٥/١١٦)، وابن حبان في صحيحه (ح:٧٩٧)، وابن الضريس في فضائل القرآن (ص:١٢٤)، كلهم من طريق عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، قال: "قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود كان لا يكتب..."، فذكره بمثله. قال محققو المسند: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل عاصم بن بهدلة، فهو صدوق حسن الحديث، وقد توبع"، وقد صحَّح إسناده السيوطي -كما سيأتي-.

"زياداتِ المسند"، والطبرانيُّ، وابنُ مَرْدَوَيْه من طريق الأعمشِ، عن أبي إسحاقَ، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، قال: كان عبد الله بن مسعود يَحُكُّ المعوذتين من مصاحفه، ويقول: "إنهما ليستا من كتاب الله"(١)، وأخرج البزَّارُ، والطبرانيُّ من وجه آخرَ عنه: "أنه كان يَحُكُّ المعوذتين من المصحف ويقول: إنما أُمِرَ النبيُّ ﷺ أن يُتعوَّذَ بهما، وكان عبد الله لا يقرأ بهما"(٢) -أسانيدُها صحيحة- قال البزَّارُ(٣): "لم يُتَابِع ابنَ مسعود على ذلك أحدٌ من الصحابة، وقد صَحَّ أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بهما في الصلاة".

قال ابنُ حجرٍ(٤): "فقولُ مَن قال: "إنه كَذِبٌ عليه" مردودٌ، والطعنُ في الروايات الصحيحة بغير مُستندٍ لا يُقبل، بل الرواياتُ صحيحة، والتأويل محتمل".

قال: "وقد أوَّله القاضي(٥) وغيرُه على إنكارِ الكتابة كما سبق". قال: "وهو تأويلٌ حسنٌ؛ إلا أنَّ الروايةَ الصريحة التي ذكرتُها تدفعُ ذلك حيث جاء فيها: "ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله". "قال: "ويمكنُ حملُ لفظِ "كتاب الله" على المصحف، فيَتِمُّ التأويل المذكور". قال: "لكن من تأمل سياقَ الطرقِ المذكورة، استبعد هذا الجمع".

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١١٧/٣٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣٥/٩)، كلهم من طريق محمد بن أبي عبيدة بن معن، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: فذكره بمثله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٩/٧): "رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني، ورجال عبد الله رجال الصحيح، ورجال الطبراني ثقات". وقال محققو المسند: "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح"، وقد صحَّح إسناده السيوطي -كما سيأتي-.

(٢) أخرجه البزار في المسند (ح: ١٥٨٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣٥/٩) كلاهما من طريق حسان بن إبراهيم، عنِ الصَّلْتِ بْنِ بَهْرَامَ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَةَ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فذكره بمثله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٩/٧): "رواه البزار والطبراني، ورجالهما ثقات"، وقد صحَّح إسناده السيوطي -كما سيأتي-.

(٣) انظر: مسند البزار "البحر الزخار" (٢٩/٥). والبزَّارُ هو: أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار، من أهل البصرة، حافظ من العلماء بالحديث، له مسندان أحدهما كبير سماه "البحر الزاخر"، والثاني صغير، (ت:٢٩٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٥٥٤/١٣)، والأعلام (١٨٩/١).

(٤) انظر: فتح الباري (٧٤٣/٨).

(٥) أي: الباقلاني.

قال: "وقد أجابَ ابنُ الصَّباغ[١]: بأنه لم يستقرَّ عنده القطعُ بذلك، ثم حصل الاتفاقُ بعد ذلك.

وحاصلُه: أنهما كانتا متواترتين في عصره، لكنهما لم يتواترا عنده". انتهى.

وقال ابْنُ قُتَيْبَةَ في "مشكل القرآن"[٢]: "ظنَّ ابنُ مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يُعَوِّذ بهما الحسنَ والحسين، فأقام على ظنّه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار".

قال: "وأمَّا إسقاطُه الفاتحةَ من مصحفه، فليس لظَنه أنها ليست من القرآن، معاذَ الله! ولكنه ذهب إلى أنَّ القرآنَ إنما كُتِبَ وجُمع بين اللوحين مخافةَ الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمونٌ في سورة الحمد؛ لقِصَرِها ووجوبِ تعلُّمها على كل واحد".

قلت: وإسقاطُه الفاتحةَ من مصحفه، أخرجه أبو عبيدٍ بسند صحيح"[٣].

---

(١) وهو: أبو نصر، عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي، المعروف بـ"ابن الصَّبَّاغ"، فقيه شافعيّ، له "الشامل" في الفقه، و"العدة" في أصول الفقه، (ت:٤٧٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٤)، والأعلام (٤/١٠).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن (ص:٤٣). وابنُ قُتَيْبَةَ هو: أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَريّ، ولي قضاء الدينور، فنسب إليها، وكان رأساً في علم اللسان العربي، والأخبار، وأيام الناس، ومن المصنفين المكثرين، من كتبه: "تأويل مختلف الحديث"، و"تفسير غريب القرآن"، (ت:٢٧٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦)، والأعلام (٤/١٣٧).

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٣١٨)، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: "كتب أُبَيُّ بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد، وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين"، والأثر صحَّح إسناده السيوطي –كما تقدم–.

وأخرجه ابن شبَّة في تاريخ المدينة (٣/١٠٠٩)، عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سرين فذكره بنحوه. والأثر إسناده صحيح.

وأخرجه ابن كثير في تفسيره (١/١٠٣) معلقاً، فقال: "وقد روى الأعمش، عن إبراهيم قال: قيل لابن مسعود: "لِمَ لمْ تكتب الفاتحة في مصحفك؟ قال: لو كتبتها لكتبتها في أول كل سورة" –قال أبو بكر بن أبي داود: يعني: حيث يقرأ في الصلاة– قال: "واكتفيت بحفظ المسلمين لها عن كتابتها".

وأخرجه الباقلاني في الانتصار للقرآن (١/٣٢٣)، معلقاً، فقال: "وروى الشَعبي، عن ابن عَوفٍ، عن محمدِ بن أُبي بن كعب: "كتب أُبي خمس سُوَر في المصحف، فاتحة الكتاب والمعوّذتين، واللهمُ إنّا نستعينك، واللهمّ إياك نعبدُ، ولم يكتبهُنَّ ابنُ مسعود، فلمّا جمع ابنُ عفّان المصحف كتب ثلاثاً وأخَّر اثنتين، فاتحة الكتاب =

المسألة السابعة عشرة: موهم التعارض بين أحاديث رفع الصوت بالقراءة والإسرار بها.

أولاً- نصُّ التعارض الموهم:

قال السُّيوطي[1]: "وَرَدَتْ أحاديثُ تقتضي استحبابَ رفعِ الصوتِ بالقراءة، وأحاديثُ تقتضي الإسرارَ وخفضِ الصوتِ. فمن الأولِ: حديثُ الصحيحين: "ما أذِنَ اللهُ لشيءٍ ما أذِنَ لنبي حسنِ الصوت، يَتَغَّنى بالقرآن، يجهرُ به"[2].

ومن الثاني: حديثُ أبي داود، والترمذي، والنسائي: "الجاهرُ بالقرآنِ كالجاهرِ بالصدقة، والمُسِرُّ بالقرآن كالمُسِرّ بالصدقة"[3]"[4].

ثانياً- دفع التعارض الموهم:

قال السُّيوطي[5]: "قال النوويُّ: "والجمعُ بينهما: أنَّ الإخفاءَ أفضلُ حيث خاف الرياءَ، أو تأذَّى مُصَلُّون أو نيامٌ بجهره، والجهرُ أفضل في غير ذلك؛ لأن العملَ فيه أكثر، ولأن فائدتَه تتعدى إلى السامعين، ولأنه يُوْقِظُ قلبَ القارئِ، ويجمعُ هَمَّه إلى الفكر، ويَصْرِفُ سمعَه إليه، ويطْرُدُ النومَ، ويزيد في النشاط"[6]. ويدُلُّ لهذا الجمعِ حديثُ أبي داود -بسند صحيح- عن أبي سعيدٍ: اعتكف رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فسَمِعهم يجهرون بالقراءة، فكَشَفَ السّتر، وقال: "ألا

= والمعوذتين، وأخر اللهمّ إنا نستعينك، واللهمّ إيّاك نعبد".

والذي يترجَّحُ لديَّ ثبوت ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه إنكاره قرآنية الفاتحة والمعوذتين، وثبوت ذلك لا يُعَدُّ مُشكلاً في المسألة؛ للأجوبة التي ذُكرت في توجيه تلك الروايات.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٥٢/١)، النوع الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته وتاليه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٥٠٢٤)، ومسلم في صحيحه (ح:٧٩٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (ح:١٣٣٣)، والترمذي في سننه (ح:٢٩١٩)، والنسائي في سننه (ح:٢٥٦١)، وأحمد في المسند (٥٩٨/٢٨)، كلهم من طريق بَحِيرِ بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مُرَّةَ، عن عقبة بن عامر، فذكره بمثله. والحديث صحح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود (٧٥/٥-ح:١٢٠٤).

(٤) وجه التعارض يتبين من خلال: أن ظاهر الحديث الأول يدلُّ على استحباب رفع الصوت بالقراءة، في المقابل نجد أن الحديث الثاني يقتضي الإسرار وخفض الصوت بالقراءة، مما يوهم التعارض بينهما. وقد أشار إلى هذا التعارض: النووي في التبيان في آداب حملة القرآن (ص:١٠٤)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (٤٦٣/١)، والبقاعي في مصاعد النظر (٣٢٥/١)، والمباركفوري في تحفة الأحوذي (١٩١/٨).

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٥٢/١)، النوع الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته وتاليه.

(٦) انظر: المجموع شرح المهذب (١٦٦/٢).

إنَّ كُلَّكُم مناجٍ لربه، فلا يُؤْذِيَنَّ بعضُكم بعضاً، ولا يرفعْ بعضُكم على بعضكم في القراءة"[١].

وقال بعضهم[٢]: "يستحبُّ الجهرُ ببعض القراءة والإسرارُ ببعضِها؛ لأن المُسِرَّ قد يَمَلُّ فيأنَسُ بالجهر، والجاهر قد يَكِلُّ فيستريحُ بالإسرار""[٣].

المسألة الثامنة عشرة: مشكل تلحين عثمان رضي الله عنه كُتَّابَ المصحف.

أولاً– نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[٤]: "وقال[٥]: حدثنا حجَّاجُ، عن هارون بن موسى، أخبرني الزبيرُ بن الخِرّيتِ، عن عكرمةَ قال: "لما كُتِبَتِ المصاحفُ عُرضت على عثمانَ، فوجد فيها حُروفاً من اللحنِ، فقال: لا تُغَيّروها؛ فإنَّ العربَ ستُغَيرُها –أو قال: ستُعْرِبُها– بِأَلْسِنَتِهَا، لو كان الكاتبُ من ثقيفٍ والمُمْلِي من هُذيلٍ لم تُوجد فيه هذه الحروفُ". أخرجه من هذا الطريق ابن الأنباري في كتاب "الردُّ على من خالف مصحف عثمان"[٦]، وابنُ أَشْتَةَ في كتاب "المصاحف"[٧].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (ح:١٣٣٢)، وأحمد في المسند (٣٩٢/١٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٨٩/٧) كلهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري قال: فذكره بمثله. والحديث صحح إسناده المصنف –كما تقدم –، والألباني في صحيح سنن أبي داود (٧٧/٥– ح:١٢٠٣).

(٢) وهو البيهقي في شعب الإيمان (٤٥٣/٣).

(٣) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا تعارض بين الحديثين؛ للأجوبة التي ذُكرت في الجمع بينهما.

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٥٥٠/٤)، النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.

(٥) أي: أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٢٨٧).

(٦) والكتاب مفقود.

(٧) والكتاب مفقود. وأخرجه أيضاً ابن أبي داود في المصاحف (ص:١١٩)، من طريق عُبَيْد بن عقيل، عن هارون الأعور، عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة به. وأورده السيوطي في الدر المنثور (٧٤٥/٢)، وعزاه إلى ابن أبي داود، عن عكرمة. والأثر رجال إسناده ثقات، لكنه ضعيف؛ لما يأتي:

١– الانقطاع، كما صرَّح بذلك أبو عمرو الداني في المقنع (ص:١١٩)، والسخاوي في الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص:٣٦)، وابن الأنباري، والسيوطي –كما سيأتي عند نقله لأجوبة العلماء في دفع الإشكال–.

٢– النكارة في المتن، كما صرَّح بذلك أبو عمرو الداني في المقنع (ص:١١٩)، والسخاوي في الوسيلة (ص:٣٦)، –كما سيأتي بيان ذلك عند نقل السيوطي أجوبة العلماء في دفع الإشكال–.

ثم أخرج ابنُ الأنباري نحوَه من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر(١)، وابنُ أَشْتَةَ نحوَه من طريق يحيى بن يَعْمر...(٢).

---

(١) أخرجه ابن الأنباري في كتابه "الرد على من خالف مصحف عثمان" -وهو مفقود-.

وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:١٢٠) -واللفظ له-، ومن طريقه أخرجه علم الدين السخاوي في الوسيلة (ص:٣٤)، وابن شبَّة في تاريخ المدينة (١٠١٣/٣)، وابن أشتة في المصاحف -كما في الإتقان (٥٥٢/١)-، كلهم من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال: لما فرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه، فقال: "قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئاً من لحن، وستقيمه العرب بألسنتها".

وأورده السيوطي في الدر المنثور (٧٤٥/٢) وعزاه إلى ابن أبي داود في كتابه "المصاحف"، عن عبد الْأَعْلَى بن عبد الله بن عَامر الْقرشِي. والأثر إسناده ضعيف؛ لما يأتي:

١- الانقطاع، كما صرَّح بذلك السخاوي في الوسيلة (ص:٣٦)، وابن الأنباري، والسيوطي -كما سيأتي عند نقله لأجوبة العلماء في دفع الإشكال-.

٢- ضعف الحارث بن عبد الرحمن المدني، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:١٤٦): "صدوق يهم".

٣- النكارة في المتن، -كما سيأتي بيان ذلك عند نقل السيوطي أجوبة العلماء في دفع الإشكال-.

(٢) أخرجه ابن أشتة في كتابه "المصاحف" -وهو مفقود-.

وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص:١٢٢) -واللفظ له-، وابن شبَّة في تاريخ المدينة (١٠١٣/٣)، وأبو عمر الداني في المقنع (ص:١٢١)، والباقلاني في الانتصار للقرآن (٥٣٧/٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٥٠٣/٦) كلهم من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان رضي الله عنه: "في القرآن لحن، وستقيمه العرب بألسنتها".

وأخرجه الباقلاني في الانتصار للقرآن (٥٣٧/٢)، من طريق عمران القطان، عن قتادةَ، عن يحيى بن يعمرِ، عن ابن فطيمةَ، قال: قال عثمانُ: فذكره بمثله.

وأورده السيوطي في الدر المنثور (٧٤٥/٢) وعزاه إلى ابن أبي داود، في كتابه "المصاحف"، عن يحيى بن يعمر.

والأثر إسناده ضعيف؛ لما يأتي:

١- الانقطاع، فإنَّ يحيى بن يعمر لم ير عثمان رضي الله عنه، ولم يسمع منه شيئاً، كما صرح بذلك أبو عمر الداني في المقنع (ص:١١٥)، والسخاوي في الوسيلة (ص:٣٦).

٢- جهالة عبد الله بن فُطيمة، قال الباقلاني في الانتصار للقرآن (٥٣٥/٢، ٥٣٨): "وتارةً يقولُ الراوي ابنُ فطيمةَ وآخرُ يقولُ ابنُ أبي فطيمة، وهذا أوضحُ دليلٍ على الجهالةِ بابن أبي فُطيمةَ هذا وخفاء أمرِه وخمولِ ذكرِه".

٣- الاضطراب في سنده، كما صرَّح بذلك الباقلاني في الانتصار (٥٣٨/٢)، والسخاوي في الوسيلة (ص:٣٦).

والعلة الرابعة: النكارة في المتن، كما ذكر ذلك أبو عمرو الداني في المقنع (ص:١١٥)، والسخاوي في الوسيلة =

وهذه الآثارُ مُشْكِلَة جداً، وكيف يُظَنُّ بالصحابةِ أولاً –أنهم يَلْحنون في الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاءُ اللُّدُّ؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً– في القرآن الذي تَلَقَّوْه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل وحَفِظوه وضبطوه وأتقنوه؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً– اجتماعُهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً– عدمُ تَنَبُّهِهم ورجوعِهم عنه؟ ثم كيف يُظَنُّ بعثمانَ أنه ينهى عن تغييره؟ ثم كيف يُظَنُّ أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مرويٌّ بالتواتر خَلَفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة"[(١)].

ثانياً– دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[(٢)]: "وقد أجابَ العلماءُ عن ذلك بثلاثةِ أجوبةٍ[(٣)]:

أحدُها: أن ذلك لا يصحُّ عن عثمان؛ فإن إسنادَهُ ضعيفٌ مضطربٌ منقطعٌ؛ ولأن عثمان جُعِلَ للناس إماماً يقتدون به، فكيف يَرَى فيه لحناً ويتركه لتقيمَه العرب بألسنتِها؟ فإذا كان الذين تولَّوا جمعَه وكتابتَه لم يقيموا ذلك وهم الخيارُ، فكيف يُقيمه غيرهم؟ وأيضاً: فإنه لم يَكتُبْ مصحفاً واحداً، بل كتبَ عدَّةَ مصاحف.

فإن قيل: إن اللحنَ وقعَ في جميعها، فبعيدٌ اتفاقُها على ذلك أو في بعضِها، فهو اعترافٌ بصحة البعض، ولم يذكُرْ أحدٌ من الناس أن اللحنَ كان في مصحفٍ دون مصحف، ولم تأتِ المصاحفُ قطُّ مختلفةً، إلا فيما هو من وجوه القراءة، وليس ذلك بلحنٍ[(٤)].

الوجه الثاني: –على تقدير صحَّةِ الرواية– أن ذلك مُؤَوَّلٌ على الرَّمزِ والإشارةِ ومواضعِ

= (ص:٣٦). وسيأتي بيان ذلك عند نقل السيوطي أجوبة العلماء في دفع الإشكال.

(١) وقد أشار إلى هذا الإشكال: الباقلاني في الانتصار للقرآن (٥٣١/٢)، وأبو عمرو الداني في المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص:١١٩)، وعلم الدين السخاوي في الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص:٣٦)، والزرقاني في مناهل العرفان (٣٨٦/١).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٥٥١/١)، النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.

(٣) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة، لعلم الدين السخاوي (ص:٣٦).

(٤) وممَّن أخذ بمسلك تضعيف هذا الأثر وعدم ثبوته عن عثمان رضي الله عنه: الزَّجاج، وابن الأنباري –كما سيذكره السيوطي عنه–، وأبو عمرو الداني، والباقلاني، والزمخشري، والفخر الرازي، وابن تيمية، وابن الجزري، والزرقاني. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٣١/٢)، والمقنع (ص:١١٩)، والانتصار للقرآن (٥٣٣/٢)، وتفسير الزمخشري (٥٩٠/١)، وتفسير الفخر الرازي (٨٤/١١)، ومجموع الفتاوى (٢٥٣/١٥)، ومناهل العرفان (٣٨٦/١).

الحذف، نحو: ﴿ ٱلْكِتَٰبُ ﴾، ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾، وما أشبه ذلك.

الثالث: أنَّه مُؤَوَّلٌ على أشياء خالف لفظُها رسمَها، كما كتبوا: ﴿ وَلَأَوْضَعُواْ ﴾ [التوبة:٤٧]، و﴿ لَأَأْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ [النمل:٢١] بألف بعد "لا"، و﴿ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة:٢٩] بواو وألف، و﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ [الذاريات:٤٧] بياءين، فلو قُرِئَ بظاهر الخط لكان لحناً، وبهذا الجواب وما قبلَه جزم ابنُ أَشْتَةَ في كتاب "المصاحف"[(١)].

وقال ابن الأنباري في كتاب: "الرَّد على من خالف مصحف عثمان"[(٢)]: "الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غيرُ متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان -وهو الإمامُ الأمة الذي هو إمام الناس في وقته وقدْوَتُهم- يجمعهم على المصحف الذي هو الإمامُ، فيتبينُ فيه خللاً، ويُشاهد في خطّه زللاً، فلا يُصلحه! كلا والله ما يَتَوَهَّمُ عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقدُ أنه أخَّر الخطأَ في الكتاب ليصلحه من بعده، وسبيل الجائين من بعده البناءُ على رسمه، والوقوفُ عند حكمه.

ومن زعم أن عثمان أراد بقوله: "أرى فيه لحناً"، أرى في خَطّه لحناً، إذا أقمناه بألسنتنا كان لحنُ الخط غيرُ مُفْسدٍ ولا مُحَرّفٍ من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب، فقد أبطَلَ ولم يُصب؛ لأن الخطَّ منبئٌ عن النطق، فمن لحنَ في كَتْبِه فهو لاحِنٌ في نُطقه، ولم يكن عثمانُ ليؤخرَ فساداً في هجاء ألفاظِ القرآن من جهة كَتْبٍ ولا نطق، ومعلومٌ أنه كان مُواصلاً لدرس القرآن، متقناً لألفاظه، موافقاً على ما رُسم في المصاحف المُنْفَذَة إلى الأمصار والنواحي". ثم أيَّدَ ذلك بما أخرجه أبو عبيد قال: "حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن مبارك، حدثنا أبو وائل -شيخٌ من أهل اليمن-، عن هانئ البربري -مولى عثمانَ- قال: "كنت عند عثمانَ وهم يَعْرضون المصاحفَ، فأرسَلَني بكتفِ شاةٍ إلى أُبي بن كعب فيها: {لم يتسنَّ}، وفيها {لا تبديل للخلق}، وفيها {فأمهل

(١) وكتابه مفقود. وابنُ أَشْتَةَ هو: أبو بكر، محمد بن عبد الله بن أشتة الأصبهاني، أستاذ كبير، وإمام شهير، ونحوي محقق، ثقة، قرأ على أبي بكر بن مجاهد له كتاب "المصاحف"، وكتاب "المحبّر" في القراءات، قال ابن الجزري: "كتاب جليل يدلّ على عظم مقداره"، (ت:٣٦٠هـ). انظر: طبقات المفسرين (١٦١/٢)، والأعلام (٢٢٤/٦).

(٢) وكتابه مفقود. وابن الأنباري هو: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن، من كتبه "إيضاح الوقف والابتداء"، و"الرد على من خالف مصحف عثمان"، (ت:٣٢٨هـ). انظر: السير (٢٧٦/١٥)، والأعلام (٣٣٤/٦).

الكافرين} قال: فدعا بالدَّواةِ فمحا أحد اللامَيْن، فكتبَ ﴿ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم:٣٠]، ومحا "فأمهل" وكتبَ ﴿ فَمَهِّلِ ﴾[الطارق:١٧]، وكتبَ ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩] ألحق فيها الهاء"(١).

قال ابن الأنباري: "فكيف يُدَّعَى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه، وهو يُوقَفُ على ما كُتِب، ويُرْفَعُ الخلافُ إليه الواقعُ من الناسخين؛ ليحكمَ بالحق، ويُلْزِمَهم إثباتَ الصواب وتخليده!" انتهى.

قلت: ويُؤَيد هذا أيضاً: ما أخرجه ابنُ أَشْتَةَ في "المصاحف" قال: "حدثنا الحسن بن عثمان، أنبأنا الربيع بن بدر، عن سوار بن شَبيب، قال: سألت ابنَ الزبير عن المصاحف، فقال: "قام رجلٌ إلى عمرَ، فقال: يا أمير المؤمنين، إنَّ الناس قد اختلفوا في القرآن، فكان عمرُ قد همَّ أن يجمع القرآن على قراءة واحدة، فطُعِن طَعْنَتَه التي مات منها، فلما كان في خلافة عثمانَ قام ذلك الرجل، فذكر له، فجمع عثمانُ المصاحف، ثم بعثني إلى عائشةَ، فجئتُ بالصُّحف، فعرضناها عليها حتى قوّمناها، ثم أمر بسائرها فشُقِّقَتْ"(٢)".

فهذا يدلُّ على أنهم ضبطوها وأتقنوها، ولم يتركوا فيها ما يحتاج إلى إصلاح ولا تقويم.

ثم قال ابنُ أَشْتَةَ: "أنبأنا محمد بن يعقوب، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، أنبأنا أحمد بن مسعدة، أنبأنا إسماعيل، أخبرني الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: "لما فُرِغ من المصحف أُتِيَ به عثمان، فنظر فيه، فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً سنقيمه

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٢٨٦). ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦٠٢/٤).
وأورده السيوطي في الدر المنثور (٣٠/٢)، وعزاه إلى ابْن رَاهَوَيْه فِي مُسْنده، وأبي عبيد في الفضائِل، وعبد بن حميد، وَابن جرير، وابن الأَنبارِي في المصاحِف، عَن هانئ البَرْبَرِي مولى عُثْمان قال: فذكره بنحوه.
وأبو وائل –كما في التقريب (ص:٢٩٦)– هو: أبو وائل القاص الصنعاني، عبد الله بن بَحِير المرادي.
وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٢٨٦)، عن عبد الرحمن بن المهدي، عن أبي الجراح، عن سليمان بن عمير، عن هانئ مولى عثمان قال: فذكره بنحوه مختصراً. وأورده السيوطي في الدر المنثور (٣٠/٢)، وعزاه إلى أَبي عبيد، وابن جرير، وَابْن الْمُنذر، وابن الأَنباري عن هانئ قال: فذكره بنحوه مختصرا. وهذا الأثر في إسناده سليمان بن عمير، وهو مجهول الحال، كما في الجرح والتعديل (١٣٣/٤)، وفيه أيضاً: وضاح بن عبد المجيد البهراني أبو الجراح، قال عنه ابن حجر في لسان الميزان (٢٢١/٦): "يروي المراسيل والمقاطيع". والأثر إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٢) كتاب المصاحف مفقود. وأخرجه ابن شبَّة في تاريخ المدينة (٩٩٠/٣) عن الحسن بن عثمان، عن الربيع بن بدر به. والأثر إسناده موضوع، فيه الربيع بن بدر بن عمرو التميمي، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص:٢٠٦): "متروك".

بألسنتنا"[(١)]".

فهذا الأثرُ لا إشكال فيه، وبه يتَّضِحُ معنى ما تقدم، فكأنه عُرِضَ عليه عَقِبَ الفراغ من كتابته، فرأى فيه شيئاً كتب على غير لسان قريش كما وقع لهم في "التابوه" و﴿ ٱلتَّابُوتُ ﴾ [البقرة:٢٤٨] فوعد بأنه سيقيمُه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك عند العرض والتقويم، ولم يترك فيه شيئاً. ولعلَّ مَن روى تلك الآثار السابقة عنه حرَّفها، ولم يُتْقِنِ اللفظَ الذي صدر عن عثمانَ، فلزم منه ما لزم من الإشكال، فهذا أقوى ما يجاب به عن ذلك، ولله الحمد"[(٢)].

المسألة التاسعة عشرة: مشكل تخطئة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما كُتَّابَ المصحف.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[(٣)]: "قال أبو عبيد في "فضائل القرآن": حدثنا أبو معاويةَ، عن هشام بن عُروة، عن أبيه قال: "سألتُ عائشةَ عن لحنِ القرآن، عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣].

وعن قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء:١٦٢]، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة:٦٩].

فقالتْ: يا ابنَ [أُختي][(٤)]، هذا عملُ الكُتَّاب، أخطَؤوا في الكِتَاب"[(٥)]. - هذا إسناد صحيح على شرط

(١) الأثر إسناده ضعيف. وقد تقدم في (ص:٤٩).

(٢) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لعدم ثبوت ما روي عن عثمان رضي الله عنه في تلحينه كُتَّاب المصحف، وللأجوبة العلماء التي قيلت في توجيه قوله -على فرض صحته-.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٥٥٠)، النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.

(٤) في الإتقان في علوم القرآن "أخي"، والتصحيح من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٢٨٧). ومن طريقه أخرجه أبو عمرو الداني في المقنع (ص:١٢٢). وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٤/١٥٠٧)، والطبري في تفسيره (٧/٦٨٠)، وابن أبي داود في المصاحف (ص:١٢٩)، والباقلاني في الانتصار للقرآن (٢/٥٤٠) كلهم من طريق أبي معاوية، عن هشام بن عُروة به.
وأخرجه ابن شبَّة في تاريخ المدينة(٣/١٠١٣)، عن أحمد بن إبْرَاهِيمَ، عن عَلِيّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ به.
وأخرجه الباقلاني في الانتصار للقرآن (٢/٥٤٠)، من طريق عَلِيّ بن مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ به.
وأورده السيوطي في الدر المنثور (٢/٧٤٤)، وعزاه إلى أبي عبيد في "فضائله"، وسعِيد بن مَنصُور، وَابن أبي شيبَة، وَابْن جرير، وَابْن أبي دَاوُد، وَابْن الْمُنْذر، عَن عُرْوَة قال: فذكره بمثله.
والأثر قال عنه السيوطي -كما تقدم في نصّ الإشكال-: "هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشيخين". وهو كما قال، لكن استشكل جمعٌ من العلماء هذا الأثر، من جهة النكارة في متنه، فقالوا بضعفه وعدم ثبوته عن عائشة رضي الله عنها؛ لأنه يمتنع عادة وشرعاً أن يسكت الصحابة رضي الله عنهم عن هذا الخطأ، وهم =

الشيخين- ...".

وقال السُّيوطي[(١)]: "يَقْرُبُ مما تقدَّمَ عن عائشة: ما أخرجه الإمام أحمدُ في "مسنده"، وابنُ أَشْتَةَ في "المصاحف"، من طريق إسماعيل المكي، عن أبي خلَفٍ -مولى بني جُمَحَ-، أنه دخل مع عبيد بن عُمير على عائشة فقال: "جئتُ أسألُك عن آيةٍ في كتاب الله، كيف كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقرَؤُها؟ قالت: أيَّةُ آية؟ قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ ﴾ [المؤمنون:٦٠]، أو "والذين يأْتون ما أتوا". فقالت: أيتُهما أَحبُّ إليك؟ قلت: والذي نفسي بيده لإحداهما أَحبُّ إليَّ من الدنيا جميعاً. قالت: أيتُهما؟ قلت: "الذين يأتون ما أتوا". فقالت: أشهدُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذاك كان يقرَؤها، وكذلك أُنزلتْ، ولكنَّ الهِجاءَ حُرِّفَ"[(٢)].

= يعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة فضلاً عن التلاوة، ويتركوا تقويمه وإصلاحه، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة؛ بل يأمرون بكل معروف، وينهون عن كل منكر، أن يدعوا في كتاب الله منكراً لا يُغَيِّره أحد منهم. قال الشيخ الألوسي في تفسيره (٥٣٥/٨): "ذكر أهل المصطلح: أن مما يُدرك به وضع الخبر ما يؤخذ من حال المروي؛ كأن يكون مناقضاً لنصِّ القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، أو لم يحتمل سقوط شيء منه يزول به المحذور. فلو قال قائل بوضع بعض هاتيك الأخبار لم يبعد. والله تعالى أعلم". وممن قال برد هذا الأثر، وعدم ثبوته عن عائشة رضي الله عنها من جهة النكارة في متنه: الطبري في تفسيره (٦٨٤/٧)، والزجاج في معاني القرآن (١٣١/٢)، والزمخشري في تفسيره (٥٩٠/١)، والباقلاني في الانتصار للقرآن (٥٤٩/٢)، ومكي ابن أبي طالب في تفسيره (١٥٣٠/٢)، (٤٦٦٣/٧)، والفخر الرازي في تفسيره (٨٤/١١)، (٦٤/٢٢)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٥٣/١٥)، وأبي حيان في تفسيره (١٣٤/٤)، والزرقاني مناهل العرفان (٣٩٣/١) وغيرهم.

واحتمال الخطأ في المتن ليس من أبي معاوية محمد بن خازم الضرير؛ لأنه قد توبع -كما تقدم-، تابعه علي بن مسهر، وإنما من هشام بن عروة؛ فإن الذي حدَّث بهذا الحديث عنه من أهل العراق، وهما: أبو معاوية، وعلي بن مسهر، وكلاهما كوفي، وقد تُكلِّمَ في رواية العراقيين عنه. انظر: تهذيب الكمال (٢٣٨/٣٠)، وميزان الاعتدال(٣٠٢/٤).

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن(٥٥٥/١)، النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند(١٨٥/٤١)، وأبو عمر الدُّوري في قراءات النبي صلى الله عليه وسلم(ص:١٣٠)، كلاهما عن عفان، عن صخر بن جويرية، عن إسماعيل المكي به.

وأخرجه ابن أشتة في كتابه المفقود المصاحف -كما في الإتقان للسيوطي (٥٥٥/١)- من طريق إسماعيل المكي به مثله.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند(٥١/٤٢)، عن يزيد، عن صخر بن جويرية، عن إسماعيل، عن أبي خلف، أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة، فسألها عبيد بن عمير: فذكره بمثله. =

وما أخرجه ابنُ جريرٍ، وسعيد بن منصور في "سننه" من طريق سعيد بن جبير، عن ابن

أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٣٦٦/٩)، من طريق يزيد بن هارون، عن صخر بن جويرية، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن أبي خلف، أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة، فذكره مختصراً، دون قولها: "ولكنَّ الهجاءَ حُرّف".

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٨/٩)، من طريق يزيد بن هارون، عن صخر بن جويرية، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي خلف، أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة، فذكره مختصراً، دون قولها: "ولكنَّ الهجاءَ حُرّف".

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣١٨/٤)، من طريق يزيد بن هارون، عن صخر بن جويرية، عن إسماعيل ابن أمية، عن أبي خلف، أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة، فذكره بمثله. قال ابن حجر في تعجيل المنفعة (٤٤٧/٢): "واستفدنا من هذه الرواية أن إسماعيل المكي؛ هو ابن أمية أحد الثقات المشهورين من رجال الصحيح، وظن شيخنا الهيثمي في "مجمع الزوائد" له أنه إسماعيل بن مسلم المكي؛ وليس كما ظن".

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣١٨/٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٩٤٢/٣)، والطبري في تفسيره (٧٠/١٧)، كلهم من طريق طلحة بن عمرو، عن أبي خلف قال: دخلت مع عبيد بن عمير على عائشة، فذكره مختصراً، دون قولها: "ولكنَّ الهجاءَ حُرّف". وطلحة بن عمرو المكي متروك، كما في التقريب(ص:٢٨٣).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٥٦/٢، ٢٦٩)، من طريق يحيى بن راشد، عن خالد الحذَّاء، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، قال: قلت لعائشة رضي الله عنها، فذكره بنحوه، دون قولها: "ولكنَّ الهجاءَ حُرّف". قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". وتعقبه الذهبي بقوله: "يحيى بن راشد ضعيف". وضعفه ابن حجر في التقريب (ص:٥٩٠).

وأورده السيوطي في الدر المنثور (١٠٦/٦)، وعزاه إلى سعيد بن مَنصُور، وَأحمد، وَالبُخَارِيّ فِي "تَارِيخه"، وَعبد بن حميد، وابن الْمُنذر، وَابْن أشتة، وابن الأَنبَارِي مَعاً فِي "المصاحِف"، والدَّارقطني في "الإفراد"، والحاكِم وَصَححهُ، وابْن مرْدَوَيْه عَن عبيد بن عُمَيْر، فذكره بمثله.

والأثر إسناده ضعيف، لجهالة حال أبي خلف مولى بني جُمَح، كما قاله ابن حجر في تعجيل المنفعة (٤٤٧/٢)، ومحققو مسند الإمام أحمد (١٨٥/٤١). ومتابعة عبد الله بن عُبيد بن عمير له —كما تقدم عند الحاكم— في إسنادها يحيى بن راشد المازني؛ وهو ضعيف، كما تقدم.

والأثر ضعَّف إسناده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤٨١/٥)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٧٢/٧)، ظنّاً منهما أن إسماعيل المكي؛ هو إسماعيل بن مسلم المكي، وقد تعقب ذلك ابن حجر في تعجيل المنفعة (٤٤٧/٢)، ونبَّه على أن إسماعيل المكي، هو إسماعيل بن أمية، أحد الثقات المشهورين من رجال الصحيح، كما جاء مصرَّحاً به في إسناد أبي أحمد الحاكم، والبخاري المتقدم.

عباس في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ﴾ [النور:٢٧] قال: "إنما هي خطأٌ من الكاتب، "حتى تستأذنوا وتسلموا". أخرجه ابنُ أبي حاتم بلفظ "هو فيما أحسَبُ مما أخطأَتْ به الكُتَّاب"(١).

وما أخرجه ابنُ الأنباري من طريق عكرمةَ، عن ابن عباس: "أنه قرأ: "أفلم يتبيَّن الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً"، فقيل له: إنها في المصحف: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾ [الرعد:٣١]، فقال: أظنُّ الكاتب كتبها وهو ناعسٌ"(٢).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤٠/١٧)، وسعيد بن منصور في سننه (٤٠٩/٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٢٥٦٦/٨)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٣٠٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٠/٤)، ومن طريق سعيد بن منصور، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٨/١١) كلهم من طريق جعفر بن إياس، عن سعيد بن جبير به.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٤٩/٤)، والحاكم في المستدرك (٤٣٠/٢)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في شعب الإيمان(٢٠٩/١١)، كلاهما من طريق جعفر بن إياس، عن مجاهد، عن ابن عباس –رضي الله عنهما–.

وأورده السيوطي في الدر المنثور(١٧١/٦)، وعزاه إلى الْفِرْيَابِيّ، وَسَعِيد بن مَنصُور، وَعبد بن حميد، وَابن جرير، وَابن المنذر، وَابْن أبي حَاتِم، وَابْن الْأَنْبَارِي فِي "الْمَصَاحِف"، وَالْحَاكِم وَصَححهُ، وَالْبَيْهَقِيّ فِي "شعب الإِيمان"، والضياء فِي "المختارة" من طرق عَن ابْن عَبَّاس –رَضِي الله عَنهما–.

وأورده ابن حجر في فتح الباري (٨/١١)، وعزاه إلى سعيد بن منصور، والطبري، والبيهقي في "الشعب"، عن ابن عباس –رضي الله عنهما–. ثم قال: "بسند صحيح".

والأثر إسناده صحيح؛ فقد صححه الحافظ ابن حجر –كما تقدم–، وقال عنه الحاكم في المستدرك(٤٣٠/٢): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

وقد استشكل بعض العلماء هذا الأثر، من جهة النكارة في متنه، فقالوا بضعفه. قال ابن حجر في فتح الباري(٩/١١): "وأخرجه إسماعيل بن إسحاق في "أحكام القرآن" عن ابن عباس واستشكله، وكذا طعن في صحته جماعة ممن بعده". منهم: أبو جعفر النحاس، وابن الأنباري –كما سيذكره السيوطي في دفع الإشكال–، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، وأبو حيان، والشنقيطي. وقال ابن كثير في تفسيره (٣٧/٦): "وهذا غريب جداً عن ابن عباس".

انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص:٥٨٧)، وتفسير الزمخشري (٢٢٧/٣)، وتفسير ابن عطية (١٧٦/٤)، وتفسير القرطبي (٢١٤/١٢)، وتفسير أبي حيان (٣٠/٨).

(٢) كتاب المصاحف لابن الأنباري مفقود. والأثر أخرجه الطبري في تفسيره (٥٣٧/١٣)، من طريق أبي عبيد القاسم بن سلَّام، عن يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخرّيت، أو يعلى بن حكيم، عن عكرمة به.

وأورده ابن حجر في فتح الباري (٣٧٣/٨)، وعزاه إلى الطبري، وعبد بن حميد، عن ابن عباس –رضي الله =

وما أخرجه سعيدُ بن منصور، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "أنه كان يقولُ في قوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء:٢٣]: إنما هي "ووصَّى ربك" التزَقَتِ الواوُ بالصَّاد". وأخرجه ابنُ أَشْتَةَ بلفظ: "استمدَّ الكاتبُ مِداداً كثيراً، فالتَزَقَتِ الواوُ بالصَّاد"...(١).

= عنهما-. ثم قال: "بإسناد صحيح كلهم من رجال البخاري". وصحَّح إسناده أيضاً الشيخ محمود محمد شاكر في تحقيقه تفسير الطبري (٤٥٢/١٦) فقال: "فهذا خبر رجاله ثقات، بل كلُّ رجاله رجال الصحيحين، سوى أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو إمام ثقة صدوق، فإسناده صحيح، لا مطعن فيه".

وقد استشكل بعض العلماء هذا الأثر، من جهة النكارة في متنه، فقالوا بضعفه، قال ابن حجر: "وأمَّا ما أسنده الطبري عن ابن عباس، فقد اشتد إنكار جماعة -ممن لا علم له بالرجال- صحته، وبالغ الزمخشري في ذلك كعادته إلى أن قال "وهي والله فرية ما فيها مرية"، وتبعه جماعة بعده، والله المستعان". منهم: ابن الأنباري -كما سيذكره السيوطي في دفع الإشكال-، والفخر الرازي، والقرطبي، وأبو حيان، والألوسي، والزرقاني. قال ابن حجر: "وهذه الأشياء وإن كان غيرها المعتمد، لكن تكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق به".

انظر: فتح الباري(٣٧٣/٨)، والإتقان(٥٥٠/١)، وتفسير الزمخشري (٥٣٠/٢)، وتفسير الرازي(٤٣/١٩)، وتفسير القرطبي(٣٢٠/٩)، وتفسير أبي حيان(٣٩١/٦)، وتفسير الألوسي(١٤٨/٧)، ومناهل العرفان(٣٨٩/١).

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٠٤/٦)، عن سفيان، عن عبد الملك بن أَعْيَنَ، عن سعيد بن جبير به.

وأورده السيوطي في الدر المنثور (٢٥٧/٥)، وعزاه إلى الفِرْيَابِيّ، وسَعِيد بن مَنصور، وابن جرير، وابن الْمُنذر، وابن الأَنبَارِي فِي "المصاحِف" من طَرِيق سعيد بن جُبَير به.

وأورده ابن حجر في الفتح (٣٧٣/٨)، وعزاه إلى سعيد بن منصور، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-. ثم قال: "بإسناد جيد عنه".

وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (٢٢٩/٦)- من طريق الفرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

وأورده السيوطي في الدر المنثور (٢٥٧/٥)، وعزاه إلى أَبي عبيد، وابن منيع، وابن الْمُنذر، وابن مرْدَوَيْه من طريق مَيْمُون بن مهْرَان عَن ابْن عَبَّاس-رَضِي الله عنهما-. قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف؛ فرات بن السائب ضعَّفه أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم، وقال البخاري: منكر الحديث".

وأخرجه ابن أَشْتَةَ في كتابه المفقود "المصاحف" -كما في الإتقان في علوم القرآن (٥٥٦/١)-، وابن أبي حاتم -كما في الدر المنثور (٢٥٧/٥)- من طريق الضَّحَّاك عَن ابن عَبَّاس -رضي الله عنهما-. وهذا الإسناد ضعيف؛ لانقطاعه، الضَّحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس -رضي الله عنهما-. انظر: تهذيب التهذيب (٤٥٤/٤). =

وما أخرجه سعيدُ بن منصور، وغيرُه، من طريق عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس: "أنه كان يقرأ: "ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء" [الأنبياء:٤٨]، ويقول: خُذُوا هذه الواوَ واجعلوها ها هنا: "والذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم" الآية [آل عمران:١٧٣]"(١).

وأخرجه ابنُ أبي حاتم من طريق الزبير بن خِرِّيت، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباس قال: "انزِعوا هذه الواوَ فاجعَلوها في: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [غافر:٧]"(٢).

وما أخرجه ابنُ أَشْتَةَ، وابنُ أبي حاتم من طريقِ عطاءٍ، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ [النور:٣٥] قال: "هي خَطَأٌ مِن الكاتب، هو أعظمُ من أن يكون نورُه مثلَ نور المشكاة، إنما هي: "مثلُ نورِ المؤمن كمشكاةٍ"(٣)".

وقد استشكل جمعٌ من العلماء هذا الأثر، من جهة النكارة في متنه، فقالوا بضعفه، منهم: أبو حاتم، وابن الأنباري –كما سيذكره السيوطي في دفع الإشكال– وابن عطية، والفخر الرازي، والزرقاني.

قال ابن حجر: "وهذه الأشياء وإن كان غيرها المعتمد لكن تكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل فلينظر في تأويله بما يليق به". انظر: تفسير ابن عطية (٤٤٧/٣)، وتفسير القرطبي (٢٣٧/١٠)، وتفسير الفخر الرازي (١٤٧/٢٠)، ومناهل العرفان (٣٩٠/١)، وفتح الباري (٣٧٣/٨).

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٩٥/٦) عن سفيان، عن عمرو بن دينار به.

وأورده السيوطي في الدر المنثور (٦٣٤/٥)، وعزاه إلى سعيد بن منصُور، وابن الْمُنْذر، عن ابن عبَّاس –رضي الله عنهما–.

والأثر إسناده صحيح، ورجاله ثقات. وصحح إسناده محققو سنن سعيد بن منصور.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في القسم المفقود من تفسيره –كما في الدر المنثور (٦٣٤/٥)–، وعزاه السيوطي أيضاً إلى عبد بن حميد، وابن الْمُنذر، عن ابن عَبَّاس –رضي الله عنهما–.

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص:٣٠٥)، عن يزيد بن هارون، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن خريت، عن عكرمة، – قال أبو عبيد: "لا أدري أهو عن ابن عباس أو لا" –، أنه كان يقرأ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ وَذِكۡرٗا﴾ [الأنبياء: ٤٨]، ويقول: "حولوا الواو إلى موضعها (والذين يحملون العرش ومن حوله)". والأثر إسناده صحيح، رجاله ثقات. وقد استشكل بعض العلماء هذا الأثر والذي قبله، من جهة النكارة في متنه؛ لأنها معارضة للقراءة المتواترة المجمع عليها، فقالوا بضعفه، منهم: ابن الأنباري –كما سيذكره السيوطي في دفع الإشكال–، والزرقاني في مناهل العرفان (٣٩١/١).

(٣) أخرجه ابن أشتة في المصاحف –وهو مفقود–، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٥٩٤/٨) قال: حدثنا عليُّ بن الحسين، ثنا نصر بن علي، أخبرني أبي، عن شِبْل بن عباد، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فذكره بمثله. =

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي(١): "وقد أجاب ابنُ أَشْتَةَ(٢) عن هذه الآثارِ كُلِّهَا بأن المراد: أخطؤوا في الاختيار، وما هو الأَوْلى لجمع الناسِ عليه من الأحرف السبعة، لا أن الذي كُتب خطأ خارج عن القرآن.

قال: "فمعنى قولِ عائشةَ: "حُرّف الهجاءُ": أُلقي إلى الكاتب هجاءٌ غيرُ ما كان الأَوْلى أن يُلْقَى إليه من الأحرف السبعة". قال: "وكذا معنى قولِ ابنِ عباسٍ "كتبها وهو ناعس"، يعني: فلم يتدبَّر الوجهَ الذي هو أَوْلى من الآخر، وكذا سَائِرُهَا". وأمَّا ابنُ الأنباري(٣) فإنَّه جنَحَ إلى تضعيف الروايات، ومعارضتِها بروايات أُخَرَ عن ابنِ عباسٍ وغيرِه، بثبوت هذه الأحرفِ في القراءة(٤)، والجوابُ الأولُ أولى وأَقْعَدُ(٥).

أورده السيوطي في الدر المنثور (١٩٧/٦)، وعزاه إلى ابن أبي حاتِم عَن ابن عَبَّاس -رضي الله عنهما-. والأثر إسناده صحيح، رجاله ثقات. وقد استشكل بعض العلماء هذا الأثر والذي قبله، من جهة النكارة في متنه؛ لأنها معارضة للقراءة المتواترة المجمع عليها، فقالوا بضعفه، منهم: ابن الأنباري -كما سيذكره السيوطي في دفع الإشكال-، والزرقاني في مناهل العرفان (٣٩٢/١).

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٥٥٣/١، ٥٥٦)، النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.

(٢) في كتابه "المصاحف"، وهو مفقود.

(٣) في كتابه "الردُّ على من خالف مصحف عثمان"، وهو مفقود.

(٤) وهناك أوجه أخرى قيلت في دفع الإشكال غير ما ذكر، منها:

١) أنَّ هذه الروايات -وإن كان سندُها صحيحاً- فهي آحادية، فلا تعارض القطعي الثابت بالتواتر، ولا يثبت بها قرآن، ولا سيما وهي مخالفة لرسم المصحف المجمع عليه، والقاعدة: أن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يعول عليها.

٢) على فرض ثبوت هذه الروايات، فتحمل على التفسير، وبيان المعنى للقراءة المتواترة، قال ابن عطية في توجيه قراءة ابن عباس -رضي الله عنهما- {حتى تستأذنوا وتسلموا}: "والأشبه أن يقرأ «تستأذنوا» على التفسير". انظر: تفسير ابن عطية (١٧٥/٤)، ومناهل العرفان للزرقاني (٣٨٩/١)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبو شُهبة (ص:٣٦٨، ٣٧٢).

(٥) والذي يترجَّحُ لديَّ ثبوت وصحَّة ما رواه هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة، والآثار المروية عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في تخطئة كُتَّابَ المصحف، وثبوتها لا يُعَدُّ مُشكلاً في المسألة؛ للأجوبة التي ذُكرت في توجيه تلك الروايات.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٧٣/٨): "وهذه الأشياء وإن كان غيرها المعتمد لكن تكذيب المنقول بعد =

ثم قال ابنُ أَشْتَةَ: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أبو داود، حدثنا ابنُ الأسود، حدثنا يحيى بن آدمَ، عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن خارجةَ بن زيد، قال: "قالوا لزيد: يا أبا سعيد أوهمْتَ؟ إنما هي "ثمانية أزواج، من الضأن اثنين اثنين، ومن المعز اثنين اثنين، ومن الإبل اثنين اثنين، ومن البقر اثنين اثنين"، فقال: "لا؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [القيامة:٣٩] فهما زوجان، كلُّ واحد منهما زوجٌ، الذَّكرُ زوجٌ، والأنثى زوجٌ"[(١)]".

قال ابنُ أَشْتَةَ: "فهذا الخبر يدُّلُ على أنَّ القومَ كانوا يتخيرون أجمعَ الحروفِ للمعاني، وأسْلَسَها على الألسنة، وأقرَبها في المأخذ، وأشهرَها عند العربِ للكتابة في المصاحف، وأن الأخرى كانت قراءةً معروفة عند كلِّهم، وكذا ما أشبه ذلك". انتهى".

المسألة العشرون: مشكل ما ورد مما نسخ تلاوته من القرآن الكريم.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[(٢)]: "قالت عائشة: "كان فيما أُنْزِلَ "عشرُ رضعاتٍ معلوماتٍ [يُحَرِّمْنَ][(٣)]، فنُسِخن بخمسٍ معلومات، فتوفي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وهُنَّ مما يُقْرَأُ من القرآن". رواه الشيخان[(٤)].

وقد تكلموا في قولها: "وهُنَّ مما يُقْرَأ": فإنَّ ظاهرَه بقاءُ التلاوةِ، وليس كذلك"[(٥)].

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[(١)]: "وأُجيب بأنَّ المرادَ: قاربَ الوفاة[(٢)]، أو أنَّ التلاوةَ نُسِخَتْ أيضاً، ولم يَبْلُغْ

= صحته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق به".

(١) أخرجه ابن أشتة في المصاحف -وهو مفقود-، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٣/٦) من طريق مُحَمَّد بن نَصْرٍ، عن الحسن بن عليّ الْحُلْوَانِيّ، عن يَحْيَى بْن آدَمَ، عن عبد الرحمن بن أبي الزِّنَادِ به. والأثر في إسناده عبد الرحمن بن أبي الزِّنَادِ، وهو صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد كما في التقريب (ص:٣٤٠)، ولم يتضح لي أن يحيى بن آدم أبا زكريا الأموي روى عنه قبل أن يتغير حفظه أو بعده.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٦٥١/١)، النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل، والإضافة من المصدر، والسياق يقتضي إضافتها.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، (ح:١٤٥٢). ولم أجده في صحيح البخاري.

(٥) وقد أشار إلى هذا الإشكال: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١١/٥)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص:٦٥)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (٣٩/٢).

ذلك كلَّ الناسِ إلا بعد وفاةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتوفي وبعضُ الناس يقرَؤُها[٣].

وقال أبو موسى الأشعري: "نَزَلَتْ ثم رُفِعَتْ"[٤]".

المسألة الحادية والعشرون: مشكل ما ورد مما نسخ تلاوته دون حكمه من القرآن الكريم.

أولاً- نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي[٥]: "وقال في "البرهان"[٦] في قول عُمر: "لولا أن يقولَ الناسُ زاد عُمَرُ في كتاب الله لكتبتُها"[٧].

(=) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٦٥١/١)، النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (٣٩/٢).

(٣) وقد اختاره النووي في شرحه صحيح مسلم (٢٩/١٠)، وأبو شامة في المرشد الوجيز (ص:٤٣)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (٣٩/٢)، وغيرهم.

وهناك وجه آخر قيل في دفع الإشكال غير ما ذكر: "أن هذه الرواية مهما صحَّت فهي آحادية لا يثبت بها قرآن؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر". انظر: المدخل لدراسة القرآن (ص:٢٩٥). والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٦٥١/١)، النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣٥/٢).

(٧) جزء من حديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ، في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في الرَّجْمِ، (ح:١٠)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٠/٨)، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب.

وأخرجه البخاري في صحيحه مُعَلَّقاً، في كتاب: الأحكام، باب: الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء. ووصله الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٣٠٠/٥)، وقال: "وَأَمَّا قَول عمر فِي الرَّجْم، فَهُوَ طرف من حَدِيث السَّقِيفَة، وَقد سَاقه المصَنّف مطولاً فِي الْحُدُود فِي بَاب رجم الحبلى من الزِّنَا، وَلم يذكر فِيهِ هَذَا الْقدر، وَذكره فِيهِ مَالك فِي الْمُوَطَّأ عَن يحيى بن سعيد أَنه سمع سعيد بن الْمسيب يَقُول: لما صدر عمر من منى أَنَاخَ بِالْأَبْطح الحَدِيث".

وأخرجه أبو داود في السنن(ح:٤٤١٨)، وابن حبان في صحيحه(١٤٥/٢)، وابن أبي شيبة في المصنف(٤٣١/٧)، وأبو عبيد في فضائل القرآن(ص:٣٢١)، كلهم من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس- رضي الله عنهما-. وهذا الإسناد صححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان(٤٢٦/١).

وأخرجه البخاري في صحيحه، (ح:٦٤٤٢)، وأخرجه مسلم في صحيحه، (ح:١٦٩١)، من طريق ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مطولاً، بدون أن يذكرا =

-يعني: آية الرجم[١]- ظاهرةُ أن كتابتَها جائزةٌ، وإنما منعَه قولُ الناس، والجائزُ في نفسِه قد يقومُ مِن خارجٍ ما يمنعُه، فإذا كانت جائزةً لزم أن تكونَ ثابتةً؛ لأن هذا شأنُ المكتوب"[٢].

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[٣]: "وقد يُقال[٤]: لو كانت التلاوةُ باقيةً لبادرَ عُمَرُ، ولم يُعَرِّجْ على مقالةِ الناس؛ لأن مقالةَ الناسِ لا تصلُح مانعاً[٥]. وبالجملة فَهَذِهِ المُلَازَمَةُ مُشْكِلَةٌ، ولعلَّه كان يعتقدُ أنه خبرُ واحد، والقرآن لا يثبُتُ به، وإن ثبتَ الحكم[٦]، ومن هنا أنكر ابنُ ظَفَرَ[٧] في " الينبوع " عَدَّ هذا مما نُسخ تلاوتُه، قال: "لأنَّ خبرَ الواحدِ لا يُثْبِتُ القرآن". قال: "وإنما هذا من المُنْسَأَ لا النسخ، وهما مما يلتبسان، والفرق بينهما: أن المُنْسَأَ لفظُه قد يُعْلَمُ حكمُه"[٨]. انتهى.

وقوله: "لعله كان يعتقدُ أنه خبرُ واحدٍ" مردود؛ فقد صحَّ أنه تَلَقَّاها من النبي صلى الله عليه وسلم، فأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصَّلت، قال: "كان زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص يكتبان المصحف، فمرَّا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

= قول عُمر: "لولا أن يقولَ الناسُ زاد عُمَرُ...". والحديث قال عنه ابن عبد البر في الاستذكار (٤٨٨/٧): "هذا حدِيثٌ صَحيحُ الإسْنادِ".

(١) وهي: "الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ". انظر: المصدر السابق.

(٢) وقد أشار إلى هذا الإشكال: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٢/٥)، والباقلاني في الانتصار للقرآن (٣٩٣/١، ٣٩٨)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (٣٦/٢)، ومحمد أبو شهبة في المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص:٣٠٠).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٦٥١/٤)، النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي(٣٥/٢).

(٥) وبه قال: جمهور العلماء؛ أن القراءة المروية عن عمر تُعَدُّ من الآي المنسوخة تلاوته دون حكمه. انظر: شرح مشكل الآثار(٣٠٤/٥)، وشرح صحيح مسلم للنووي(١٩١/١١)، وتفسير الفخر الرازي (٢٠٨/٣)، وتفسير ابن كثير(٧/٦)، والمرشد الوجيز (ص:٤٢)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (١٦١/١).

(٦) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني(٤٢٩/٢).

(٧) وهو حجة الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله أبي محمد بن محمد بن ظفر الصقلي المكيّ، أديب رحالة مفسر، له تصانيف، منها: "ينبوع الحياة" في تفسير القرآن، (ت:٥٦٥هـ). انظر: السير (٥٢٢/٢٠)، والأعلام (٢٣٠/٦).

(٨) انظر: تفسير ابن ظفر "ينبوع الحياة في تفسير القرآن الكريم"، قد حُقّق في عدَّة رسائل علمية داخل المملكة وخارجها، وقوله هنا لم أتمكن من الوصول إليه في تفسيره.

"الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتَّةَ"، فقال عمر: لما نزلت أتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقلت: أكتبها؟ فكأنه كرِه ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخَ إذا زنى ولم يُحصن جُلِد، وأن الشاب إذا زنى وقد أُحْصِن رُجم؟"(١).

قال ابنُ حجرٍ في "شرح البخاري": "فيُستفاد من هذا الحديث السَّببُ في نسخ تلاوتها؛ لكون العمل على غير الظاهر من عمومها"(٢).

قلت: وخطر لي في ذلك نكتةٌ حسنةٌ وهو: أن سببَه التخفيفُ على الأمة بعدم اشتهار تلاوتها وكتابتها في المصحف، وإن كان حكمُها باقياً؛ لأنه أثقلُ الأحكام وأشدُّها، وأغلظُ الحدود، وفيه الإشارةُ إلى ندب الستر.

وأخرج النسائيُّ: "أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتُبها في المصحف؟ قال: لا، ألا ترى أن الشابَّين الثَّيبين يُرجمان، ولقد ذكرنا ذلك فقال عمرُ: أنا أكفيكم، فقال: يا رسول الله أَكْتِبْنِي آيَةَ الرَّجْمِ، قال: لا أستطيع"(٣). قوله: " أَكْتِبْنِي" أي: ائذن لي في كتابتها، أو مكِّني من ذلك.

وأخرج ابن الضُّرَيْس في "فضائل القرآن" عن يعلى بن حكيم، عن زيد بن أسلم: "أن عمر خطبَ الناس، فقال: لا تَشُكُّوا في الرَّجم، فإنه حق، ولقد هممتُ أن أكتبَه في المصحف، فسألت أُبيَّ بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرِئُها رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، فدَفَعْتَ في صدري،

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٠٠/٤)، والإمام أحمد في المسند (٤٧٢/٣٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٤٠٦/٦) كلهم من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن كثير بن الصلت به. والحديث قال عنه الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩٤٧/٦): "وهو كما قالا".

(٢) انظر: فتح الباري (١٤٣/١٢).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤٠٧/٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٦٧/٨)، كلاهما من طريق ابن عون، عن محمد بن سيرين، قال: نبئت عن ابن أخي كثير بن الصلت، قال: "كنا عند مروان، وفينا زيد بن ثابت، فقال زيد: كنا نقرأ: «الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة». فقال مروان..." فذكره.
وأورده السيوطي في الدر المنثور (٥٥٩/٦)، وعزاه إلى النَّسَائِيّ، وَأَبِي يعلى، عَن كثير بن الصَّلْت.
قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٧٥/٦): "رجاله ثقات غير شيخ محمد، فإنه لم يسم، وقد أشار إلى صحته البيهقي بقوله عقبه: "في هذا وما قبله دلالة على أن آية الرجم حكمها ثابت، وتلاوتها منسوخة، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً".

وقلت: أتستقرئُه آيةَ الرَّجم، وهم يتَسَافَدُونَ[١] تَسَافُدَ الحُمُرِ"[٢]. قال ابن حجر: "وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها؛ وهو الاختلاف"[٣]"[٤].

المسألة الثانية والعشرون: موهم التعارض بين أحاديث أعظم سور القرآن.

أولاً- نصُّ التعارض الموهم:

قال السُّيوطي[٥]: "ولا تنافيَ أيضاً بين كونِ الفاتحة أعظم السُّورِ[٦]، وبين الحديثِ الآخر أن البقرةَ أعظمُ السور[٧]"[٨].

---

(١) السِّفادُ: نَزْوُ الذَّكرِ على الأنثى. انظر "اللسان" (٣ / ٢١٨)، مادة "سفد".

(٢) لم أجده في الجزء المطبوع من فضائل ابن الضُّريس.

وأورده ابن حجر في فتح الباري (١٤٣/١٢)، من طريق يعلى بن حكيم، عن زيد بن أسلم، فذكره بمثله. ثم قال: "رجاله ثقات". وأورده السيوطي في الدر المنثور (٥٦٠/٦)، وعزاه إلى ابن الضُّريس، عن زيد بن أسلم.

(٣) انظر: فتح الباري (١٤٣/١٢).

(٤) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ للأجوبة التي ذكرت في دفعه، خصوصاً عدّ القراءة المروية عن عمر من الآي المنسوخة تلاوته دون حكمه.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٧٦/٢)، النوع الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفاضله.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، (ح:٤٤٧٤)، عن أبي سعيد بن المعلى، وفيه: "... ثم قال لي: لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد. ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج، قلت له: ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن، قال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته".

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٥٨٤/٤)، من طريق يحيى بن السكن، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن التَّمِيمِيّ، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعظم سورة في القرآن: البقرة، وأعظم آية فيها: آية الكرسي".

وأخرجه موقوفاً على ابن عباس -رضي الله عنهما- ابن الضُّريس في "فضائل القرآن" (ص:٩١) من طريق عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، عن شُعْبَةَ، عن أبي إِسْحاقَ، عن رجُلٍ من بني تميم، عن ابن عباس قال: "ما خَلَقَ الله سَمَاءً وَلَا أَرْضاً، وَلَا سَهْلاً، وَلَا جَبَلاً أَعْظَمَ مِن سورةِ البَقَرَةِ، وَأَعْظَمُ آيَةٍ فِيهَا آيَةُ الْكُرْسِيِّ". والحديث قال عنه ابن أبي حاتم -بعدما أخرجه مرفوعاً-: "قال أَبِي: هَذا خطأٌ؛ إِنَّما هو عن ابنِ عَبَّاسٍ قولَهُ، ويحيى ابنُ السَّكَن ضعيفُ الحديث". وقال الذهبي: "يحيى بن السكن؛ فيه لين".

(٨) وجه التعارض الموهم يتبين من خلال: أن ظاهر الحديث الأول يفيد أن سورة الفاتحة هي أعظم سور القرآن، في المقابل نجد أن الحديث الثاني يفيد أن سورة البقرة هي أعظم سور القرآن مما يوهم التعارض بينهما. وقد =

ثانياً– دفع التعارض الموهم:

قال السُّيوطي(١): "لأنَّ المرادَ به(٢) ما عدا الفاتحة من السُّوَرِ التي فُصِّلَتْ فيها الأحكامُ، وضُرِبَت الأمثالُ، وأُقيمت الحُجَجُ؛ إذ لم تشتمل سورةٌ على ما اشتملت عليه، ولذلك سُمِّيت "فُسطاط القرآن"(٣)"(٤).

المسألة الثالثة والعشرون: مشكل ما ورد في المقدار الذي بيَّنه النبي ﷺ من القرآن لأصحابه

أولاً– نصُّ الإشكال:

قال السُّيوطي(٥): "وقد صَرَّح ابنُ تيمية(٦) ... وغيرُه أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم بيَّن

= أشار إلى هذا التعارض الموهم بين الحديثين: ابن عقيلة المكي في الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٢٣٠/٢).

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٧٦/٢)، النوع الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفاضله.

(٢) أي: أن البقرةَ أعظمُ السور.

(٣) الفُسْطاطُ –بالضم والكسر– هو: المدِينَةَ الَّتِي فِيهَا مجتمَع النَّاسِ، وكلُّ مَدِينَةٍ فُسْطاط؛ وَمِنْهُ قِيلَ لِمَدِينَةِ مِصر الَّتِي بَنَاهَا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: الفُسْطاط. انظر: لسان العرب (٣٧١/٧)، مادة: فسط

وتسميتها بـ"فسطاط القرآن"، أخرجه الديلمي في مسنده "الفردوس بمأثور الخطاب" (٣٤٤/٢)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "السُّورَة الَّتِي يذكر فِيهَا الْبَقَرَة، فسطاط الْقُرْآن، فَتَعَلَّمُوهَا؛ فَإِن تعلمهَا بركَة وَتركهَا حسرة وَلَا تستطيعها البطلة". وأورده السيوطي في الدر المنثور (٥١/١)، وعزاه إلى الديلمي عن أبي سعيد الْخُدْرِيّ.

وأخرجه الدارمي في السنن (٢١٢٦/٤)، عن خالد بن معدان موقوفاً عليه.

والحديث قال عنه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢١٤/٨): "موضوع، أخرجه الديلمي، عن إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن أبي رافع، عن سعيد المقبري، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً".

(٤) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا تعارض في المسألة؛ لضعف الدليل المعارض، وللجواب المذكور في دفعه –لو سلمنا بصحة الدليل المعارض–.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٥٦٩/٢)، النوع الثمانون: في طبقات المفسرين.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٣١/١٣).

وابن تيمية هو: شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيميَّة النميري، الحراني، الدمشقيّ، الحنبلي، المجتهد المطلق، كان كثير البحث، داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان، تأهل للفتوى والتدريس، وله دون العشرين سنة، =

لأصحابه تفسيرَ جميع القرآنِ أو غالبَه، ويُؤَيد هذا: ما أخرجه أحمد، وابن ماجه، عن عمرَ أنه قال: "مِنْ آخِرِ ما أُنزِلَ آيةُ الربا، وإنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قُبِض قبل أن يُفَسِّرها"(١).

دلَّ فحوى الكلامِ على أنه كان يُفَسِّر لهم كلَّ ما نزل، وأنه إنما لم يُفَسِّر هذه الآيةَ؛ لسُرعةِ موتِهِ بعد نزولِها، وإلا لم يكن للتخصيص بها وجهٌ.

وأمَّا ما أخرجه البزَّارُ عن عائشة قالت: "ما كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يُفَسِّرُ شيئاً من القرآن إلا آياً بعَددٍ، علَّمه إيَّاهنَّ من جبريل"(٢)"(٣).

= وأمده الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك والفهم، وبطء النسيان، له تصانيف كثيرة جداً في شتى العلوم، منها: "منهاج السنة"، و"العقيدة التدمرية"، مات معتقلاً بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته سنة (٧٢٨هـ). انظر: شذرات الذهب (١٤٢/٨)، والأعلام (١٤٤/١).

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٦١/١، ٤٢٥)، وابن ماجه في السنن (ح:٢٢٧٦)، والطبري في تفسيره (٦٦/٥)، وابن الضُّريس في فضائل القرآن (ص:٣٦)، كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن الْمُسَيِّبِ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأورده السيوطي في الدر المنثور (١٠٤/٢)، وعزاه إلى أَحْمد، وابن ماجه، وابن الضريس، وابن جرير، وابن المنذر عَن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٤٨/٤)، عن ابن إدريس، عن أشعث، وداود، عن الشعبي، قال: خطب عمر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ..، فذكره بنحوه. وهذا الإسناد رجاله ثقات، لكنه منقطع؛ الشعبي لم يدرك عمر رضي الله عنه. انظر: تهذيب التهذيب (٦٥/٥). والحديث قال عنه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه تفسير الطبري (٣٨/٦): "وهذا الحديث –على جلالة رواته وثقتهم– ضعيف الإسناد؛ لانقطاعه، فإن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر".

(٢) أخرجه البزار في المسند (٢٣/١٨)، والطبري في تفسيره (٧٨/١)، كلاهما من طريق جعفر الزبيري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها. والحديث إسناده ضعيف، فقد ضعَّفه ابن جرير في تفسيره(٨٣/١)، والبقاعي في مصاعد النظر(٤١٢/١)، والسيوطي –كما في دفع الإشكال–، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة(١٥٤/١٤)، وابن كثير في تفسيره(١٤/١)، وقال: "فإنه حديث منكر غريب، وجعفر هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الزبيري، قال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال الحافظ أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث".

(٣) وجه الإشكال يتبين من خلال: أن ظاهر الحديث الأول يفيد –كما ذكر السيوطي– أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُفَسِّر لهم كلَّ ما نزل، وأنه إنما لم يُفَسِّر هذه الآيةَ؛ لسُرعةِ موتِهِ بعد نزولِها، لكن يشكل عليه الحديث الثاني يفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُفسِّر كل القرآن للصحابة رضي الله عنهم، مما يوهم خلاف ظاهر الحديث الأول. وقد أشار إلى هذا الإشكال: الطبري في تفسيره(٨١/١)، ومحمد حسين =

ثانياً- دفع الإشكال:

قال السُّيوطي[1]: "فهو حديثٌ منكرٌ -كما قاله ابن كثير[2]-؛ وأوَّله ابن جرير وغيره على أنها أشارت إلى آياتٍ مُشكلاتٍ أشكلنَ عليه، فسأل اللهَ عِلْمَهن، فأنزله إليه على لسانِ جبريل[3]"[4].

= الذهبي في التفسير والمفسرون(٣٩/١).

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن(٥٦٩/٢)، النوع الثمانون: في طبقات المفسرين.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير(١٤/١).

(٣) انظر: تفسير الطبري(٨٣/١)، وتفسير ابن عطية (٤١/١)، وتفسير ابن كثير (١٤/١)، ومصاعد النظر للبقاعي(٤١٢/١).

(٤) والذي يترجَّحُ لديَّ أنه لا إشكال في المسألة؛ لضعف الدليل المعارض، وللجواب المذكور في دفعه -لو سلمنا بصحة الدليل المخالف-.

خاتمة البحث

الحمد لله الذي وفقني لاختيار هذا الموضوع، وهيأ لي أسباب إتمامه وإنجازه، وقد خرجت بعد اكتماله بجملة من الفوائد والنتائج، أُجملها فيما يلي:

تميَّز هذا البحث بجِدَّته وأصالته، حيث لم يُسبق أن جُمعت جهود السُّيوطي في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن من خلال كتابه "الإتقان في علوم القرآن" في مؤلف مستقل، يسهل الرجوع إليها، والانتفاع.

يُعَدُّ السُّيوطي من المكثرين في التأليف، فما من علم إلا وله مؤلف فيه، إلا دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن، فلعل جمع كلامه في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن من خلال كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، إبرازٌ لتلك الجهود، والتعرف على منهجه في دفع ما يُشكل من تلك المسائل.

في هذا البحث ردٌّ على شُبهات المغرضين من المستشرقين والمبتدعة، الذين جعلوا ما يُشكل مسائل علوم القرآن مدخلاً للطعن بالقرآن الكريم.

بلغ مجموع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن من خلال كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، ثلاثة وعشرون مسألة.

من خلال الدراسة لم أقف على أيّ مسألة من مسائل علوم القرآن الثالثة والعشرون استحال حلُّ إشكالها.

الكتابة في دفع ما يُشكل من مسائل علوم القرآن عند المفسرين من الموضوعات المهمة الجديرة بالكتابة فيها، لإبراز جهودهم، والتعرف على مناهجهم في دفع ما يُشكل من تلك المسائل.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكتب لهذا العمل القبول والانتفاع، وأن يصلح لي نيتي وزوجتي وذريتي، وولاة أمرنا، وأن يحفظ علينا ديننا، وبلادنا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

قائمة المصادر والمراجع

الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ت: د. عبد الفتاح شلبي، ط: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط: دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت: فواز زمرلي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت: مركز الدراسات القرآنية، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.

الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن، د. أحمد القصير، ط: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط١، ١٤٣٠هـ.

أحكام القرآن، ابن الفرس الأندلسي، ت: د. طه علي بوسريح، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، ت: يوسف الدخيل، ط: دار الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٤م.

أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت: عصام الحميدان، ط: دار الإصلاح – الدمام، ط٢، ١٤١٢هـ.

الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، ط: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن، د. محمد الشُّربجي، ط: دار المكتبي، سوريا، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.

الانتصار للقرآن، القاضي أبو بكر الباقلاني، ت: د. محمد عصام القضاة، ط: دار الفتح – عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت: عبد الله التركي، ط: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هـ.

البرهان في تناسب سور القرآن، أحمد بن إبراهيم الغرناطي، ت: محمد شعباني، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٠هـ.

البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ.

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، ت: د. بشار عوّاد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

تاريخ المدينة، عمر بن شبة النميري البصري، ت: فهيم محمد شلتوت، جدة، ١٣٩٩هـ.

تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ت: بشار عواد، ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

تاريخ دمشق، ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، ت: عمرو العمروي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

التبيان في آداب حملة القرآن، يحيى بن شرف النووي، ت: محمد الحجار، ط: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

التحدث بنعمة الله، جلال الدين السيوطي، ت: إليزابت ماري، ط: المطبعة العربية الحديثة، مصر: ١٩٧٢م.

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي حجر العسقلاني، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، ط: دار البشائر – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرحمن القزقي، ط: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، وعمان – الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ.

تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، ت: أسعد محمد الطيب، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت:سامي سلامة، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ.

تفسير أبي حيان = البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

تفسير الألوسي = روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت،

ط٣، ١٤٠٧هـ.

تفسير الشربيني = السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، ط: مطبعة بولاق – القاهرة، ١٢٨٥هـ.

تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: د. عبد الله بن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، ط: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ.

تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.

تفسير فخر الدين الرازي = مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

تفسير مكي بن أبي طالب = الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط١: ١٤٢٩هـ.

التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي، ط: مكتبة وهبة، القاهرة.

تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، ط: دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.

تهذيب التهذيب، أحمد بن علي حجر العسقلاني، ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، ت: د. مروان العطيَّة، د. محسن خرابة، ط: دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية، وعيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط: السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: دار الفكر، بيروت.

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر البيهقي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ.

الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن عقيلة المكي، ت: مجموعة رسائل جامعية ماجستير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط٢، ١٤٣٢هـ.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض، ط١.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، ط: دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

سنن ابن ماجه، محمد بن ماجه يزيد القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد شاكر، ط: مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ.

السنن الصغرى = المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ.

السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن شلبي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخراساني، ت: د. سعد الحميد، ط: دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي عبد الحي بن أحمد، ت: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، ط: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط:١، ١٤٠٦هـ.

شرح مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، ت: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: مكتبة الرشد، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ.

صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، ت: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ضعيف أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ط: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.

ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، بإشراف: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي.

ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طباعته: زهير الشاويش، ط: المكتب الاسلامي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط: دار مكتبة الحياة – بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: د. محمود الطناحي د. عبد الفتاح الحلو، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

طبقات المفسرين: شمس الدين الداوودي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ت: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

العجاب في بيان الأسباب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عبد الحكيم الأنيس، ط: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٨هـ.

العلل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، بإشراف د. سعد الحميد، و د. خالد الجريسي، ط: مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ.

علوم القرآن بين البرهان والإتقان، د. حازم حيدر، ط: مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الفتاوى الحديثية، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ط: دار الفكر.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة – بيروت، بإشراف: محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.

الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار الديلميّ، ت: السعيد بن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، محمد بن أيوب الضريس، ت: غزوة بدير، ط: دار الفكر، دمشق – سورية، ط١، ١٤٠٨هـ.

فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، ت: مروان العطية، وآخرون، ط: دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.

القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر الحموي، ت: د. عبد الكريم بن محمد بكار، ط: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن علي الجوزي، ت: علي البواب، ط: دار الوطن – الرياض.

الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ.

لباب النقول في أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: أحمد عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، ط: دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حسام الدين القدسي، ط: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،

ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.
المجموع شرح المهذب، يحيى بن شرف النووي، ط: دار الفكر.
المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو شُهبة، ط: مكتبه السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ.
المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، ت: طيار آلتي قولاج، ط: دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ.
المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
مسند أبي يعلى، أحمد بن علي الموصلي، ت: حسين أسد، ط: دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.
مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي، د. عبد الغفور البلوشي، ط: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ.
مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله التركي، ط: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
مسند البزار "البحر الزخار"، أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١.
مسند الدارمي = سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: حسين سليم الداراني، ط: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.
المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان السجستاني، ت: محمد بن عبده، ط: الفاروق الحديثة، مصر – القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
مَصَاعِدُ النَّظَرِ للإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السِّوَرِ، إبراهيم البقاعي، ط: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ت: محمد المنتقى الكشناوي، ط: دار العربية – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.
معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

معجم البلدان، ياقوت الحموي، ط: دار الفكر، بيروت.
المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.
المعلم بفوائد مسلم، محمد بن علي المازري، ت: محمد الشاذلي النفير، ط: دار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٨٨م.
المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، ت: محيي الدين ديب وآخرون، ط: دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ.
المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت: محمد الصادق قمحاوي، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣.
المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
مواقع العلوم في مواقع النجوم، عبد الرحمن بن عمر البلقيني، ت: د. أنور محمود خطاب، ط: دار الصحابة، طنطا.
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ.
الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس، ت: د. محمد عبد السلام، ط: مكتبة الفلاح – الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ.
نواسخ القرآن، عبد الرحمن بن علي الجوزي، ت: محمد المليباري، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ.
الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط، ط: دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ.
الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين علي بن محمد السخاوي، ت: مولاي محمد الإدريسي، ط: مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن خلكان، ت: إحسان عباس، ط: دار صادر – بيروت.

Bibliography

Al-Ibaanah ann ma'ani al-Qira'at, Makki bin Abi Talib. Investigated by: Dr. Abdul Fattaah shalbi. Published by: Darr Nahdat misra.

Ithaaf Al-Khirat Al-Mahara bi Zawaaid Al-Masaanid Al-Ashara. Ahmad bun Abibakr Al-Busairi. Investigated by: darrAl-Misktaat Al-Ilmi, under the supervision of: Abi Tamim Yasirr bin Ibrahim, Published by: Darr Al-Watann lin Nahsrr. 1st edition. 1420AH.

Al-Itqaan fi Uloum Al-Qur'an. Jalal Ad-Deen As-Suyouti. Investigated by: Fawaz Zamraly. Published by: Darr Al-Kitaab Al-Arabi, Beirut. 1st edition 1419 AH.

Al-Itqaan fi Uloum Al-Qur'an. Jalal Ad-Deen As-Suyouti. Investigated by: Markaz Diraasat Al-Quraaniyah. Published by: Kind Fahd for printing the Noble Qur'an. 1426AH.

Al-Ahadeeth Al-Muskilah Al-Waridah fi Tafseer Al-Qur'an, dr. Ahmad Al-Qaseer. published by: Darr ibn Al-Jawzi, the Kingdom of Saudi Arabia, Dammam. 1st edition 1430 AH.

Ahkaam Al-Qur'an, Ibn Al-Fars Al-Andalusi. Investigated by: dr. Taha Ali Bouserih, Darr Ibn Hazm. Beirut, 1st edition 1427AH.

Al-Asaami wa Al-Kunaa, Abu Ahmad Al-Hakim. Investigated by: Yousuf Ad-Dakhil, published by: Darr Al-Ghurabaa Al-Athariyah, Al-Madinah Al-Munawarah, 1994.

Asbaab Nuzoul Al-Qur'an, Abu Al-Hasan Ali bin Ahmad Al-Wahidi, investigated by I'sham Al-Humaidaan, Published by: Darr Al-Islaah – Dammam, 2nd edition 1421 AH.

Al-A'laam, Khairr Ad-Deen Mahmoud bin Muhammad As-Zarkali, published by: Darr Al-Ilm li Al-Malaayeen, 15th edition 2000.

Al-Imaam As-Suyouty wa Juhouduhu fi Al-Qur'an, Dr. Muhammad As-Surbujy, published by: Darr Al-Maktabi, Syria Damascus, 1st edition 1421 AH.

Al-Intisharr li Al-Qur'an, Al-Qaadi Abu Bakr Al-Baqilaani, Investigated by Dr. Muhammad I'shaam Al-Qudaat, published by: Darr Al-Fath – Umann, Darr Ibn Hazm – Beirut 1st edition 1422AH.

Al-Bidaayah wa An-Nihayah, Abu Al-Fidaa Ismail bin Umar Al-Qurashi, investigated by: Abdul Laah At-Turky, Darr Hajr. Ist edition, 1418 Ah.

Al-Burhaan fi Tanaasub Suwar Al-Qur'an, Ahmad bun Ibrahm Al-Gharnaaty, investigated by: Muhammad Shab'any, published by: the Ministry of Endowments and Islamic affairs, Morocco, 1410AH.

Al-Burhaan fi Uloum Al-Qur'an, Muhammad bin Abdil Laah bin Bahadir As-Zarkashi, investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, published by: Darr Ihyaa Al-Kutub Al-Arabiyah, Isaa Al-Babi Al-Halabi and his patners. 1st edition 1376 AH.

Tarikh Al-Islaam wa Wafayaat Mashahirr Al-A'laam, Muhammad bin Ahmad Az-Zahabi. Investigated by Dr. Basharr Awaad Ma'rouf, Darr Al-Gharb Al-Islami, 1st edition, 2003.

Tarikh Al-Madinah, Umar bun Shabbah An-Numairi Al-Bashri, Investigated by: Fahim Muhammad Shaltout, Jiddah 1399 AH.

Tarikh Baghdad. Abubakr Al-Khateeb Al-Baghdadi, investigated by: Basharr Awaad, published by: Darr Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st edition 1422 AH.

Tarikh Demasq, Ibn Ashakir Ali bin Al-Hasan bin Hibat Allah, investigated by: Amrou Al-Amrawi, published Darr Al-Fikr 1425 AH.

At-Tibyaan fii A'daab Hamalat Al-Qur'an, Yahya bun Sahraf An-Nawawi, investigated by: Muhammad Al-Hajjarr, published by: Darr ibn Al-Hazm, Beirout, Lebanon, 3rd edition 1414 AH.

At-Tahaduth bi Neimat Allah, Jalal Ad-Deen As-Suyouti, investigated by: Elizabeth Mari, published by: Arabic Modern Printing, Efypt, 1927.

Tuhfat Al-Ahwazi bi Sharh jami' At-Tirmizi, Muhammad bun Abdil Rahman Mubarakfurr, publishd ny: Darr Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut.

Ta'jeel Al-Manfa'a bi Zawaaid Rijaal Al-A'imah Al-Arba'a, Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalaani, investigated by: Ikram Allah Imdad al-Haqq, published by: Darr Al-Bashairr, Beirut, 1st edition 1996.

Tagliq At-Ta'liq alaa Shahih al-Bukhari, Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalaani, investigated by: Sa'eed bun Abdu Rahman al-Qazafi, Published by: Almaktab Al-Islami, Darr Ammarr - Beirut, Umann – Jordan, 1st edition, 1405 AH.

Tafseer Ibn Abi Hatim = tafseer Al-Qur'an Al-Azeem, Ibn Abi Hatim Abdu Rahman bin Muhammad Ar-Razi, investigated by: As'ad Muhammad At-Taib, Published by: Maktabat Nazarr Mustapha Al-Baaz, Saudi Arabia, 3rd edition, 1419AH.

Tafseer Ibn A'tiyah = Al-Muharar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Qur'an Al-Azeez, Abdul Haq Ghalib bin Atiyah Al-Andalus, investigated by: Abdu Salaam Abd As-Shafi, Published by: Darr Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, 1st edition, 1422 AH.

Tafseer Ibn Katheer = Tafseer Al-Qur'an Al-Azeem, Abul Fidaa Ismail bun Umar bun Katheer Al-Qurashi, investigated by: Sami Salaama, publsised by: Darr Taibah, 2nd edition, 1420 AH.

Tafseer Abi Hayaan = Bahr Al-Muheet fit Tafseerr, Muhammad bun Yusouf bun Hayyan al-Andalousi, investigated by: Sidqi Muhammad Jameel, P: Darr Al-Fikr, Beirut, 1420.

tafseer Al-Alousi = Rouh al-Ma'ani fee Tafsirr Al-Quran Al-Azeem wa Sab' Al-Mathani, Mahmoud bun Abdul laah Al-Alousi, Investigated by: Ali Abdul Bari Atiyah, published by: Darr Al-Kutub Al-Ilmia – Beirut 1st edition 1415 AH.

Tafseer As-Zamakhsari = Al-Kashaaf ann Haqaaiq Ghawaamid At-Tanzeel, Mahmoud As-Zamakhsari, darr Al-Kitaab Al-Arabi, Beirut, 3rd edition 1407 AH.

Tafseer As-Sherbini = As-Siraaj Al-Munirr fil I'nah alaa Ma'rifat Ba'd Ma'ani Kalam Rabbinaa Al Hakeem Al-Khabirr, Muhammad bun Ahmad Al-Khateeb As-Sharbini, Published by: Matba'at Bulaq – Al-Qahirah 1285 AH.

Tafseer At-Tabari = Jaami' Al-Bayaan fi Ta'weel Ahyi Al-Qur'an, Muhammad bun Jarir At-Tabari. Investigated by: dr. Abdullaah At-Turky, in cooperation with the Research Center and Islamic Studies, Published by: Darr Hajr 1st edition 1422 AH.

Tafseer At-Tabari = Jaami' Al-Bayaan fi Ta'weel Ahyi Al-Qur'an, Muhammad bun Jarir At-Tabari. Investigated by: Ahmad Shakir, Published by: Muassat Ar-Risaalah, 1st edition 1420 AH.

Tafseer Al-Qurtubi = Al-Jaami' li Ahkaam Al-Qur'an, Muhammad bun Ahmad Al-Qurtubi, investigated by: Ahmad Al-Barduni and Ibrahim Atfish, Published by: Darr Al-Kutub Al-Misriyah – Al-Qahirah, 2nd edition 1384 AH.

Tafseer Fakhr Deen Ar-Razi = Mafaatih Al-Ghaib, Fakhr Deen Ar-Razi, Darr Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut- Lebanon, 1st edition 1411 AH.

Tafseer Makki bun Abi Talib = Al-Hidayat ilaa bulough An-Nihaayat fi Ilm Ma'ani Al-Qur'an wa Tafseerih, wa Ahkaamih, wa Jumalun min Funouni Ulouhmih.

Makki bun Abi Talib Al-Qaisi, Investigation: a group of University thesis at the faculty for Masters' degree and scientific research, Sharjah University, supervised by: Dr. As-Shahid Al-Bousheikhi, published by: Majmu'at Buhous Al-Kitaab wa As-Sunnah. Faculty of Sharia and Islamic Studies Sharjah University. 1st edition, 1429AH.

At-Tafseer wal Mufassiroun, dr Muhammad As-said Husein Az-zahabi, Published by: Maktabat Wahbah, Al-Qahirah.

Taqreeb At-Tahzeeb, Ahmad bun Ali bin Hajar Al-Asqalani, investigated by: Muhammad Awama, published by: Darr Ar-Rasheed – Syria. 1st edition 1406 AH.

Tahzeeb At-Tahzeeb, Ahmad bun Ali bin Hajar Al-Asqalani, published by: Matba'at Darr Al-Ma'arif An-Nizaamiyah, India, 1st edition 1326AH.

Tahzeeb Al-Kamaal fi Asmaa Ar-Rijaal, Yousuf bun Abdurahmaan Al-Maz'I. investigated by: dr. Bashaar Awaad Ma'rouf. Published by: Muassasah Ar-Rislaah- Beirut, 1st edition 1400 AH.

Jamaal Al-Qurraa wa Kamaal Al-Iqraa, Alamu Ad-Deen As-Sakhawi. Investigated by: Marwan Al-Attiyah, published by: Darr Al-Ma'moun li At-Turath, Damascus-Beirut. 1st Edition 1418 AH.

Husnul Muhaadarah fi Tarikh Misra wa Al-Qahirah, Jalal Ad-Deen As-Suyouti, Investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl, published by: Darr Ihyaa Al-Kutub Al-Arabia, wa Isaa Al-Babi Al-Halabi and his partners, Egypt 1st edition 1387 AH.

Hilyatul Awliyaa wa Tabaqatul Asfiaa, Abu Na'eem Ahmad bun Abdullah Al-Asbhaani, Published by: As-Sa'adah 1394 AH.

Ad-Durr Al-Manthour, Abdurrahman bin Abi-Bakr As-Suyouti. Published by: Darr Al-Fikr – Beirut.

Dalaail An-Nubuwah wa Ma'rifat Shaahib As-Shri'a, Abubakr Al-Baihaqi, published by: Darr Al-Kutub Al-Ilmia – Berut. 1st edition 1405 AH.

Zaad Al-Ma'aad fi Hadyi Khair Al-'Ibaad, Ibn Al-Qayyim Al-Jawziah, Muassat Ar-Risaalah, Beirut. Maktabat Al-Manarr Al-Islamia – Kuwait. 27th edition, 1415 AH.

Az-Ziyaadat wa Al-Ihsaan fi Uloum Al-Qur'an, Muhammad bun Ahmad bin A'qeela Al-Makki, investigated by: Majmu'at Rasaail jaami'yah Majesteer, Markaz Tafseer li Diraasaat Al-Islamia – Riyadh. 2nd edition, 1432 AH.

Silsilat Al-Ahaadeth As-Shahihah wa Shaiounn min Fiqhi haa wa Fawaaidihaa, Muhammad Nasirr Ad-Deen Al-Albani, published by: Maktabat Al-Ma'arif – Riyadh, 1st ediion.

Silsilat Al-Ahaadeth Ad-Da'eefa wa Al-Mawdou'a wa Atharuhaa As-shai fil Oumah, Muhammad Nasirr Ad-Deen Al-Albani, published by: Maktabat Al-Ma'arif – Riyadh, 1st ediion. 1412 AH.

Sunann Ibn Maajah, Muhammad bun Maajah Yazeed Al-Qazweeni, investigated by: Muhammad Fuaad Abdul Baqi, published by: Darr Ihyaa Al-Kutub Al-Arabia, Faisal Isaa Al-Bai Al-Halabi.

Sunnan Abi Dawoud, sulaiman bun Al-Ashath As-Sajistaani, investigated by: Muhammad Abdul Hameed, published by: Maktabat Al-Asriyah, Shidaa – Beirut.

Sunnan At-Tirmizi, Muhammad bun Isaa At-Tirmizi, Investigated by: Ahmad Shakirr, published by: Mustapha Al-Babi Al-Halabi – Egypt. 2nd edition 1395 AH.

As-Sunnan As-Sugrhaa = Al-Mujtabaa min As-Sunnan, Ahamd bun Su'aib An-Nasaa'i, investigated by: Abdul Fattah Abu Ghaddah, published Maktabat Al-Matbu'at Al-Islamia, 2nd edition 1406 AH.

As-Sunann Al-kubraa, Ahmad bun Al-Husein Al-Baihaqi, investigated by: Muhammad Ataa, published by: Darr Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut 3rd edition 1424 AH.

As-Sunann Al-kubraa, Ahamd bun Su'aib An-Nasaa'i. investigated by: Hassan Shalbi. Muassat Ar-Risallah, Beirut 1st edition 1421 AH.

Sunnan Sa'eed bin Mansour, Sa'eed bin Mansour Al-Khurasaani, investigated by: dr. Sa'd Al-Hameed, published by: Darr As-Shumai'i, Riyadh, 1st edition 1417 AH.

Siyarr A'laam An-Nubalaa, Ahmad bun Qaimaz Az-Zahabi, investigated by a group of investigators, under the supervision of Su'aib Al-Arnaaout, Muassat Ar-Rislaalah, 3rd edition 1405 AH.

Sazaraat Az-Zahab fi Ma'rifat mann Zahab, Ibn Imaad Al-Hanbali Abdil Hayyi bin Ahmad, investigated by: Mahmoud Al-Arnaaout and Abdul Qadir Al-Arnaaout, Darr ibn Katheer, Damascus – Beirut, 1st edition 1406 AH.

Sharh Mushkil Al-Athaarr, Abou Ja'far At-Tahawi, investigated by: Su'ab Al-Arnaaout, Muassat Ar-Risaalah, 1st edition 1415 AH.

Su'ab Al-Imaan, Abubakr Al-Baihaqi, Investigated by: dr. Abd Ali Abdil Hameed Hamid, Maktabat Ar-Ruhsd, Riyadh in colaburation with Darr As-Salafia, Bombai India. 1st edition 1423 AH.

Sahih Ibn Hibaan = Al-Ihsaan fi Taqreeb Sahih Ibn Hibaan, Muhammad bun Hibaan Al-Busti, Su'ab Al-Arnaaout, Muassat Ar-Risaalah, 1st edition 1408 AH.

sahih Al-Bukhari = Al-Jaam'i Al-Musnadd As-Saheeh Al-Mukhtasarr min Umouri Rasoul lil Laah Salal Laahu Alaihi Wasallam wa Sunnanihi wa Aiyaamih. Bukhari, Muhammmad bin Ismail (Investigation: Muhammad Zuhair bin Nassirr Al-Nassirr). Published by: Darr Tawq An-Najaat 1st edition 1422 AH.

Sahih Muslim = Al-Musnad As-Saheeh Al-Mukhtasarr bi Naqlil A'dl anil A'dl ilaa Rasoul lil Laah Salalahu Aalaihi wasallam. Muslim bun Hajjaj Al-Quseiri. Investigated by: Muhammad Fuaad Abdil Baqi. Published by: Darr Ihyaa At-Turaath Al-Arabi, Beirut.

Daeef Abi Dawoud, Muhammad nasiru Ad-Deen Al-Albaani, published by: Muassat Ghrass, Kuwait, 1st edi 1423AH.

Daeef Al-Jaami' As-shageer wa Ziyaadatuh, Muhammad nasiru Ad-Deen Al-Albaani, supervised by: Zuhair As-Shawish, Al-Maktab Al-Islami.

Daeef Sunann at-Tirmizi, Muhammad nasiru Ad-Deen Al-Albaani, Zuhair As-Shawish, Al-Maktab Al-Islami, Beirut 1st edition 1411 AH.

Ad-Daww Al-Lam' li Ahl Al-Qarn At-Taasi', Muhammad bun Abdurrahman As-Sakhawi. Darr Maktabat Al-Hayaat, Beirut.

Tabaqaat As-Shfi'iya Al-Kubraa, Abdul Wahaab bun Taqiyu Ad-Deen As-Subki. investigated by: dr Mahmoud At-Tanaahi, dr. Abdul Fattaah Al-Helw, Darr Hajr, 2nd edition 1413 AH.

Tabaqaat Al-Mufassireen, Shamsu Ad-Deen ad-Daawoudi, Darr Al-Kutub Al-Ilmia – Beirut, Investigated by: a group of scholars under the supervision of the publisher.

Al-Ou'jaab fi Bayaan Al-Asbaab, Ahmad bun Ali bun Hajar Al-Asqalaani, investigated by: Abdul Hakeem Al-Aneese, Darr ibn Al-Jawzi, 1st edition 1418 AH.

Al-Ilal, Ibn Abi Hatim, Abdurrahman bun Muhammad Ar-Razi, Supervision of: dr Sa'd Al-Hameed, and dr. Khalid Al-Juraisi, published by: Mataabi' Al-Humaidi, 1st edi 1427 AH.

Uloum Al-Qur'an baina Al-Burhaan wa Al-Itqaan, dr. hazim Haidar, Maktabat Darr Az-Zamaan, Madinah 1420 AH.

Umdat Al-qaari Sahrh Sahih Al-Bukhari, Mahmoud bun Ahmad Al-Aini, Darr Ihyaa At-Turath Al-Arabi, Beirut.

Al-Fataawah Al-Hadeetha, Ahmad bun Muhammad bun Ali bun Hajar Al-Haitami, darr Al-Fikr.

Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari, Ahmad bun Ali bun Hajar Al-Asqalaani, Darr Al-Ma'rifa – Beirut. Supervised by: Muhib Ad-Deen Al-Khateeb 1379 AH.

Al-Firdawse bi Ma'thourr Al-Khitaab, Shirawaih bun Sahradarr Ad-Dailami, investigated by: As-Sa'eed bun Bisyouni Zaglul, Darr Al-Kutub al-Ilmia, Beirut. 1st edition 1406 AH.

Fadaail Al-Qur'an wa maa Unzila minal Qur'an bi Makkah wa maa Unzila Bil Madinah, Muhammad bun Ayoub Ad-Darees. Dr, Ghazwa Budair, Darr Al-fikr, Damacus – Syria. 1st edition 1406 AH.

Fadaail Al-Qur'an, abu Ubaid Al-Qasim bun As-Sallaam. Investigated by: Marwan Al-Attiyah and others, Darr Ibn Katheer, Demascus. 1st edition 1415 AH.

Al-Qawaaid wal Isharaat fi Usoul al-Qira'at, Ahmad bun Umar Al-Hamawi. Investigated by: dr, Abdul Kareem bun Muhammad Bakkarr, Darr Al-Qalam, Damascus. 1st edition 1406 AH.

Al-Kitaab Al-Musannaf fi Al-Ahaadeeth wa Alt'thaarr, Abubakar bun Abi shaibah. Investigated by: Kamaal yousuf Al-Hout, Maktabat Ar-Rushd, Riyadh. 1st edition 1409 AH.

Kashf Al-Mushkil min Hadeeth As-Shahihahin, Andurrahman bun Ali Al-Jawzi. Investigated by: Ali Al-Bawwab. Darr Al-Watan, Riyadh.

Al-Kwakib Ad-Daraari fi Sharhi Sahih Al-Bukhari, Al-Karmaani, Darr Ihyaa At-turath Al-Arabi, Beirut – Lebanon. 2nd edition 1401 AH.

Lubaab An-Nuqoul fi An-Nuzoul, Abdurrahman bun Abibakr As-Suyouti, dr, Ahmad Abdu As-Shafi, Darr Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut Lebanon.

Lisaan Al-Arab, Ibn Manzour, Muhammad bun Mukrim bin Ali. Darr Shadirr – Beirut 3rd edition 1414 AH.

Majma' Az-Zawaaid wa Manba' Al-Fawaaid, Ali Bun Abibakr Al-Haitami. Investigated by: Hisaam Ad-Deen Al-Qudsi, Maktabat Al-Qudsi. Al-Qahirah 1414 AH.

Majmou' Al-Fataawah, Sheikh Al-Islaam Ahmad bun Abdil Haleem bun Taimiyah Al-Harraani. Jam': Abdurrahman bun Muhammad bun Qasim, published by: King Fahd Quranic printing, Madinah, Saudi Arabia. 1416 AH.

Al-Majmou' Sharh Al-Muhazzab, Yahya bun Saraf An-Nawawi, published by: Darr Al-Fikr.

Al-Madkhal li Dirasaat Al-Qur'an Al-Kareem, Muhammad bun Muhammad Abu Shuhba. Maktabat As-Sunnah, Al-Qahirah. 2nd edition 1423 AH.

Al-Murshid Al-Wajeez ilaa Uloum Tata'alq bil Kitaab Al-Azeez, Abu Shaama Abdurrahman bin Ismail Al-Maqdisi Ad-Demasqi. Investigated by: Tayyarr Alaati Qawlaaj, Darr Shadirr- Beirut 1395 AH.

Al-Mustadrak alaa As-Sahihaini, Abu Abdillah Al-Hakim Muhammad bun Abdillah bun Muhammad bun Hamdawaih. Investigated by: Mustapha bun Abdil Qadir Ataa. Darr Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut. 1st edition 1411AH.

Musnad Abi Ya'laa, Ahmad bun Ali Al-Mawsili. Investigated by: Hussain Asad. Darr Al-Mamoun li Aturaath, Damascus. 1st edition 1404 AH.

Musnad Ishaq bun Raahawai, Ishaaq bun Ibrahim bun Mukhlid bin Ibrahim Al-Hanzali. Investigated by: dr, Abd Al-Gafour Al-Baloushi. Maktabat Al-Imaan, 1st edition 1412 AH.

Musna Al-Imaam Ahmad bun Hanbal, Ahmad bun Muhammad bin Hanbal As-Shaibaani. Investigated by: Su'aib Al-Arnaaout, A'dil Murshid and others, supervised by: dr. Abdullah At-Turki, Muassat Ar-Risaalah, 1st edition 1421 AH.

Musnad Al-Bazzarr (Al-Bahr Az-Zakhaarr) Ahmad bun Umar Al-Atki Al-Ma'rouf bil Bazzarr. Investigated by: Mahfouz Ar-Rahmaan Zainul Laah, wa Aidil bun Sa'd, wa Sabri Abdul Khaliq. Maktabat Al-Uloum wal Hikam, Madinah. 1st edition.

Musnad Ad-Darami = Sunann Ad-Darami, Andullah bun Abdurrahman Ad-darami. Husain Saleem Ad-Daraani. Darr Al-Mugni, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition 1421 AH.

Al-Mashahif, Abubakr bun Abi Dawoud, Abdullah bin Muhammad As-Sijitaani. Investigated by: Muhammad bun Abduhu. Published by: Al-Farouq Al-Hadeethiyah, Egypt – Al-Qahirah. 1st edition 1423 AH.

Masha'id An-Nazarr lil Ishraaf Alaa Maqasid As-Siwarr, Ibrahim Al-Biqaa'i. Maktabat Al-Ma'arif, Riyadh. 1st edition 1408 AH.

Misbaah Az-Zujaajah fi Zawaaid Ibn Maajah, Ahmad bun Abibakr bin Ismail al-Bushairi. Investigated by: Muhammad Al-Muntaqaa Al-Kashnaawi, Darr Al-Arabia – Beirut. 2nd edition 1403 AH.

Al-Musannaf, Abdu Razaaq bin Hammam As-shan'aani. Habibu Rahmann Al-A'zami. Al-Majlis Al-Ilmi – India. 2nd edition 1403 AH.

Ma'ani Al-Qur'an wa I'raabuh, Ibrahim bun As-Sarri Az-Zajjaj. Investigated by: Abdul Jalil Abduhu Shalbi. A'lam Al-Kutub- Beirut 1st edition 1408 AH.

Mu'jam Al-Buldaan, Yaaqut Al-Hamawi. Darr Al-Fikr Beirut.

Al-Mujam Al-kabirr, Sulaiman bun Ahmad At-Tabaraani. Investigated by: Hamdi As-Salafi, Maktabat ibn Taimiyah – Al-Qahirah. 2nd edition.

Al-Mu'alim bi Fawaaid Muslim, Muhammad bun Ali Al-Maziri. Investigated by: Muhammad As-Shazili An-Nafirr. Darr At-Tunisiah. 2nd edition 1988.

Al-Mufhim limaa Ashkala min Sahih Al-Muslim, Ahmad bun Umar Al-Qurtubi. Investigated by: Muhyi Deen Deeb and others. Darr ibn Katheer – Damascus 1st edition 1417 AH.

Al-Muqni' fi Rasmi Mashahif Al-Amsharr, Abu Umar Uthman bin Sa'eed Ad-Daani. Investigated by: Muhammad Sadiqq Qamhaawi. Maktabat Al-Kulliyaat Al-Azharr, Al-qahirah.

Manahil Al-Irfaan fi Uloum Al-qur'an, Muhammad Abdul Azeem Az-Zurqaani. Matabat Isaa Al-Babi Al-halabi and his partners 3rd edition.

Al-Minhaj Sharh Sahim Muslim bin Hajjaj, yahya Bun Sharaf An-Nawawi. Darr Ihyaa At-Turath Al-Arabi – Beirut. 2ns edition 1392 AH.

Mawaaqi' Al-Uloum fi Mawaaqi' An-Nujoum, Abdurrahman bin Umar Al-Balqini. Investigated by: Dr. Anwarr bun Mahmoud Khataab. Darr As-Sahaabah – Tantaa.

Mizaan Al-I'tidaal fi naqd Ar-Rijaal, Muhammad bun Ahmad Az-Zahabi. Investigated by: Ali bun Muhammad Al-Bajaawi. Darr Al-Ma'rifa, Beirut - Lebanon. 1st edition 1382 AH.

An-Naasikh wal Mansoukh, Abu ja'far An-Nahaas. Investigated by: Dr. Muhammad Abdu Salaam. Maktabat Al-Falah - Kuwait. 1st edition 1408 AH.

Nawasikh Al-Qur'an, Abdurrahman bun Ali Al-jawzi. Investigated by: Muhammad Al-Milyabari. Published by: the deanship of scientic research, Islamic University, Madinah – Saudi Arabia. 2nd edition 1423 AH.

Al-Waafi bil Wafayaat, Khalil bun Aibak As-Shafadi. Investigated by: Ahmad Al-Arnaout. Darr Ihyaa At-Turath – Beirut 1420 AH.

Al-Wasilat ilaa Kashf Al-Aqeelah, Alam Ad-deen Ali bun Muhammad As-Sakhawi. Mawlaya Muhammad Al-Idrees. Maktabat Ar-Rushd – Riyadh. 2nd edition 1424 AH.

Wafayaat Al-A'yaan wa Anbaa Abnaa Az-Zamaan, Ahmad bun Al-Khillikaan. Investigated by: Ihsaan Abbass. Darr Shadir – Beirut.